

جامعة العقيد أحمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية




مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية المؤسسة
بعنوان:


دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية - دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية أدرار -

إشراف الأستاذ الدكتور:

اقاسم عمر 

إعداد الطالبتين:

بورحلة وردة 

سيد اعمر مخطارية 

لجنة المناقشة:

رئيسا

أ/ بوشري عبد الغاني

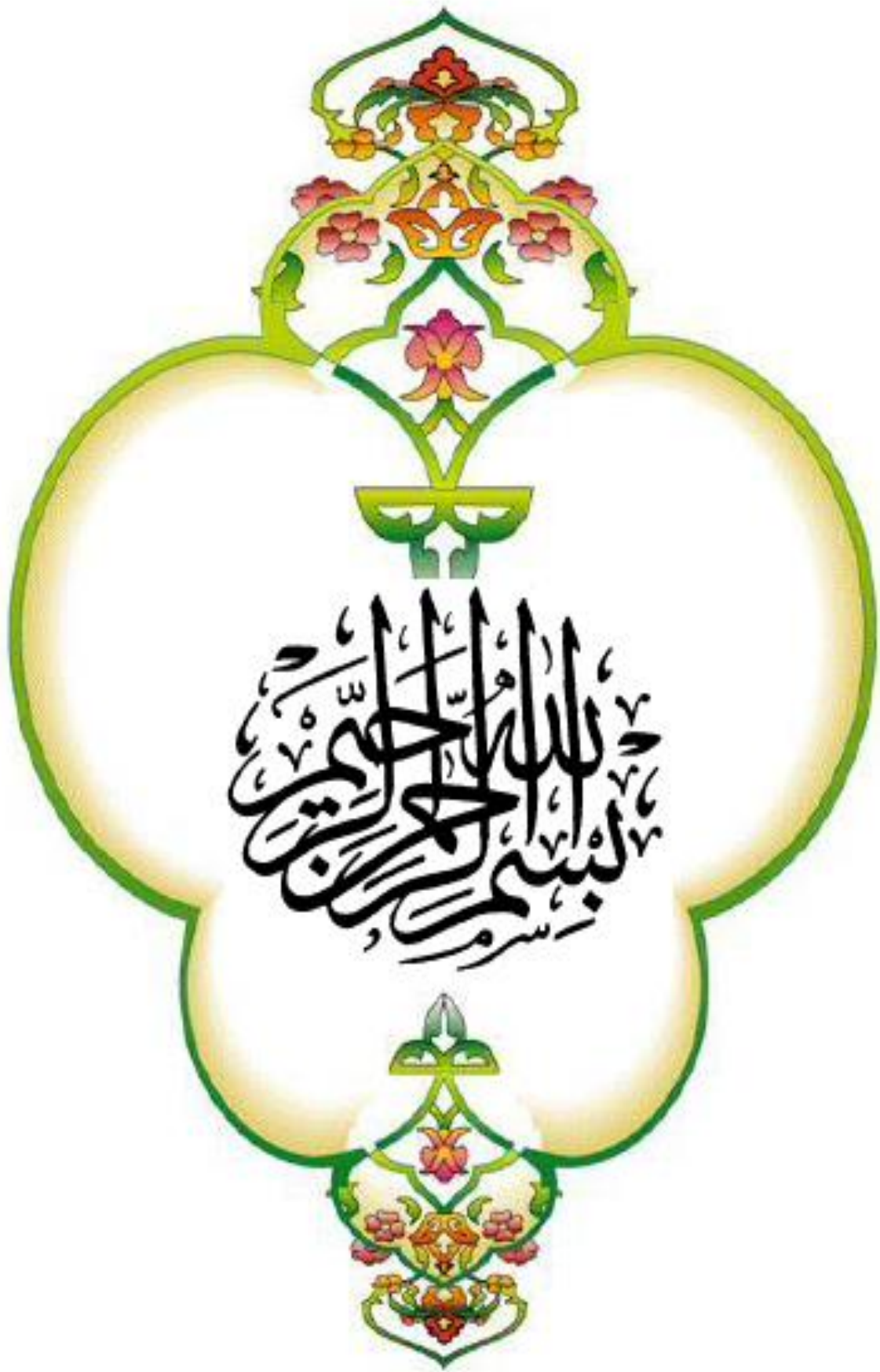
مشرفا

أ.د/ اقاسم عمر

مناقشا

أ/ بلبالي عبد الرحيم

الموسم الجامعي 2016 - 2017



بورحلة وارة

شكر واهداء

أولاً وقبل كل شيء نشكر الله جل جلاله الذي لا يطيّب الليل إلا بشكره
ولا يطيّب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ولا تطيب الآخرة
إلا بعفوه ولا تطيب الجنة إلا برويته.

ومن بعد هذا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الغوالي في الوجود وهم الولدين
أطال الله في عمرهم وأمدهم بالصحة والعافية، دون أن ننسى الإخوة والأخوات
والزملاء والزميلات الذين كانوا خير عون لنا طول حياتنا ورفقاء الدرب وجميع
الاقارب بصفة عامة وخاصة العائلة: " سيداعمر، الحاج احمد ، بورحلة ، لمازيل "
وكذلك نصل بالشكر كل من ساعدنا على اتمام هذه المذكرة وزودنا بالمعلومات
لإتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر جميع الموظفين والمؤطرين
في (DSA ، ONTA ، ANSEJ ، ANGEM ، CNAC ، BADR ، غرفة الفلاحة،
ومكتب الدراسات الاستثمارية الفلاحية).

وبما أننا نخطو خطواتنا الاخيرة لنيل شهادة الماستر لا بد من وقفة نعود بها إلى
أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع الأساتذة الافاضل وخاصة الأستاذ المشرف
اقاسم عمر وقبل أن نمضي نتقدم له بأسمى عبارات الشكر والامنتان والتقدير والمحبة
الذي حمل أقدس رسالة في الحياة.

كما نتقدم بشكر خاص مليء بالعرفان والامنتان للأستاذ عياد صالح الذي
مهد لنا الطريق واجاد علينا بمعرفته وغمرنا بجوده وكرمه ورحابة صدره.
الى كل من حمل لنا ذرة حب وإخلاص في قلبه، الى كل من ذكرهم قلبنا ونساهم قلمنا

اليكم جميعا نهديكم هذا العمل المتواضع

سيداعمر مطارية

الفهارس

الفهرس المحتويات :

الصفحة	
	المقدمة
الفصل الاول: دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية	
03	المبحث الأول: أساسيات دراسة الجدوى المالية
03	المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى المالية
03	الفرع الاول: مفهوم دراسة الجدوى المالية
04	الفرع الثاني: خصائص دراسة الجدوى المالية
04	المطلب الثاني: اهمية دراسة الجدوى المالية ومكوناتها
04	الفرع الاول: اهمية دراسة الجدوى
05	الفرع الثاني: مكونات دراسة الجدوى
08	المطلب الثالث: اهداف دراسة الجدوى المالية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري
08	الفرع الأول: اهداف دراسة الجدوى المالية
09	الفرع الثاني: دور دراسة الجدوى المالية في ترشيد القرار الاستثماري
10	المبحث الثاني: مقاييس دراسة الجدوى المالية
10	المطلب الأول: الخطوات المنهجية لدراسة الجدوى المالية
13	المطلب الثاني: اساليب دراسة الجدوى المالية والقائمين بها
13	الفرع الأول: اساليب دراسة الجدوى المالية
15	الفرع الثاني: القائمون بدراسة الجدوى
16	المطلب الثالث: انواع القوائم المالية التقديرية للمشروع
17	المبحث الثالث: دراسة تكلفة مصادر التمويل
17	المطلب الأول: مصادر التمويل المملوكة
17	الفرع الأول: راس المال وتكلفته
18	الفرع الثاني: الارباح المحتجزة
18	الفرع الثالث: الاحتياطات
19	الفرع الرابع: قروض الشركاء في شركة الأشخاص
19	المطلب الثاني: مصادر التمويل المقترضة
19	الفرع الأول: القروض الطويلة الأجل

19	الفرع الثاني: القروض قصيرة الأجل
20	المطلب الثالث: المحددات العامة للاختيار بين مصادر التمويل
21	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أداء القطاع الفلاحي في الجزائر	
24	المبحث الأول: النظام القانوني للاستثمار في العقار الفلاحي في الجزائر
24	المطلب الأول: القوانين المنظمة للقطاع الفلاحي في الجزائر
24	الفرع الأول: قانون رقم 83-18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
24	الفرع الثاني: قانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري
24	الفرع الثالث: قانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي
25	الفرع الرابع: : قانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة
25	المطلب الثاني: المراسيم التنفيذية المنظمة للقطاع الفلاحي
25	الفرع الأول: المرسوم التنفيذي رقم 83-724 المحدد لكيفيات تطبيق القانون رقم 83-18
26	الفرع الثاني : المرسوم رقم 97-483 المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطعة ارضية في المساحات الاستصلاحية
26	الفرع الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 03-313 المحدد لشروط وكيفيات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأحكام الوطنية المدمجة في قطاع عمراني
26	الفرع الرابع: المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المتضمن انشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
27	الفرع الخامس: المرسوم التنفيذي رقم 97-484 الخاص باثبات عدم الاستغلال الاراضي الفلاحية
27	الفرع السادس: المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المحدد لكيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة المخصصة او الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية
28	الفرع السابع: مرسوم تنفيذي رقم 10-326 المحدد لكيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة
28	الفرع الثامن: مرسوم تنفيذي رقم 97-490 المحدد لشروط تجزئة الاراضي الفلاحية
28	المطلب الثالث: القرارات المنظمة للقطاع الفلاحي بالجزائر
28	الفرع الأول: قرار وزاري مشترك المحدد لكيفيات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية
28	الفرع الثاني: قرار المتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات منح حق

	الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة لصالح الهيئات العمومية
29	المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
29	المطلب الأول: هياكل القطاع الفلاحي في الجزائر
30	المطلب الثاني: الامكانيات الجيولوجية للجزائر
30	الفرع الأول: من حيث المساحة
30	الفرع الثاني: من حيث التضاريس
30	الفرع الثالث: من حيث المناخ
30	الفرع الرابع: من حيث النباتات
30	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر
30	الفرع الأول: مشكل العقار الفلاحي
31	الفرع الثاني: مخاطر تتعلق باستغلال المياه
31	الفرع الثالث: مخاطر التمويل الفلاحي
32	المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي بالجزائر
32	المطلب الأول: الفلاحة ضمن المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)
32	الفرع الأول: مخصصات القطاع الفلاحي في اطار المخطط الخماسي (2010/2014) للتنمية
33	الفرع الثاني: اهداف المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)
33	المطلب الثاني: الاجهزة المنفذة للمخطط الوطني لتنمية الفلاحة
33	الفرع الأول: الجهاز الإداري
35	الفرع الثاني: الجهاز المالي
37	المطلب الثالث: شروط الاستفادة من الدعم المخطط الوطني لتنمية الفلاحة
38	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار	
41	المبحث الأول: المؤسسات المتدخلة في دراسة الجدوى للمشاريع الفلاحية في ولاية ادرار
41	المطلب الأول: المؤسسات الادارية المنظمة للقطاع الفلاحي في ادرار
41	الفرع الأول: المديرية المصالح الفلاحية - DSA -
42	الفرع الثاني: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية - ONTA -
43	المطلب الثاني: المؤسسات الغير مصرفية الداعمة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية
43	الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية أدرار -ANSEJ-
44	الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM-
46	الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - CNAC -

48	المطلب الثالث: هيئات أخرى ذات صلة بالقطاع الفلاحي
48	الفرع الأول: مكتب دراسات المستثمرات الفلاحية
50	الفرع الثاني: البنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR -
51	المبحث الثاني: اجراءات واليات القيام بالمشروع الاستثماري الفلاحي في ادرار
51	المطلب الأول: الخطوات المنهجية للحصول على ارض فلاحية
51	الفرع الأول: انشاء محيطات في اطار حيازة الملكية الفلاحية APFA
52	الفرع الثاني: انشاء محيط في اطار الامتياز الفلاحي
53	المطلب الثاني: نماذج لمستثمرات فلاحية في ولاية ادرار
53	الفرع الأول : المشروع 01
54	الفرع الأول : المشروع 02
55	الفرع الأول : المشروع 03
56	المطلب الثالث: دراسة وتحليل نموذج لدراسة الجدوى لمشروع فلاحي
56	الفرع الأول: فترة الاسترداد
57	الفرع الثاني: صافي القيمة الحالية
58	الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج
60	المبحث الثالث: عرض وتحليل الاستبيان
60	المطلب الأول: عرض الأدوات الإحصائية المتبعة في تحليل النتائج
61	المطلب الثاني: عرض النتائج الاحصائية الأولية
61	الفرع الأول: هيكل الاستبيان
62	الفرع الثاني: تحليل واستظهار نتائج العينة
65	المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة
65	الفرع الأول: تأثير دراسة الجدوى المالية على العوامل المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية
66	الفرع الثاني: اهمية القطاع الفلاحي في ولاية ادرار
67	الفرع الثالث: تأثير دراسة الجدوى المالية على المشاريع الاستثمارية الفلاحية
68	خلاصة الفصل الثالث
69	الخاتمة

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر للفترة (2010-2014)	32
02	إحصائيات حول انجازات وكالة ANSEJ للفترة 2011-2014	43
03	المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة ANSEJ	44
04	المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة ANGEM	45
05	اجمالي تمويل الوكالة CNAC للقطاع الفلاحي من مجموع التمويلات المقدمة إلى غاية 2015/12/31	47
06	المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة - CNAC -	47
07	احصائيات حول عدد الملفات المدروسة من طرف المكتب للفترة (2012-2016) حسب نوع الدراسات	48
08	المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل المكتب	49
09	إحصائيات عامة حول القروض المقدمة من قبل البنك خلال الفترة (2010 - 2016)	50
10	المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل - BADR -	50
11	حساب فترة الاسترداد	56
12	حساب قيمة VAN منقبل (ANSEJ)	57
13	حساب VAN وفق القانون	57
14	حساب TRC من قبل (ANSEJ)	58
15	حساب TRC بعد تعديل VAN	59
16	توزع الأفراد في العينات المدروسة	62
17	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	63
18	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	64
19	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	64
20	في اتجاه واحد ANOVA نتائج اختبار تحليل التباين	65
21	استنتاج اهمية القطاع الفلاحي في الولاية	66
22	تحليل التباين ANOVA	67

فهرس الاشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
51	يوضح كيفية انشاء محيطات في اطار حيازة الملكية الفلاحية APFA	01
52	يوضح كيفية انشاء محيطات في اطار الامتياز الفلاحي	02
53	يوضح راس مال وربحية المشروع 01	03
54	يوضح راس مال وربحية المشروع 02	04
55	يوضح راس مال وربحية المشروع 03	05

قائمة المصطلحات

الرمز	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
	Faisabilité	دراسة الجدوى
	étude de faisabilité financière	دراسة الجدوى المالية
	Bureau d'études	مكتب دراسات
	Investissement" exploitation "	استثمار
	Agriculteur	الفلحة
	Projet	مشروع
	Frais	تكاليف
	Rentabilité	الربحية
VAN	Valeur Actuelle Net	صافي القيمة الحالية
TRI	Taux de Rendement Interne	معدل العائد الداخلي
TRC	Taux de Rendement Comptable	معدل العائد المحاسبي
	Les sources de financement	مصادر التمويل
	Capital Social	راس المال
RE	Rétines Earnings	الارياح المحتجزة
	Précautions	الاحتياطات
	Amortissement	اهتلاك
DLT	Dette Long Temps	القروض طويلة الاجل
DCT	Dette Court Temps	القروض قصيرة الاجل
	Loi	القانون
	Décret exécutif	المرسوم التنفيذي
	Décision	القرار

DSA	Direction de la Secteur Agricole	مديرية المصالح الفلاحية
	Chambre d'Agriculture	الغرفة الفلاحية
INSID	Institut National des Sols et de l'irrigation et du drainage	المعهد الوطني للتربة والسقي والصرف
ONTA	Ofis National des Terres Agricoles	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
ANSEJ	Agence National Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية أدرار
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro credit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Fonds National d'assurance- Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
	Bureau des études agricoles	مكتب دراسات المستثمرات الفلاحية
BADR	Banque Algérienne de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مقدمة

تمهيد:

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية امرا ضروريا لا بد منه بالنسبة للمستثمرين، سواء على المستوى القطاع العام أو الخاص، بصرف النظر عن حجم ونوع المشروع المراد القيام به، وذلك انطلاقا من ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والذي يمكن من خلاله ترشيد القرارات الاستثمارية سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي.

من هنا فإن الاهتمام بالاستثمارات والمشاريع أمر حتمي ولا بد منه، ويتطلب دراسة وتقييم لكافة جوانب المشروع، إذ تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الأساليب الهامة التي يمكن من خلالها الوصول إلى قرار استثماري رشيد، كما أنها تساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد خاصة في الدول النامية، حيث تعاني الكثير من هذه الدول ليس فقط من ندرة الموارد بل الابتعاد عن الكفاءة في استخدامها، الأمر الذي يجعل دراسة جدوى المشروعات ضرورة حتمية في تلك الدول. تكون هذه الدراسات مبنية على أسس صحيحة وقوية وتحقيق نتائج جيدة، يجب أن تتناول جميع الجوانب سواء من الناحية التسويقية أو الفنية والمالية بصفة خاصة، حيث تعتبر هذه الدراسات من المواضيع الهامة في العصر الحديث التي تعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية سواء كان على مستوى المشروعات أو على المستوى القومي.

ولأن التنمية الاقتصادية المحققة في الدولة لا تتوقف على حجم ونوعية الموارد المتاحة، بل على كيفية تخصيص هذه الموارد، خاصة رأس المال الذي أصبح يمثل تحديا أمام تحقيق الدول لبرامجها الإنمائية بما يتفق مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية وبما يحقق أكبر ربح.

وليتحقق هذا لا بد من إجراء دراسة مالية للمشاريع من أجل تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحديد هيكل التمويل اللازم للمشاريع المقترحة التي تمكنا من عملية اختيار المشروع الناجح بين البدائل المطروحة، إذ تعتبر الجدوى المالية النقطة الحاسمة والأخيرة في اتخاذ القرار الاستثماري بإنشاء المشروع من عدمه، من خلال تحديد الأموال المطلوبة لإنشائه وتشغيله هذا من جهة، ومعرفة العوائد المحققة على مدى العمر الافتراضي بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة من جهة أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

وللتعرف على كل الجوانب المتعلقة بدراسة الجدوى المالية للمشاريع، والتعمق في كل معانيها والأساليب المستخدمة والمرتبطة بها، نطرح الإشكالية التالية:
ما مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية في تحقيق نجاح المشاريع الفلاحية في ولاية ادرار؟

2- الأسئلة الفرعية:

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح جملة من التساؤلات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ ما المقصود بدراسة الجدوى المالية؟
- ✓ فيما يتمثل تأثير دراسة الجدوى في ترشيد القرارات الاستثمارية المالية؟
- ✓ ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وكيف يتم تنظيمه؟
- ✓ ما أثر دراسة الجدوى المالية على مشاريع الاستثمارية الفلاحية في ولاية أدرار؟

3- الفرضيات:

في صدد إعدادنا لهذه الدراسة وللإجابة عن إشكالية بحثنا وما ولها من أسئلة فرعية ارتأينا بعض الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي كالتالي:

- ✓ تأثر دراسة الجدوى المالية على العوامل المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ✓ أصبح القطاع الفلاحي الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة؛
- ✓ دراسة الجدوى المالية لها أثر إيجابي على تحسين الاستثمار في القطاع الفلاحي في ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

4- أهمية البحث:

على ضوء ما سبق ذكره تتجلى أهمية موضوعنا في النقاط التالية:

- ✓ إن دراسة الجدوى وتقييم المشروعات أصبحت في الوقت الحاضر أداة هامة للتخطيط للمشروعات التي تعطي رؤية واضحة للمستقبل؛
- ✓ تزداد أهمية دراسة الجدوى المالية للمشروعات نظراً لما يشهده العالم من تغيرات سريعة ومستمرة مما يزيد من ظروف عدم التأكد ويكشف عن الحاجة الملحة لوجود مثل هذه الدراسات، التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة لحياة أي مشروع؛
- ✓ مع تفاقم الازمات الاقتصادية وزيادة حدتها برزت مكانة القطاع الفلاحي على المستوى الوطني بصفة عامة والاقتصاد المحلي بصفة خاصة.
- ✓ من الناحية العلمية يدرس موضوعنا أهم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي في مجال تنظيم المشاريع الاستثمارية الفلاحية ومالياتها وذلك من خلال دراسة مختلف المقررات والبرامج التي جاء بها القانون؛
- ✓ ومن الناحية العملية القية المسؤولية على عاتق المؤسسات الإدارية والمالية المنظمة للقطاع الفلاحي للقيام بدراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية؛
- ✓ تساعد دراسة الجدوى المالية في تسهيل اتخاذ أصعب القرارات التي يتخذها المستثمر أو صانع القرار؛

5- أهداف البحث:

- ✓ تماشياً مع الأهمية الموضحة اعلاه تتجلى اهداف موضوعنا في النقاط التالية:
- ✓ إن الهدف من هذا البحث هو توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى المالية للمشروعات والأساليب والطرق المستخدمة في تقييم الجانب المالي للمشاريع؛
- ✓ توضيح آليات دراسة الجدوى المالية ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة واتخاذ القرارات الصائبة والمرححة لتجعل المشروع أكثر اماناً وسهولة؛
- ✓ إظهار جهود الدولة في تدعيم القطاع الفلاحي من الناحية العلمية والعملية؛
- ✓ التعرف على اهم اسهامات دراسة الجدوى المالية ومدى تطبيقها لتحقيق الأهداف المنشودة للمشاريع الاستثمارية خاصة منها الفلاحية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- من الأسباب الرئيسية لاختيار موضوع الدراسة:
- ✓ التعرف على طرق تقييم المشاريع والدراسات التي يتم تناولها والتي تساعد أصحاب القرارات في تفادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مرحة؛
- ✓ معرفة أهمية دراسة جدوى المشروعات بصفة عامة ودراسة الجدوى المالية بصفة خاصة في التأثير على اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ اطلاع على واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية من طرف المستثمرين والمؤسسات الممولة لها؛
- ✓ القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع دراسة الجدوى بصفة عامة؛
- ✓ نظراً لبروز مكانة القطاع الفلاحي وزيادة دعم الدولة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية.

7- منهج الدراسة:

قصد الإمام بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات اعلاه وصولاً لأهمية واهداف المراد تحقيقها من موضوعنا، اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بهدف توضيح المفاهيم الأساسية لدراسة الجدوى المالية وعرض اهم القطاعات المنظمة للمشاريع الفلاحية، وتحليل البيانات التي تتعلق بدراسة الجدوى في تأثير على المشروعات الفلاحية.

8- حدود الدراسة:

من اجل بلوغ اهداف البحث تم رسم حدود له كما يلي:
تتمثل حدود المكانية لهذا البحث في الجزائر بصفة عامة من خلال ذكر مختلف المؤسسات التي تنظم القطاع الفلاحي المعتمدة في الجزائر، وعلى مستوى عينة من المؤسسات المحلية لولاية ادرار والتي تقوم بتنظيم وتمويل ودراسة المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
اما الحدود الزمانية: فتتمثل في الفترة من 1982 الى 2016 اذ تم التطرق لمختلف القوانين التي تنظم الاستثمار في القطاع الفلاحي، كما قدمنا الاحصائيات على المشاريع الفلاحية الممولة من طرف هذه المؤسسات منذ بداية المخطط الخماسي الى يومنا هذا، اما فيما يخص الاستبيان فكانت الدراسة في 2017.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة صعوبات او مصادفة عقبات، ولا يختلف الامر بالنسبة لهذا البحث ولعلى اهم ما يلي:

- ✓ نقص المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بشكل عام والدراسة الجدوى المالية بشكل خاص مما صعب علينا وضع خطة فعلية لهذا الموضوع؛
- ✓ نقص كبير في الإفصاح عن المعطيات المالية الذي يميز المؤسسات المساهمة في تمويل المشاريع الفلاحية وصعوبة الحصول على قيمة المشاريع الممولة خلال فترة الدراسة، مما أدى الى تغير الفترة وتغير المعطيات من مبالغ الى ملفات؛
- ✓ تشعب القطاع الفلاحي وكثرة المؤسسات الداخلة فيه مما اضطرنا الى توسيع العينة محل الدراسة الى عينة من المؤسسات الداخلة في التنظيم وتمويل ودراسة القطاع الفلاحي بدلا من دراسة حالة مديرية الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط.
- ✓ قلة وعي الموظفين في هذه المؤسسات بدراسة الجدوى المالية كمصطلح ومدى تأثيرها على المشاريع الاستثمارية.
- ✓ صعوبة الاستقبال من طرف المؤسسات المساهمة في تمويل المشاريع الفلاحية الا بالبيروقراطية رغم وجود استمارة تثبت ان المعلومات المقدمة ستستخدم في مجال البحث العلمي لا غير.

10- هيكلية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

* في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار العام لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من خلال التعريف بدراسة جدوى المشروعات، خصائصها، مكوناتها وأهميتها وأهدافها الخ.

* أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى أداء القطاع الفلاحي في الجزائر وذلك من خلال تقديم التشريعات القانونية المتبعة في تنظيم القطاع الفلاحي الجزائري وهياكله، والاستراتيجية الوطنية المطبقة

* أما في الفصل الثالث فتم التطرق إلى دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في أدرار وذلك من خلال التعرف على المؤسسات المتدخلة فيه وكذلك الأساليب والإجراءات الضرورية للقيام بالمشاريع الاستثمارية الفلاحية.

الفصل الاول:

دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية



تمهيد

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الموضوعات الهامة التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث أصبحت في الوقت الحاضر احدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي في مختلف الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية خاصة منها الفلاحية والتي تمكن من إعطاء رؤية عن مستقبل المشروع الذي يؤدي الى صنع القرارات الاستثمارية على مدى عمر المشروع الافتراضي بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة من خلال اتخاذ قرار استثماري بإقامة مشروع من عدمه.

وللوصول الى أفضل المشاريع المقترحة لابد أولا المرور بما يعرف بدراسة الجدوى المالية باعتبارها أداة فعالة في تمويل المشروع، فهي تحدد وبشكل عام ابعاد المشروع من كافة نواحيه منذ صدور الفكرة حتى ينجز على ارض الواقع محققا أهدافه المنشودة.

وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار العام لدراسة الجدوى المالية للمشروعات بصفة عامة والفلاحية بصفة خاصة وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** اساسيات دراسة الجدوى المالية من خلال التعريف بماهية دراسة الجدوى المالية من "تعريف ومواصفات واهمية ومكونات، أهداف الدافعة للقيام بها ..."
- ✓ **المبحث الثاني:** مقومات دراسة الجدوى المالية للمشروعات من خلال "تقديم مقاييس المعتمدة في ذلك، والخطوات المنهجية والاساليب وتقديم القائمون بها."
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة مصادر التمويل وتكاليفها من خلال تقديم " كل من المصادر المملوكة والمقترضة وتكلفة كل واحدة منهما بالإضافة القواعد العامة المعتمدة في اختيار مصدر تمويل وأثر الرافعة المالية.

المبحث الأول: أساسيات دراسة الجدوى المالية

لدراسة الجدوى المالية جوهريات تجعل منها أداة فعالة في اعداد خطة للمشاريع الاستثمارية واختيار أفضلها، فيتطلب تحضيرها استخدام أساليب علمية في جمع البيانات وتحليلها اعتمادا على نتائج دراسات الجدوى السابقة خاصة منها الدراسة التسويقية والدراسة الفنية للمشروع لما تعكسه من آثار على التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال العمر الافتراضي للمشروع، بغية الوصول الى تحديد مدى صلاحيته.

فهي تقوم على تجهيز البيانات والجداول التي تم اعداد معظمها خلال المرحلة الأولى للدراسة وكذا التحليلات اللازمة من أجل إبراز وتحديد المنافع المالية والاقتصادية والتكاليف والأعباء التي يتحملها أصحاب المشروع مقابل حصول على تلك المنافع.

المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى المالية:

فيما يلي نقف عند مجموعة تعاريف خاصة بمفهوم الجدوى المالية وبعض خصائصها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى

تعرف دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية على انها الدراسة التي تقوم بقياس الربحية الخاصة او المنفعة النسبية التي يحققها المشروع ذلك للمستثمرين فيه، دون النظر لأثر تلك الربحية الذاتية على المشروعات الاخرى، فهي تعتمد على مجموعة من البيانات لأوجه التكاليف المختلفة في المشروع، ومصادر تلك المعلومات المستقاة من النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراسة الجدوى التسويقية والفنية والهندسية والتكنولوجية، حيث يتم تحليلها وتبويبها في القوائم المالية تعرف بالقوائم المالية التقديرية، والتي تتوقف عددها وانواعها ومكوناتها على العديد من العوامل التي تعتمد على احتياجات المشروع ذاته من تلك القوائم¹.

هي دراسة تعتمد على الدراسات الأخرى وبصفة اساسية على الدراسة التسويقية والدراسة الفنية، لما تعكسه من نتائج وأثار على التدفقات النقدية الخارجة "التكاليف المتوقعة" والتدفقات النقدية الداخلة "الإيرادات المتوقعة" خلال العمر الإنتاجي للمشروع، أي ان هذه الدراسة تتضمن تحليل التكاليف الاستثمارية عبر سنوات المشروع².

دراسة الجدوى المالية تقوم بترجمة الدراسات السابقة "دراسة الجدوى التسويقية والفنية والهندسية" الى تقديرات مالية، وتشتمل هذه الدراسة التكاليف الاستثمارية والتشغيلية السنوية للمشروع، وكذلك لإيرادات السنوية

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000، ص26.

² حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، دراسة حالة قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائر للفترة 2010/2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ميدان علم اقتصاد وعلم تسيير وعلم تجارية، شعبة علم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2012/2013، ص4.

على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للمشروع، وتحديد كيفية تمويل مشروع "التمثل في رأس المال المدفوع من قبل المستثمرين والمقرضين" ويتم تقييم هذه الدراسة باستخدام مفهوم التدفقات النقدية¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان دراسة الجدوى المالية تتم بغية تحديد مستوى ربحية المشروع وبيان مدى تحقيقها للأهداف المنشودة لصحاب المشروع، من خلال البيانات والمعلومات التي تم التوصل اليها في الدراسات السابقة، ويتم تحليلها وتبويبها ضمن قوائم مالية، بهدف تحديد هيكل التمويل الأمثل وعمر المشروع.

الفرع الثاني: خصائص الجدوى المالية:

يتوقف قبول أو رفض دراسة الجدوى على فحص الدراسات لتأكد من مدى دقتها وشمولها ومناسبتها، والتأكد من انها تستوفي الشروط التالية:²

- ✓ أن تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم؛
- ✓ أن تتضح فيها الأسئلة والأمور المهمة في الدراسة؛
- ✓ تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بالتحليل المشروع؛
- ✓ تحقيق توقعات إدارة المشروع؛
- ✓ يتوفر فيها تطبيق قواعد البحث العلمي والبحث المنطقي؛
- ✓ تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة؛

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى المالية ومكوناتها:

في هذا المطلب يجدر الإشارة الى أهمية دراسة الجدوى المالية واهم المكونات الداخلة في اعدادها من اجل اتخاذ قرار مالي سليم.

الفرع الأول: أهمية دراسة الجدوى:

ان لدراسة الجدوى المالية أهمية كبيرة بنسبة للمشاريع الاستثمارية وذلك لكونها:³

- ✓ تعتبر أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة؛
- ✓ دراسة الجدوى من بين أهم الأدوات التي تدعم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة والمستقبل الغير اكيد؛

¹ - عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص107.

² - خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى ابريل 2008، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص7.

³ - خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص55.

- ✓ وكذلك لكونها تساعد المستثمرين على تحديد كافة الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع؛
- ✓ كما أنها تساعد على تحديد أفضل مصادر التمويل المتاحة وتكلفة كل مصدر بما يساعد على اختيار أفضل مصدر؛
- ✓ وايضا تساعد على إعداد تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي تمكن من تحديد الربحية التجارية للمشروع والتي يتقرر على ضوءها قبول المشروع أو رفضه.

الفرع الثاني: مكونات دراسة الجدوى:

من بين الأهداف التي نسعى الى تحقيقها من خلال دراسة الجدوى المالية هي التأكد من ان المشروع يحقق مستوى مقبول من الربحية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف المختلفة للمشروع، والتي يتم تبويبها ضمن قوائم مالية تختلف بحسب اختلاف انواعها ومكوناتها. وهذه المكونات تستخدم في التحليلات والدراسات المالية وهي كالتالي:

أولاً: التكلفة الاستثمارية: وتتمثل في مجموع المبالغ اللازمة لإقامة المشروع، والتي يتم تقديرها عادة بالاعتماد على الاعتبارات التالية:

1- التكلفة الاستثمارية للأصول الإنتاجية: ويستلزم تقدير هذه التكلفة تحديد موقع المشروع والطاقة الإنتاجية يتم والمعدات، ووضع مواصفاتها الفنية وتحديد ما سيتم تصنيعه أو توفيره محليا وتحديد أسعار كل ذلك، وعادة توفير هذه البيانات والمعلومات من خلال فريق عمل دراسة الجدوى، ثم يتم مناقشة هذه البيانات والمعلومات وتقييمها وفق أسس معينة ومعرفة خبراء متخصصين في الجوانب المالية والاقتصادية.¹

2- مصاريف التأسيس: تتمثل في المصروفات المخطط إنفاقها خلال فترة إنشاء المشروع، سواء كانت مصاريف الترويج والترخيص وبراءة الاختراع وعمل دراسات الجدوى للمشروع، ومصروفات المستشارين القانونيين، ورسوم التسجيل أو فوائد القروض خلال فترة الإنشاء والتنفيذ أو خسائر ناتجة عن تجارب وبدء التشغيل أو غيرها.²

3- رأس المال العام: يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزونا مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها وقد مقبول من النقدية لمقابلة المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها.³

4- تكلفة التمويل الخارجي خلال فترة إقامة المشروع: يعتبر التمويل الخارجي مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل معظم المشروعات، ولما كانت هذه المصادر تتقاضى مقابل المبالغ التي تقدمها للمشروعات.

¹ - محمد ابراهيم عبد الرحيم، دراسة الجدوى الاقتصادية تقيم اصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص74.

² - امين السيد احمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، درا الجمعية القاهرة، 2005، ص27.

³ - رضوان وليد العمار، الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، عمان، ص241.

ويبدأ سريانه اعتباراً من تاريخ الحصول على المبالغ، وعليه فإن هذه التكلفة خلال فترة إقامة المشروع، وقبل أن يبدأ في الإنتاج، تعتبر ضمن بنود التكلفة الاستثمارية للمشروع، أما عن هذه التكلفة بعد أن يزاول المشروع نشاطه فإنها تعتبر من مصروفات التمويل.

وبعد إتمام الإجراءات السابق ذكرها فإنه يمكن تقدير التكلفة الاستثمارية للمشروع مقومة على أساس أسعار السنة التي تمت فيها دراسة الجدوى.

ثانياً: تكاليف التشغيل: يمكن تقسيم تكاليف التشغيل إلى المجموعات التالية.¹

1- مصروفات التشغيل: تمثل الجانب الأكبر من هذه التكاليف، ويمكن القول أن الخدمات ومستلزمات الإنتاج بمختلف أصنافها، والعمالة تكون الجزء الأكبر من تكاليف التشغيل، وبالتالي يجب التأكد عند تقديرها.

2- تقدير تكلفة الخدمات: حيث يتم دراسة مدى وجود هذه الخدمات في السوق المحلية، من خلال الاتصال بمصادر إنتاجها والتأكد من أنها تستطيع الإمداد بهذه الخدمات وفي المواعيد المقررة ومعرفة شروط التوريد وسعر التوريد ومكان التسليم وغيرها.

وفي حالة ما إذا كانت هذه الخدمات كلها أو بعضها لا تتوفر في السوق المحلية، وإنما يجب استيرادها من الخارج، فإنه يمكن للقاءم بالتحليل المالي الاسترشاد بالأسعار التي حصلت عليها المشروعات الأخرى التي تستخدم نفس الخدمات، أو الاتصال بموردي هذه الخدمات للتعرف على الأسعار وجميع المصروفات الأخرى حتى تصل الخدمات إلى مكان التسليم لها.

3- تقدير تكلفة مستلزمات الإنتاج: ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ❖ حصر أنواع مستلزمات الإنتاج، ومقدار ما يخص الوحدة المنتجة من كل نوع من هذه المستلزمات؛
- ❖ تحديد احتياجات الوحدة المنتجة من كل نوع من أنواع مستلزمات الإنتاج، وعلى أساسها يتم تقدير إجمالي ما سنحتاجه من هذه المستلزمات في كل سنة من سنوات الدراسة؛
- ❖ تحديد الأسعار التي تستخدم في تقييم كل نوع من هذه المستلزمات.

4- تقدير تكلفة العمالة: ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ❖ تحديد أنواع العمالة التي يحتاج إليها المشروع؛
- ❖ تحديد احتياجات كل قطاع، وكل إدارة، وكل قسم من كل فئة من فئات العمالة؛
- ❖ تحديد الأجر السنوي للعمالة على أساس مستويات الأجور السائدة، ومراعاة القوانين والتشريعات التي تنظم هذه المستويات.

¹ - مصطفى محمود ابوبكر، معلي فهمي حيدر، إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، 2000، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 151.

ثالثاً: لتدفقات النقدية: وهي تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات، فهي مرتبطة بحركة النقدية بصرف النظر عن مبدأ الاستحقاق، وعليه فإن مصطلح التدفق النقدي غالباً ما يستخدم بواسطة المحللين الماليين على أنه الريج مضاف إليه الاستهلاك، فهو يساوي الإضافة الصافية للموارد النقدية للمؤسسة خلال السنة موضوع الدراسة ومن ثم فإن الرأي المنطقي، هو أن التدفق النقدي عبارة عن الفرق بين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية في الفترة.

وتشمل التدفقات النقدية عنصرين هما التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة:

- ❖ التدفقات النقدية الخارجة: تعتبر التدفقات الخارجية من التكاليف الاستثمارية الرأسمالية، كإنفاق استثماري يتم إنفاقه بغرض اقتناء أصول رأسمالية لإنشاء مشروع استثماري، ولذلك تعتبر بمثابة أعباء والتزامات يتم تحملها منذ التفكير في المشروع حتى ساعة بدء تجارب التشغيل الفعلية وأداء كافة العمليات الإنتاجية وأنشطة ووظائف المشروع؛
- ❖ التدفقات النقدية الداخلية: تشمل التدفقات الداخلية على المبالغ المحصلة كإيرادات من المشروع أثناء تشغيله، مطروحا منه تكاليف التشغيل النقدية التي تدفع في الفترة التي حصل فيها الإيراد، وتحسب لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع كل على حدا.

وبعد تحديد كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال سنوات الإنشاء والتشغيل للمشروع المقترح، يمكن حساب التدفق النقدي السنوي من خلال المعادلة التالية:¹

$$\text{صافي التدفقات النقدية} = \text{التدفقات الداخلة} - \text{التدفقات الخارجة}$$

وقد تكون صافي التدفقات النقدية موجبة أو سالبة على حسب الإشارة. أما بالنسبة لهيكل التمويل، فيتم مقابلة الاحتياجات الاستثمارية للمشروع بمصادر التمويل المختلفة ومحاولة وضع التصور المناسب لذلك، مع تحديد حجم كل من رأس المال والقروض.

رابعا-ربحية المشروع: من بين أهم أهداف الدراسة المالية هو التأكد من مدى نجاح المشروع من الناحية التجارية، بمعنى دراسة إلى أي حد سوف يحقق المشروع عائداً كافياً لأصحاب رأس المال، وتوجد مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كان العائد الذي سيحصل عليه أصحاب الأموال المستثمر كافياً أم لا. ومن هذه الأدوات ما يناسب المشروع الواحد ومنها ما هو مناسب للمشروعات المتعددة، ومنها ما هو مناسب للمشروع الواحد الذي يعمل في ظروف التأكد، أو المشروع الذي يعمل في ظل عدم التأكد.²

¹ - مصطفى محمود ابوبكر، معلي فهمي حيدر، إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، مرجع سابق الذكر، ص153.

² - فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة، فرع بسكرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص36.

خامسا: الربحية القومية للمشروع

يمكن قياس أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد من المحورين التاليين:

1- تحديد الناتج السنوي من النقد الأجنبي نتيجة تشغيل المشروع: يستلزم الأمر حساب احتياجات المشروع من النقد الأجنبي، ثم النتائج المترتبة على إنشائه ممثلة في إيراداته، نتيجة إيقاف استيراد السلع التي سينتجها المشروع، كذلك من المفيد أن نحسب الاحتياجات والإيرادات في جدول يبين مواعيد ظهورها، إذ أن ذلك يساعد على التخطيط لتدبير احتياجات المشروع من موارده من النقد الأجنبي.

2- تقدير الربحية الاجتماعية للمشروع (الفائدة بالنسبة للمجتمع): حيث تتطلب دراسة الجدوى لحساب العائد الصافي السنوي للمجتمع، ويمكن أن يتم من خلال إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات والتي يعتمد لتحديد الربح المحاسبي، ثم يدخل عليها بعض التعديلات التي تتمثل في الإيراد الصافي الذي حققه المجتمع من إنشاء المشروع أو العبء الإضافي الذي تحمله المجتمع نتيجة إنشاء المشروع.

وقد تحتاج لإظهار الإيرادات الحقيقية للمجتمع، والناتجة عن المشروع إلى تخفيض الإيرادات التي ظهرت عند حساب الربح المحاسبي، وذلك في حالة إذا كانت الأسعار التي حسبت على أساسها الإيرادات أعلى من سعر البديل الذي يمكن استرداه، أو كان يستورد قبل تنفيذ المشروع، وفيما يتعلق بالمصروفات تجري عليها بعض الإضافات، فقد تعدل تكلفة المواد والمستلزمات المستوردة، إذا كانت قد حسبت على أساس السعر الرسمي للصرف لكي تظهر قيمتها بالسعر الحقيقي للعملة الأجنبية ثم الاستيراد بها، وتستبعد بعض عناصر المصروفات التي اعتبرناها جزء من تكاليف السنوية للمشروع مثل الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم الإنتاج، وغيرها من المبالغ التي تتقاضاها الدولة من المشروع، حيث أن هذه المبالغ لا تعتبر تكلفة على المجتمع بل إيراداً له، وقد تجري تخفيضات على بعض بنود المصروفات، مثل: الوقود، أو إيجار الأرض إذا كانت قد حسبت بأسعار السوق في الوقت الذي كان ثمنها قبل إنشاء المشروع صفر، وذلك لضمان دقة تقدير الاستفادة الحقيقية للمجتمع من المشروع.

المطلب الثالث: اهداف دراسة الجدوى المالية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري:

أن لدراسة الجدوى المالية دور هام في ترشيد القرار الاستثماري وذلك لتحقيقها عدة اهداف وهذا موضح فما يلي:

الفرع الأول: اهداف دراسة الجدوى المالية:

تسعى دراسة الجدوى المالية الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:¹

*تهدف دراسة الجدوى المالية الى تحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال اعداد التقديرات عن ايرادات المشروع من ناحية، والتكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية من ناحية اخرى على مدى العمر الانتاجي للمشروع؛

¹ - فتحي حن، مرجع سابق الذكر، ص44.

*وتسعى لتأكد من قدرة المشروع "من خلال التدفقات النقدية الصافية" على استرداد تكلفة الاستثمارات التي سيتحملها المستثمر خلال فترة استرداد مقبولة؛

*وتهدف أيضا لمعرفة قدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللازمة ومصادر الحصول عليها؛

*كما تهدف دراسة الجدوى المالية الى التأكد من مدى توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع في الوقت المناسب بالتكلفة معقولة وذلك من خلال :

✓ تحديد مصادر حصول المشروع على الموارد المالية المختلفة، مع تحديد تكلفة الحصول عليها؛

✓ تقدير التكلفة لكل لهيكل تمويلي معين؛

✓ الاختيار بين الهياكل التمويلية المختلفة بما يحقق هدف المشروع بشكل أفضل.

*وتهدف أيضا الى مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع محل الدراسة؛

*كما تهدف دراسة الجدوى المالية من خلال اعداد القوائم المالية التقديرية للمشروع الى تحقيق غايتين هما:

✓ التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمشروع الاستثماري؛

✓ الرقابة على تنفيذ المشروع الاستثماري والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية والمنفقة ونظيرتها

المقدرة في القوائم المالية للمشروع الاستثماري.

الفرع الثاني: دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري:

حضي موضوع دراسة الجدوى باهتمام كبير في تحقيق الاستخدام لأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسة الجدوى وطبيعة القرارات الاستثمارية فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعملية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحا وامانا في تحقيق الأهداف.¹

وتحد دراسة الجدوى المالية العديد من المحددات التي تحول دون ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي، والتي تتمثل في الآتي:²

✓ صعوبة تقدير التدفقات النقدية للمشروع؛

✓ التكاليف اعداد دراسة الجدوى؛

✓ التنسيق بين أجزاء الدراسة وذلك لكثرة التفاصيل الداخلة فيها؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2000، ص 25.

² - يوسف رشيد، مجلة دفاتر البوداكس، مخبر البحث بوادكس السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد رقم 5، 2016، ص 333.

- ✓ الوقت الزمني اللازم لإنجاز الدراسة؛
- ✓ غياب أو نقص أو قصور في البيانات والمعلومات؛
- ✓ مشكلة اختيار معايير الملائمة للتقييم؛
- ✓ أثر التضخم؛
- ✓ مخاطر عدم التأكد.

المبحث الثاني: مقاييس دراسة الجدوى المالية:

للقيام بدراسة الجدوى المالية صحيحة لابد من الاعتماد على مقاييس معينة واتباع خطوات ومنهجية معينة، والتي تعتبر بمثابة ركائز الأساسية التي تبين مدى صلاحية المشروع.

المطلب الأول: الخطوات المنهجية لدراسة الجدوى المالية:

تمر عملية دراسة الجدوى بعدة مراحل منهجية تتمثل في:¹

1- إعداد خطة المصاريف العمومية والإدارية: وتتضمن هذه الخطوة، إعداد خطة بجميع المصاريف الأخرى التي لا تندخل في نطاق مصاريف البيع والتوزيع التي تظهرها خطة المبيعات الناتجة عن التحليل السوقي، ولا تدخل أيضا في نطاق مصاريف الإنتاج التي تظهرها خطة الصنع الناتجة من التحليل الفني، والتي تتحقق عند تشغيل المصنع، أي المصاريف العمومية والإدارية، ومثال ذلك (مرتبات الإدارة، مصاريف المطبوعات، والضرائب والتأمينات ومصاريف البحوث،..... وغيرها).

2- تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع: وتتضمن هذه الخطوة تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع عن طريق جميع المعلومات، التي تظهر في خطة المبيعات وخطة الصنع، وخطة المصاريف الإدارية والعمومية، وذلك لتحديد التكلفة التي تطلبها عملية البدء في المشروع.

3- تقدير الاحتياجات المالية: وتتضمن هذه الخطوة، إعداد تقدير مبدئي للاحتياجات المالية، على أن يتم تعديل هذا التقرير المبدئي في مرحلة متقدمة من الدراسات، وبعد إعداد تقديرات التدفقات النقدية. وفي هذه المرحلة يقع على عاتق الدارس للمشروع تحديد: كمية الأموال التي يمكن الحصول عليها من مصادر التمويل الخارجي، شكل التمويل المطلوب استخدامه، المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال.

4- إعداد قائمة الأرباح والخسائر المقدرة: وتتضمن هذه الخطوة، إعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل للمشروع، أي التقديرات الخاصة بعناصر الآلات والأرباح وعناصر المصاريف والخسائر، ويتم ذلك باستخدام "معادلة الربح" كالاتي:

$$\text{الربح بعد الضريبة} = \text{إجمالي المبيعات} - \text{المبيعات المردودة والمسموحات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة} \\ - \text{مصاريف التشغيل} + \text{مصاريف الدخل الأخرى} - \text{الفوائد} - \text{ضرائب الدخل.}$$

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص51.

وهذه التقديرات إذا كانت خاصة بمشروع جديد، يفضل أن تكون على أساس شهري أو ربح سنوي للسنة الأولى، وتقديرات سنوية لمدة أربعة سنوات أخرى.

5 - إعداد تقديرات التدفق النقدي: وتتضمن إعداد تقديرات الميزانية النقدية، لتساعد على تحديد الكمية النقدية المطلوبة للبدء في المشروع، وتخطيط توقيت الحصول على القروض، والتأكد من أن النقود ستكون متوفرة لمقابلة الالتزامات واستحقاقها، وتحتوي ما يلي ¹:

- ✓ المتحصلات النقدية: وهي تقديرات التدفق النقدي الداخل من جميع المصادر النقدية، مثل متحصلات الذمم، والمبيعات النقدية وبيع حقوق الملكية وغيرها؛
- ✓ المدفوعات النقدية: وهي تقديرات التدفق النقدي الخارج، مثل مدفوعات الخدمات، مدفوعات العمال، مصاريف الصنع النقدية وغيرها.

6 - إعداد الموازنة التقديرية: أي إعداد قائمة بجميع موارد المشروع بالإضافة إلى نصيب الدائنين والملاك من هذه الموارد، وهي تمثل المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدود وذلك لتقدير ما ستكون عليه المنشأة بعد فترة زمنية معينة من التشغيل، وعادة ما يفضل إعداد تقديرات عن بنود الميزانية العمومية لمدة خمسة سنوات على الأقل بعد بداية التشغيل.

7- تقييم جدوى المشروعات: وتتضمن هذه الخطوة تقييم جدوى المشروع، وذلك على ضوء البيانات المجمعة من التحليل الفني المقترح وتحليل السوق والتحليل المالي، ويتم ذلك من خلال تحليل المشروع المقترح لتحديد ما إذا كان المشروع يقبل أو يرفض، ومن خلال تحليل التقديرات عن ظروف التشغيل. وأخيراً من خلال تحليل الحساسية وتحليل الخطر، وذلك بدراسة أثر التغيير في المتغيرات الأساسية (كالإيرادات والتكاليف) على التكاليف النهائية (الأرباح)، وكذلك بدراسة القيم المتوقعة للبدائل والاختيار على أساسها .

8- تحديد ما إذا كان المشروع يقابل معايير قرار الاستثمار أم لا: حتى هذه المرحلة من مراحل دراسة جدوى المشروع، تنصب الدراسة على "مشروعاً واحداً"، لكن من المعروف أنه لكي يتم تقييم المشروع بصورة موضوعية، فلا بدّ من وجود بدائل أخرى يتم مقارنتها بهذا المشروع، فعلى سبيل المثال قد يكون المشروع الخاضع للدراسة هو إنشاء مصنع جديد لإنتاج سلعة معينة، بينما يكون البديل هو التوسع في المصنع الحالي لإنتاج هذه السلعة، في هذه الحالة يتم ترتيب اقتراحات الإنفاق الاستثماري لاختيار اقتراح الإنفاق الاستثماري الأفضل، وذلك في ضوء معايير قرار الاستثمار.

9- تحليل التوقعات (النتبؤات) الخاصة بظروف التشغيل: إذا افترضنا أننا قد اتخذنا قراراً بقبول المشروع بناء على معايير الاستثمار المحددة، فإن الخطوة التالية هي تسليط الضوء على الجوانب التشغيلية للمشروع، وخاصة إذا كان المشروع يتعلق بإنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة، ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المقدرة للدخل، وللميزانية العمومية والتدفق النقدي.

¹ -- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مرجع سابق الذكر ص52

ومن الأدوات الممكن استخدامها في هذا التحليل النسب المالية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، حيث يتم حساب هذه النسب للمشروع الجديد (على أساس تقديري)، ثم يتم مقارنتها بنسب الصناعة، أو نسب المنشأة القائمة فعلاً للتعرف على الجوانب، مثل المقدرة التنافسية للمشروع، ومركز السيولة للمشروع وغيرها.

10- تحليل الحساسية: قد يتطلب الأمر لتأكيد سلامة قرارا لإنفاق الاستثماري، القيام بتحليل إضافي وهو تحليل الحساسية، ويتضمن هذا التحليل تحديد أثر أي تغيرات محتملة حدوث في المتغيرات الأساسية، مثل: سعر السلعة أو تكاليف الخدمات، أو تكلفة التشغيل على النتيجة العامة للمشروع (الربحية أو إجمالي التكاليف)، وتحديد المتغيرات التي يكون لها أثر على نتائج، وباختصار فإن تحليل الحساسية، يهدف إلى تحديد مدى تأثر (حساسية) المشروع بمتغيرات التي تحدث في المستقبل مثل: انخفاض السعر عن السعر المتوقع، أو ارتفاع أسعار الخدمات عن الأسعار المقدمة وغيرها. ويتم تحليل الحساسية باستخدام أحد الأساليب التالية:¹

- ✓ تحليل التعادل: ويستخدم هذا التحليل لإظهار أثر التغيرات في التكلفة وحجم الإنتاج والسعر على الأرباح، وتحديد هامش الأمان، فيما يتعلق بهذه المتغيرات (التكلفة، حجم الإنتاج، السعر) الذي يسمح للمنشأة بالاستمرار في عملياتها.
- ✓ نماذج خصم الأوراق التجارية: ويستخدم هذا التحليل لإظهار أثر التغيرات التي يمكن أن تحدث مثلاً في معدل الخصم على صافي القيمة الحالية لربحية المشروع.

11- تحليل المخاطر: نظراً لأن المتغيرات التي يستخدم في تحديد ربحية المشروع، تعتمد على أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بوقوعها بدقة كاملة ولذلك يتطلب الأمر الحصول على نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بربحية المشروع القيام بتحليل الخطر، حيث يتم أخذ درجة الخطر المرتبطة بالمشروع الاستثماري محل الدراسة في الاعتبار، والتعبير عنها على أساس كمي (أي الاحتمالات)، وتضمينها في المقياس المستخدم في تقديم نتائج المشروع، وفي هذا التحليل، يقوم الدارس للمشروع بتحديد عدة نواتج للقرار ثم يخصص احتمالات معينة لكل ناتج.

12- اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع من الناحية المالية:²

في ضوء البيانات والمعلومات السابقة الخاصة بالتحليل المالي، إذا لم يكن المشروع مناسباً من الناحية المالية، أي إذا كانت العوائد المالية والأخطار غير مناسبة لجميع الأطراف التي ستتولى استثمار أموالها في المشروع، فإنه عند هذه النقطة يتوقف التحليل نهائياً.

¹ - محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية 1999، الإسكندرية ص 265

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مرجع سابق الذكر ص 53.

أما إذا كان المشروع مناسباً من الناحية المالية، أي كانت العوائد المالية والأخطار مناسبة لجميع الأطراف التي ستتولى استثمار أموالها في المشروع فإنه عند هذه النقطة يتخذ قرار بقبول المشروع من الناحية المالية، وإذا كان القائم بالدراسة المالية هو المسؤول الحكومي عن التخطيط والاستثمار، فإن القرار يكون الاستمرار التحليل لجدوى المشروع، وذلك بالانتقال إلى المرحلة الأخيرة من مراحل تحليل الجدوى وهي تحليل الربحية الاجتماعية والقومية للمشروع .

أما إذا كان القائم بالدراسة هو رجل أعمال فإن القرار هنا هو قبول المشروع، وعند هذه المرحلة، ينتقل إلى المرحلة الأخيرة من دراسة الجدوى وهي مرحلة إعداد تقرير عن الاستثمار، ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات التي حصل عليها خلال مراحل التحليل المختلفة (السوقي، والفني، والمالي)، مع عرض النتائج والتوصيات.

المطلب الثاني: اساليب دراسة الجدوى المالية:

يجب أن يتم تقييم المشروعات الاستثمارية بشكل منهجي ونظامي، حيث يتعين قياس تكاليف ومنافع كل مشروع تمهيدا لقبول أفضلها، ويتم ذلك اعتماداً على عدة اساليب منها ما يلي:

أولاً: صافي القيمة الحالية: VAN

وتعبر عن الفرق بين القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، بمعنى خصم قيم التدفقات النقدية إلى لحظة الصفر أو بداية تنفيذ عن طريق استخدام معدل خصم ملائم سواء كان تكلفة رأس المال أو معدل مطلوب آخر، وتعطى وفق العلاقة التالية:¹

$$\sum_{t=1}^N cf_t (1 + k)^{-1} - I_0$$

حيث تمثل:

I_0 التكلفة الأولية للاستثمار.

K معدل الاستحداث.

cf_t فهي التدفقات النقدية الصافية في الزمن t ، باعتبار أن مدة حياة المشروع هي N ، ويحسب التدفق النقدي الصافي cf_t بطرح تكاليف التشغيل D_t للسنة t من الإيرادات R_t للسنة t وتصبح $cf_t = R_t - C_t$.²

¹ - محمد عبده حافظ، محمد عيد الفتاح أحمد، محمد أحمد الصيرفي، الخطوات العملية لدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى اوت 2009،

المكتب العربي للمعارف القاهرة، ص 57.

² - Jacques Chrissos et Roland Gillet, Décision d'investissement, Dareios & Pearson Education, Paris, 3ieme Edition, 2012, p 148.

ثانيا: معدل العائد الداخلي: TRI

ويعرف بأنه معدل العائد الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويا للصفر، اذ يعتبر المشروع مقبولا وفقا لتلك الطريقة إذا كان معدل مساويا او أكبر من معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم، وغير ذلك يكون المشروع مرفوض، ومن بين سلبياته هو عدم وجود TRR في بعض الحالات او وجود عدت قيم له¹. فإن معدل العائد الداخلي TRI لهذا المشروع يحسب كما يلي:

$$TRI \cong k_2 + (k_1 - k_2) \cdot \frac{|VAN_2|}{VAN_1 + |VAN_2|}$$

تجدر الإشارة إلى أنه كلما كان المجال $[k_2, k_1]$ صغيرا فإن قيمة TRI تكون دقيقة².
ثالثا: فترة الاسترداد "المعيار الزمني":

تشير فترة الاسترداد الى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الصافي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج لهذا الاقتراح، وبعبارة اخرى الفترة المتوقع استرداد قيمة الإنفاق الاصلي خلال هذه الفترة. وطبق لهذا المعيار يفضل الاقتراح الرأسمالي الذي تغطي تدفقاته النقدية الداخلة لقيمة الإنفاق الراس مالي بطريقة أسرع من الاقتراح الرأسمالي الذي يستغرق وقتا اطول. وتحسب فترة الاسترداد كالتالي:

*في حالة تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

*في حالة عدم تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية:

فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى نتوصل الى المجموع الذي يتعادل مع الاستثمار المبدئي. وتتمثل سلبياتها في كونها لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وكذلك لا تأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية³.

¹ - امين السيد احمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مرجع سابق الذكر، ص34 و35

² - Jacques Chrissos et Roland Gillet, Décision d'investissement, op cit, P149.

³ - عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، الطبعة الثانية 1999، دار المجدلوي للنشر، عمان، ص113.

رابعاً: معدل العائد المحاسبي: ARR

وهو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى راس المال المستثمر، ويمكن حساب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المنشأة أو بالنسبة للاستثمار الكلي، ويلاحظ ان صافي الربح هذا يقصد به صافي الربح بعد طرح انواع التكاليف واقساط الاستهلاكات كافة، وتتميز هذه الطريقة بسهولة عمليات احتساب الربح وبأساليب محاسبية متعددة، لهذا السبب سمية بمعدل العائد المحاسبي.

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح بعد الضريبة للمنشأة}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}} \times 100$$

ويتم قبول المشروع في هذه الحالة ذو أكبر ARR، وتتمثل سلبياته في كونه لا يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية للنقود، وكذلك يعتبر الإهلاك التدفق النقدي الخارجي اي (تكلفة).¹

الفرع الثاني: القائمون بدراسات الجدوى

إن دراسة الجدوى ليست بالأمر الهين او اليسير وانما يحتاج الى مجموعة من الخبرات الفنية والمتخصصة بالإضافة الى مجموعة من الادوات والاساليب العلمية والتي تستخدم في كل مرحلة من مراحل الدراسة وبما يتوقف مع طبيعة المشروع وحجمه وإمكانياته وأهدافه. ومنه تتنوع الخبرات والتخصصات بحسب تنوع المشروعات فالمشروع الزراعي يختلف عن المشروع الصناعي عن المشروع السياحي أو الخدمي.

وبالتالي تختلف فرق العمل في كل مشروع، ويستدعي ذلك بالطبيعة متخصصين في الاقتصاد والمحاسبة والإحصاء وإدارة الاعمال وبحوث العمليات والهندسة والحاسوب الالي والقانون.

وفي معظم الاحوال فان القائمون بدراسات الجدوى المالية هم في العادة:²

- ❖ البنوك: وذلك من خلال إدارة امانة الاستثمار وهي وظيفة استشارية في البنك تهتم بتوظيف واستثمار الاموال وعمل الدراسات الازمة للمشروعات الاستثمارية؛
- ❖ المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المتخصصة: وهم مجموعة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال من خلال تأهيل علمي معين وخبرة معينة، وفي العادة فإن اغلب دراسات الجدوى تتم في هذه المكاتب نظير اتعاب معينة وان كانت مرتفعة نسبياً؛

¹ -يوحى عبد ال ادم، سليمان الوزى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة اداء المنظمات، الطبعة الاولى 2000، درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص132.

² -عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى " التأصيل العلمي والتطبيق العملي"، 2003 الدار الجامعية لنشر والتوزيع، ص14.

- ❖ ادارة المشروعات: وهي توجد في اعلى مستوى إدارة في المنظمة وتتكون من مجموعة من المتخصصين ذو كفات عالية وخبرات متخصصة ويكفل بها القيام بدراسة الجدوى مجموعة من المراحل وهي بصفة عامة تكون لمشروع قائم يسعى لتوسع او لنشاء مشروعات اخرى؛
- ❖ الهيئة العامة للاستثمار وبعض الجمعيات العلمية المهنية المتخصصة: ولها دور كبير في هذا المجال.

المطلب الثالث: انواع القوائم المالية التقديرية للمشروع:

تتعد القوائم المالية التقديرية وتختلف على حسب المشروع المقام، نذكر منها ما يلي: ¹

- * قائمة تكاليف المشروع: وهي تلك القائمة التي تحصر فيها كل التكاليف الازمة؛
- * قائمة الهيكل التمويلي: هي تلك القائمة التي يبين فيها مصادر التمويل المشروع ومقدار كل منها؛
- * جدول اهتلاك الاصول: حيث ينطوي هذا الجدول على الحساب اقساط الاهتلاك لكل أصل؛
- * الميزانية العامة الافتتاحية: تظهر الوضع المالي للمشروع عند انطلاقة المشروع، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة "الخصوم" واستخدامات هذه الأموال "الأصول".
- * الميزانيات التقديرية: يحتوي إعداد الميزانية التقديرية على خطة يتم فيها تفصيل الإيرادات، وكيفية إنفاق الأموال، فالميزانية التقديرية هي تلك القائمة التي يتم إعدادها بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من السنوات عمر المشروع، وذلك بإظهار استخدامات المشروع "الاصول"، ومقارنتها مع موارد المشروع "الخصوم" واستخلاص النتائج المتوقع الحصول عليها من عملية استغلال المشروع الاستثماري خلال سنوات عمره الاقتصادي.
- * جدول حسابات النتائج التقديرية: هو ذلك الجدول الذي يتم إعداده لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة العمر الاقتصادي وذلك بتحديد تكاليف الاستغلال، ومقارنتها مع الإيرادات أو النتائج المتوقعة للمشروع.
- هذه القوائم وقوائم أخرى مثل " جدول اهتلاك أو تسديد القرض والميزانية المالية التقديرية، وغيرها "من القوائم التي يتم إعدادها تمهيدا لتقييم المشروع الاستثماري.

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص، لإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، لموسم 2011/2012، ص35.

المبحث الثالث: دراسة تكلفة مصادر التمويل:

تكلفة الاموال عبارة عن الحد الادنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من الاستثمار كشرط اساسي لقبوله، وتعتبر هذه التكلفة جوهر اي مناقشات او دراسات حول قرارات الاستثمار، وتكلفة الأموال مصادر تتعدد حسب الجهة المكلفة بها، فهناك مصادر التمويل مملوكة وأخرى مقترضة، ويتم اختيار مصدر من مصادر التمويل المناسبة للمشروع وفق محددات عامة وهو ما سوف نوضحه.

المطلب الأول: مصادر التمويل المملوكة:

وتنقسم مصادر التمويل المملوكة الى ثلاثة اقسام تتمثل في:

أولاً: راس المال وتكلفته

أ-تعريف راس المال: هي المبالغ التي يقدمها ملاك أو اصحاب المشروع "غالبا تكون إما أسهم عادية أو ممتازة" والتي ترتب لهم حقوقا في الحصول على نصيبهم في الارباح وفقا لمشاركتهم، كما تسدي لهم حق الحصول على اموال في حالة تصفية المشروع، ولا تقتصر مساهمة الملاك على الحصص النقدية فقط بل كذلك تمتد لتشمل الحصص العينية "مثل الأراضي والآلات".

ب-تكلفة راس المال:

01-الاسهم الممتازة: إن التوزيعات النقدية التي تؤول الى حملت الاسهم الممتازة تتم من الأرباح بعد الضريبة وهي تدفع قبل اي توزيعات لحملة الاسهم العادية " ولذلك سميت بالأسهم الممتازة اي الاسهم ذات الأسبقية في الحصول على التوزيعات"

تكلفة السهم الممتاز = التوزيعات السنوية "معدل العائد السنوي" ÷ السعر السوقي للسهم الممتاز

ونشير هنا إلى ان توزيعات الاسهم الممتازة لا تعفى من الضريبة، وبذلك نجد ان تكلفة الأسهم الممتازة بعد الضريبة تساوي تكلفتها قبل الضريبة.¹

02-الاسهم العادية: إن تقدير تكلفة حقوق الملكية العادية أكثر صعوبة من تقدير تكلفة القروض والأسهم الممتازة ويرجع ذلك لسبب هام وهو ان التدفقات النقدية الخارجة لحملة الأسهم العادية غير محددة وتكلفتها تكون كما يلي.²

تكلفة السهم العادي = (التوزيعات للسهم المتوقعة ÷ السعر السوقي للسهم) + معدل النمو

¹ - عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، الاسكندرية، ص330.

² - عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، مرجع سابق الذكر، ص332

ثانيا: الأرباح المحتجزة: RE.

1-تعريف الأرباح المحتجزة: وهي تمثل الأرباح غير المزرعة وهي جزء من الأرباح التي تم تحقيقها خلال الفترة ولم يتم حسابها بعد، وهي من مصادر التمويل الذاتي لمشروعات القائمة بأفضل تمويل للإنفاق على التوسعات أو زيادة رأس مال العامل، وحجم هذا المصدر يعتمد على سياسات توزيع الأرباح في المنشأة، وعلى حجم الأرباح المحققة خلال الفترة.

ب-تكلفة التمويل بالربح المحتجزة: تتمثل تكلفة هذا المصدر في الحد الأدنى الذي يطلبه الملاك عن استثماراتهم ويتم حساب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

01- في حالة ثبات التوزيع:

الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه الملاك على استثماراتهم = قيمة توزيعات الأرباح المتوقعة للسهم العادي في نهاية السنة الأولى * (1 - معدل الضريبة) ÷ سعر السهم

02- في حالة نمو التوزيعات بمعدل ثابت: فيتم استخدام المعادلة التالية

الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه الملاك على استثماراتهم = قيمة توزيعات الأرباح المتوقعة للسهم العادي في نهاية السنة الأولى * (1 - معدل الضريبة) ÷ (سعر السهم + معدل النمو الثابت المتوقع في قيمة توزيعات الأرباح)

ويتميز هذا المصدر التمويلي بأنه لا يترتب عليه تكاليف خاصة مثل تكلفة إصدار الأسهم كما يحقق هذا التمويل وفرا ضريبيا يتمثل في مقدار الضريبة على الأموال التي كان سوف يتحملها المستثمر لو تما توزيع هذه الأرباح بدلا من احتجازها وإعادة استثمارها.¹

ثالثا: الاحتياطات

1-تعريف الاحتياطات: وتمثل جزء من الأرباح تم تجنبها خلال السنوات الماضية لدعم المركز المالي للمشروع، ومواجهة الأخطار التي يمكن ان تهدد استمراره في المستقبل مثل ارتفاع التكاليف الاستثمارية في المستقبل عما هو مخطط له اثناء فترة الإنشاء، ويمكن ان يكون هذا الاحتياط جزءا من أموال الشركاء لمقابلة مثل هذه الظروف.

¹ - خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 61.

رابعاً: قروض الشركاء في شركة الأشخاص

وهو أسلوب يلجئ إليه لمواجهة بعض الصعاب القانونية التي تتطلب زيادة رأس المال المشروع، وهنا يقدم أصحاب المشروع قروضا للمشروع تعتبر إضافية إلى رأس المال، ويتم استهلاكها تدريجاً بالسداد من إيرادات المشروع

المطلب الثاني مصادر التمويل المقترضة:

أولاً: القروض طويلة الأجل:¹

أ- تعريف القروض طويلة الأجل: LTF وهي القروض التي يحصل عليها المشروع من البنوك وشركات التأمين ويلتزم بردها في مدة تزيد عن عام، وغالب ما يتم استخدام هذه الاموال لتمويل الانفاق الاستثماري أو التكاليف الرأسمالية، وتتميز القروض طويلة الأجل خاصة المقدمة من البنوك المتخصصة بشروط مسيرة في أجل السداد وأسعار الفائدة، كما يمكن أن تقدم من البنوك محلية أو بنوك دولية، وتعتبر السندات شكلاً من اشكال القروض طويلة الأجل التي تستخدم في تمويل النفقات الاستثمارية والتشغيلية.

ب- تكلفة القروض طويلة الأجل: يمكن تقدير تكلفة الاقتراض طويل الأجل على أساس أنها تعادل معدل الفائدة الفعلي على القروض بعد تعديلها بالتكاليف الإضافية والوفورات الضريبية الناتجة عن الاقتراض ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي قيمة القرض} = (\text{مجموع الفوائد المدفوعة في السنة بعد خصم الوفورات الضريبية} \div (1 - \text{معدل الخصم})) + (\text{مجموع اقساط القرض خلال السنة}) \div (1 + \text{معدل الخصم})$$

ثانياً: القروض قصيرة الأجل:²

أ- القروض قصيرة الأجل: CTF هي تلك القروض التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية المحلية ويتم الحصول عليها من قبل الموجودات أو تقديم ضمانات كافية، وهي عبارة عن قروض لا تزيد مدتها عن عام وغالباً ما تستخدم لتمويل رأس مال العامل اللازم للدورة الأولى من التشغيل، وتضاف إلى هذا مصادر أخرى قصيرة الأجل مثل الائتمان التجاري TC والائتمان المصرفي BC.

ب- تكلفة القروض قصيرة الأجل:

يمكن حساب تكلفة التمويل قصير الأجل من خلال ما يلي:³

01- في حالة الائتمان التجاري: وهي تشير إلى مقدار الخصم المسموح به للمشتري للاستفادة منه لو أنه قام بالدفع نقداً، ولم يؤجل السداد ليستفيد بالخصم، ولذلك فإن مقدار هذا الخصم يعتبر تكلفة التمويل بالائتمان التجاري خلال فترة محددة وهي مهلة السداد،

¹ - محمد صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، مرجع سابق الذكر، ص 365.

² - احمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، 2008/2007، دار الوفاء لنديا لطباعة والنشر،

الاسكندرية، ص 273.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005، ص 184.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة الائتمان التجاري السنوي} = \text{معدل الخصم} * 360$$

02- في حالة الائتمان المصرفي: وهي تتمثل في الفائدة التي تدفع كنسبة مئوية من قيمة القرض المتحصل عليه وتسمى التكلفة الاسمية، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل الفائدة الفعلي "بعد الضريبة"} = \text{معدل الفائدة الفعلي قبل الضريبة} (1 - \text{معدل الضريبة})$$

المطلب الثالث: المحددات العامة للاختيار بين مصادر التمويل:

إن تنوع مصادر التمويل وتعددتها يعطي للمشروع فرصة للاختيار ما يناسبه سواء من حيث الوقت أو الكمية أو الشروط والفائدة، وبالتالي يتم المفاضلة بينهم على حسب محددات معينة تتمثل فيما يلي:¹

- ✓ الفترة الزمنية المناسبة للسداد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقعة؛
 - ✓ تكلفة التمويل لكل مصدر ومقارنتها مع التكاليف السائدة؛
 - ✓ حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه على تلك الأموال المقترضة؛
 - ✓ حجم الضمانات والقيود على المشاريع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض؛
 - ✓ ملائمة مصادر التمويل لطبيعة الاستخدامات المشروع؛
 - ✓ أثر الرفع المالي: وهي تندرج ضمن المحددات الأساسية للاختيار بين مصادر التمويل المقترضة وتتمثل في مدى الاعتماد على الاقتراض الثابت الكلفة لتمويل عملية المؤسسة وذلك لكون القروض جزء هام من مصادر التمويل ولذلك لا بد من معرفة أثر هذا الاقتراض أي الرفع المالي.
- وتستخدم نسب الرافعة المالية لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابها بالمعادلة:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{اجمالي الديون طويلة الاجل} \div \text{مجموع الأصول.}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من مصادر الخارجية للتمويل:

- ❖ ارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا؛
- ❖ اما انخفاضها فإنه يوضح امكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص77.

خلاصة الفصل:

تحتاج دراسة الجدوى المالية الى مجموعة من الخبرات الفنية والمتخصصة بالإضافة الى مجموعة من الاجراءات والطرق العلمية والتي تستخدم في كل مرحلة من مراحل الدراسة وبما يتوقف مع طبيعة المشروع وحجمه وإمكانياته وأهدافه.

وبالتالي تختلف فرق العمل في كل مشروع، ويستدعي ذلك بالطبيعة متخصصين في الاقتصاد والمحاسبة والإحصاء وادارة الاعمال وبحوث العمليات والهندسة والحاسوب الالي والقانون.

تعتبر دراسة الجدوى المالية من اساسيات اتخاذ القرار الاستثماري بقبول او رفض مشروع ما بالإضافة الى معرفة تكلفة المشروع والتي يجب ان تكون في أدنى حد لها وذلك يكون من خلال الاعتماد على مجموعة من الادوات والاساليب لتحقيق اهدافها، وهذه أساليب تستخدم في ترتيب اقتراحات الإنفاق الاستثماري، بعضها لا يأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والبعض الآخر يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والمجموعة الأخيرة من الأساليب هي المفضلة في الواقع من وجهة نظر التقييم المالي السليم.

هذا بالنسبة لدراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية بصفة عامة، ففيما يتمثل أداء القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة أخص.

الفصل الثاني:

أداء القطاع الفلاحي في الجزائر



تمهيد:

حسب معرفتنا ان القطاع الزراعي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فلا بد من الاهتمام الكبير به، فمهما كانت الخلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترة الاخيرة اهتمام كبير بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، لان إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الاخرى له أهمية بالغة وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني .

لذلك ارتتبنا تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كتالي:

المبحث الاول: النظام القانوني للاستثمار في العقار الفلاحي بالجزائر.

المبحث الثاني: الهياكل الفلاحية في الجزائر.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الاول: النظام القانوني للاستثمار في العقار الفلاحي بالجزائر

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار القاعدي الاساسي الذي يحكم السياسة الزراعية في الجزائر منذ سنة 1983 الى غاية 2010 وهو المعمول به الى يومنا هذا والذي يتمثل في مجموعة من النصوص القانونية وبعض المراسيم والمقررات التي تنظم وتحدد كيفية الاستثمار في القطاع الفلاحي.

المطلب الاول: القوانين المنظمة للقطاع الفلاحي في الجزائر

ويتناول مجموعة من النصوص القانونية الخاصة بتنظيم القطاع الفلاحي بالجزائر:

الفرع الاول: قانون رقم 83-18 مؤرخ في 13 غشت سنة 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية يضم ثلاثة فصول و 19 مادة، حيث بمقتضاه يجوز لكل شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية او كل شخص اعتباري تابع لنظام التعاوني، جزائري الجنسية ان يمتلك ارض فلاحية أو قابلة لذلك ضمن شروط محددة بموجب هذا القانون.¹

ويهدف الى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصلاح الاراضي وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية والقابلة للفلاحة.²

وتستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الاراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي او لصندوق الوطني للثورة الزراعية، وهذا طبق للمادة 14 من الدستور.³

الفرع الثاني: قانون رقم 90-25 مؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990، يتضمن التوجيه العقاري، ويضم ثلاثة ابواب و 88 مادة، وبمقتضى هذا القانون يتم تحديد القوام التقني والنظام القانوني للأماكن العقارية وادوات تدخل الدولة والجمعيات والهيئات العمومية.⁴

ويعرف هذا القانون الملاك العقارية على انها كل الاراضي أو الثروات العقارية غير مبنية.⁵

الفرع الثالث: قانون رقم 08-16 مؤرخ في 3 غشت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، يضم ثمانية ابواب و 91 مادة، ويرمي هذا القانون الى تحقيق الأهداف الاساسية الأتية:⁶

- ✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الامن الغذائي؛
- ✓ ضمان تطور محكم للتنظيم والأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد الحفاظ على قدراته الانتاجية؛
- ✓ وضع إطار تشريع يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

¹ - المادة 3 من قانون رقم 83-18، يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية مؤرخ في 13 غشت سنة 1983، صادر ب ج ر 34 مؤرخ في 16-

1983-2046.

² - المادة الأولى، من القانون رقم 83-18، مرجع سابق الذكر، ص 2045.

³ - المادة 2 من القانون رقم 83-18، مرجع سابق الذكر، ص 2045.

⁴ - المادة الأولى، قانون رقم 90-25، يتضمن التوجيه العقاري، مؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990، الصادر ب ج ر 49، مؤرخ في 18-11-1990، ص 1560.

⁵ - المادة 2 من القانون رقم 90-25، مرجع سابق الذكر، ص 1560.

⁶ - المادة 2 من القانون رقم 08-16، يتضمن التوجيه الفلاحي، مؤرخ في 3 غشت 2008، الصادر ب ج ر 46، مؤرخة في 10-08-2008، ص 4.

ويتم تحقيق اهداف التوجيه الفلاحي من خلال:¹

ادوات التوجيه الفلاحي؛

✓ واحكام تخص العقار الفلاحي؛

✓ تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي؛

✓ تأطير النشاطات الفلاحية والمهن؛

✓ التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والارشاد والتمويل.

الفرع الرابع: قانون رقم 10-03 مؤرخ في 15 غشت سنة 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال

الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، يضم سبع فصول و34 مادة، ويشمل مجال تطبيق هذا

القانون الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة التي كانت خاضعة للقانون رقم 87-19 المرخ في

8 ديسمبر 1987 والمذكور سابقا.²

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات استغلال الراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وذلك

عن طريق لامتياز.³

ويعرف هذا القانون الامتياز على انه العقد* الذي تمنح بموجبه الدولة شخص طبيعي من جنسية

جزائرية حق استغلال الراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الاملاك السطحية المتصل بها،

بناء على دفتر الشروط* يحدد عن طريق التنظيم لمدة اقصاها اربعون (40) سنة قابلة للتجديد مقابل اتاوة

سنوية مضبوطة وفق قانون المالية.⁴

المطلب الثاني: المراسيم التنفيذية المنظمة للقطاع الفلاحي

يتناول هذا المطلب مجموعة من المراسيم التي تحدد كيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم القطاع الفلاحي

بالجزائر:

الفرع الأول: المرسوم التنفيذي رقم 83-724 مؤرخ في 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد كيفيات تطبيق

القانون رقم 83-18 ويضم خمسة فصول و30 مادة، ويهدف هذا المرسوم الى تعيين مواقع الاراضي

المطلوب استصلاحها وكيفيات حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طرق استصلاح الاراضي وإجراءاتها،

وكذا كيفية معاينة الاستصلاح.⁵

يمكن ان تحدد مواقع الارضي المطلوب استصلاحها في إطار مخطط تهيئة البلدية إما بمبادرة البلدية أو

بمبادرة المترشحين للقيام بعملية الاستصلاح.⁶

¹المادة 6 من القانون رقم 08-16، مرجع سابق الذكر، ص.6.

² -المادة الاولى، قانون رقم 10-03، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة مؤرخ في 15 غشت سنة

2010، الصادر ب.ج. ر، العدد46، مؤرخة في 18-08-2010، ص.4.

³ -المادة 2 من القانون رقم 10-03، مرجع سابق الذكر، ص.4

* عقد لامتياز: ينظر الملحق رقم4.

*دفتر الشروط: ينظر الملحق رقم5.

⁴ -المادة 4، من القانون رقم 10-03، مرجع سابق الذكر، ص.4.

⁵ -المادة الاولى المرسوم رقم 83-724، يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 83-18، مؤرخ في 10ديسمبر سنة1983 المؤرخ في 13 غشت،

1983والمترشحون بحيازة الملكية العقارية الفلاحية الصادر ب.ج. ر المؤرخ في 13-12-1983، ص.3216.

⁶ -المادة2، من المرسوم رقم 83-724، مرجع سابق الذكر، ص.3216.

الفرع الثاني: المرسوم رقم 97-483 مؤرخ 15 ديسمبر 1997 يحدد كفاءات منح حق امتياز قطعة ارضية في المساحات الاستصلاحية، ويضم 16 مادة، ويقتضي هذا المرسوم كفاءات منح حق امتياز قطعة ارضية من الاملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية، واعبائه وشروطه واحتمال تحويل هذا الامتياز الى تنازل.¹

ويمكن للدولة من خلاله ان تساهم في عمليات الاستصلاح بتكفل الكلي او الجزئي من النفقات المرتبطة بالعمليات الاتية:²

- ✓ جلب المياه؛
- ✓ تزويد بالطاقة الكهربائية؛
- ✓ شق الطرق العبور الي المساحات المستصلحة؛
- ✓ انجاز مجموعة الاعمال الضرورية للاستعمال الاملاك العقارية المعنية بالاستصلاح استعمالا عقليا وامثلا.

الفرع الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 03-313 المؤرخ في 16 سبتمبر 2003 يحدد شروط وكفاءات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني، يضم 9 مواد، ويهدف هذا المرسوم الى تحديد شروط وكفاءات استرجاع الدولة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية والمدمجة في قطاع عمراني بموجب ادوات التعمير المصادق عليها طبقا للتشريع المعمول به.³

كما يشترط لاسترجاع الدولة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية لحاجات اقامة المشاريع، تكوين الادارة التقنية المعنية ملفا يشتمل على ما يأتي:⁴

- ✓ كفاءات تمويل المشروع؛
- ✓ مخطط وضعية المشروع؛
- ✓ بطاقة تقنية تحدد طبيعة المشروع المقرر وأهميته وموقعه.

ويوجه الملف الى الوالي المختص اقليما الذي يرسله الى اللجنة استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة لدراسته.

الفرع الرابع: المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فبراير 1996، يتضمن انشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، ويضم ثلاثة فصول و25 مادة، ويعرف هذا المرسوم الديوان الوطني الاراضي الفلاحية بانه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويخضع

¹- المادة الاولى من المرسوم رقم 97-483، يحدد كفاءات منح حق امتياز قطعة ارضية في المساحات الاستصلاحية مؤرخ 15 ديسمبر 1997، الصادر بـ ج ر ج 83 المؤرخة في 17-12-1997، معدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 78-372، المؤرخ 23-11-1998، الصادر بـ ج. ر 88 المؤرخة في 25-11-1998، ص15.

²- المادة 3 من المرسوم رقم 97-483، مرجع سابق الذكر، ص15.

³- المادة الاولى المرسوم التنفيذي رقم 03-313، يحدد شروط وكفاءات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني، المؤرخ في 16 سبتمبر 2003 الصادر بـ ج. ر 57 المؤرخ في 21-09-2003، ص8.

⁴- المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 03-313، مرجع سابق الذكر، ص8.

لقواعد الادارية المطبقة على الادارة في علاقته مع الدولة، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة ويكون مقره في مدينة الجزائر.¹ ومن مهامه ما يلي:²

✓ دراسة طلبات الامتياز على الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة؛

✓ ضمان متابعة شروط استغلال الاراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة الممنوحة للامتياز؛

✓ السهر على ان لا تؤدي اية صفقة تتعلق بالأراضي الفلاحية الى تغيير وجهتها الفلاحية؛

الفرع الخامس: المرسوم التنفيذي رقم 97-484، المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، اثبات عدم الاستغلال الاراضي الفلاحية، يضم 9 مواد، ويضبط هذا المرسوم تشكيلة الهيئة الخاصة وكذا اجراءات اثبات عدم استغلال الاراضي الفلاحية وتسمى الهيئة الخاصة في مفهوم هذا المرسوم باللجنة اثبات عدم استغلال الاراضي الفلاحية.³

وتؤسس اللجنة على مستوى كل ولاية وتتشكل من:⁴

✓ مدير المصالح الفلاحية للولاية، رئيسا؛

✓ مدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛

✓ عضو من الغرفة الفلاحية، يعينه رئيسه؛

✓ عضو من المجلس الشعبي الولائي، يعينه رئيسه.

يعين اعضاء اللجنة بقرار من الوالي المختص اقليميا لمدة 3 سنوات ويمكنها الاستعانة باي شخص من شأنه مساعدتها في اشغالاتها.

الفرع السادس: المرسوم التنفيذي رقم 11-06، المؤرخ في 10 يناير 2011، يحدد كفاءات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة المخصصة او الملحقه بالهيئات والمؤسسات العمومية، ويضم اربعة فصول و12 مادة، ويهدف هذا المرسوم الى كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة المخصصة او الملحقه بهيئات وبمؤسسات عمومية لإنجاز المهام المسندة اليها.⁵

وكذا وضع الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة وكذا وسائل الاستغلال تحت تصرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والعلمي وتكنولوجي والتقني عن طريق التخصيص طبقا للتخصيص والتنظيم المعمول بهما.⁶

¹- المادة 1 و2، من المرسوم التنفيذي رقم 96-87، يتضمن انشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المؤرخ في 24 فبراير 1996، الصادر ب.ج.ر 15 مؤرخة في 28-02-1996، معدل ومتم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 22 اكتوبر 2009، الصادر ب.ج. ر 61 المؤرخة في 25-10-2009، ص3.

²- المادة 5، من المرسوم التنفيذي رقم 96-87، مرجع سابق الذكر، ص4.

³- المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 97-484، اثبات عدم الاستغلال الاراضي الفلاحية، المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 الصادر ب.ج. ر 83 المؤرخة في 17-12-1997، المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-83 المؤرخ في 22 فبراير 2012، الصادر ب.ج. ر رقم 11 المؤرخة في 26-02-2012، ص21،

⁴- المادة 3، من المرسوم التنفيذي رقم 96-87، مرجع سابق الذكر، ص21.

⁵- المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 11-06، يحدد كفاءات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة المخصصة او الملحقه بالهيئات والمؤسسات العمومية، المؤرخ في 10 يناير 2011، الصادر ب.ج. ر المؤرخة في 12-01-2011، ص7.

⁶- المادة الثانية، من المرسوم التنفيذي رقم 11-06، المرجع السابق الذكر، ص7.

الفرع السابع: مرسوم تنفيذي رقم 10-326 مؤرخ في 23 ديسمبر 2010، يحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة، يضم ستة فصول و29 مادة، يهدف هذا المرسوم الى تحديد كفاءات تطبيق حق الامتياز للاستغلال الاراضي التابعة للأحكام الخاصة للدولة والمنصوص عليها في القانون 10-03.¹

الفرع الثامن: مرسوم تنفيذي رقم 97-490 مؤرخ في 20 ديسمبر 1997، يحدد شروط تجزئة الاراضي الفلاحية، يضم 7 مواد، يحدد هذا المرسوم شروط تجزئة الاراضي الفلاحية مهما كان وضعها القانوني حيث يجب ان تتم كل عملية تجزئة ارض فلاحية في حدود مساحة المستثمرة الفلاحية المرجعية.²

المطلب الثالث: القرارات المنظمة للقطاع الفلاحي بالجزائر

ونخص بالذكر في هذا المطلب على قرارين وزاريين يحددان كيفية منح القروض والموافقة على ما جاء به القوانين والمراسم المنظمة لقطاع الفلاحة.

الفرع الأول: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 مايو 1985 يحدد كفاءات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، يضم 7 مواد، ومن خلال هذا القرار يتم تخصيص هذه القروض لتمويل النفقات التي لها علاقة مباشرة باستصلاح احدا قطع الارض وانشاء مباني استغلال، ويمنح هذا القرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية طبقا للإجراءات المعمول بها.³

يتوقف منح القروض على دراسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية للملف وتقديره حيث يشتمل ملف القرض على ما يأتي:⁴

✓ طلب القرض يقدمه المعني؛

✓ عقد ملكية قطعة الأرض أو وثيقة أخرى تقوم مقامه؛

✓ الملف التقني تضبطه لجنة الدائرة؛

✓ مخطط التمويل الذي يبين على الخصوص مبلغ القرض المطلوب والآجال المقدرة لاسترداده.

الفرع الثاني: القرار مؤرخ في 29 مارس 2011، يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد كفاءات منح حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة لصالح الهيئات العمومية، يضم مادة واحدة، يوافق على دفتر الشروط الذي يحدد كفاءات منح حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة لصالح الهيئات العمومية.⁵

¹ -المادة الاولى من المرسوم تنفيذي رقم 10-326، يحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة، مؤرخ في 23 ديسمبر 2010 لصادرة ب.ج. ر 79 مؤرخة في 29-12-2010، ص11.

² - المادة 2 و3 من المرسوم تنفيذي رقم 97-490، يحدد شروط تجزئة الاراضي الفلاحية، مؤرخ في 20 ديسمبر 1997، الصادر ب.ج. ر ج 84 مؤرخة في 21-12-1997، ص18.

³ - المادة 2 من القرار وزاري مشترك، يحدد كفاءات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر ب.ج. ر 41 مؤرخة في 02-10-1985، ص22.

⁴ -المادة 4 من القرار وزاري مشترك، يحدد كفاءات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر ب.ج. ر 41 مؤرخة في 02-10-1985، ص18.

⁵ -المادة الاولى من القرار يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد كفاءات منح حق الامتياز على الاراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة لصالح الهيئات العمومية مؤرخ في 29 مارس 2011، الصادر ب.ج. ر 34 مؤرخة في 19-06-2011، ص30.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر الزراعة المورد الأساسي والمصدر الحيوي في الاقتصاد الجزائري وقد عرف هذا القطاع من منذ الاستقلال 1962م العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحية، بهدف النهوض به ورفع ادائه وذلك لتأمين المتطلبات الغذائية والحياتية للسكان.

المطلب الأول: هياكل القطاع الفلاحي في الجزائر¹

القطاع الفلاحي يرتكز على أربعة هيئات أساسية تنتمي إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

✓ مديرية المصالح الفلاحية **DSA**؛

✓ محافظة الغابات؛

✓ الغرفة الفلاحية؛

✓ محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.

بالإضافة المرافقة التقنية والتي تتمثل في:

✓ المعهد الوطني للأبحاث الزراعية **INRA** ؛

✓ المعهد الوطني للتربة والسقي والصرف **INSID**؛

✓ المعهد التقني المتوسط للفلاحة **ITMAS**؛

✓ تعاونية الحبوب والبقول الجافة؛

✓ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية **ONTA**.

وتتمثل أدوار الهيئات والمعاهد التقنية فيما يلي:

✓ تنظيم دورات تكوينية حول التقنيات الفلاحية؛

✓ تقديم الاحتياجات من الدعم التقني (أيام تكوينية، حصص إذاعية... الخ)

✓ القيام بتحليل المياه والتربة؛

✓ إنجاز دراسات وأبحاث زراعية؛

✓ مرافقة الفلاحين طوال أيام الموسم الفلاحي (مرافقة تقنية ومتابعة العملية الإنتاجية).

¹ -مقابلة شخصية مع السيدة: بن حسان حفيزة، خبيرة في الزراعة، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار، يوم 2017/03/07، على الساعة 9:30.

المطلب الثاني: الامكانيات الجيولوجية للجزائر

تتميز الجزائر بإمكانيات جيولوجية عديدة ومتنوعة تميزها عن باقي الدول نختصر منها ما يلي:¹

اولا: من حيث المساحة:

تعتبر الجزائر من أكبر الدول الإفريقية مساحتها فهي تحتل المرتبة الأولى في المساحة وذلك بعد تقسيم السودان كما تعتبر من أكبر البلدان المغرب العربي مساحة حيث تبلغ المساحة الإجمالية حوالي 2.381.741 كلم².

ثانيا: من حيث التضاريس: يمكن تقسيم الجزائر تضاريسا الى:

*تضاريس الشمال: ونميز فيها ما يلي:

✓ الجبال: وهي عبار عن سلسلتين كبيرتين ممتدتين من الشرق الى الغرب وهما (سلسلة الاطلس التلي والاطلس والصحراوي).

✓ السهول: سهول الجزائر ضيقة محصورة بي الاطلس التلي والبحر الابيض المتوسط واهمها (سهل عنابة، سهل بجاية، وسهل متيجة، سهل وهران).

✓ الهضاب: هي اراضي مرتفعة مستوية يتجاوز علوها 500م، وتقسم في الجزائر الى (الهضاب العليا الشرقية والهضاب العليا الغربية).

* تضاريس الجنوب (الصحراء): وهي تأخذ 84% من مساحة البلاد واغلب تكويناتها (الجبال، العروق، الحمادة، الرق، الأودية، والشطوط).

ثالثا: من حيث المناخ: يمتاز المناخ الجزائر بتنوعه وذلك لتساع المساحة واختلاف التضاريس وينقسم الى ثلاثة اقسام متميزة (مناخ البحر المتوسط، مناخ الاستبس² والمناخ الصحراوي).

رابعا: من حيث النباتات: يتنوع الغطاء النباتي حسب الظروف المناخية وخصائص التربة السائدة في الجزائر حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الاصناف النادرة عالميا ويختلف توزيع هاته النباتات على حسب اختلاف الاقاليم.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر

على الرغم من التطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر الا أن القطاع الفلاحي عانى ولازال يعاني من عدة مشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: مشكل العقار الفلاحي

تميزت السياسات الزراعية بالجزائر منذ فترة الاستعمار بعدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، والذي بسبب السياسات تسييره الغير واضحة كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي، حيث زاد إصلاح 1987 المشكل تعقيدا هذا بتوزيع الأراضي على

¹ - الهادي قطش، عبد الرحمن احمد ادريس، اطلس الجزائر والعالم "طبيعيا بشريا اقتصاديا سياسيا"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص34.
² - مناخ الاستبس: هو مزيج بين المناخ المتوسط والصحراوي.

المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب ولاستغلال اللاعقلاني و من هنا تكون المشكل العقاري، وتطور هذا المشكل مع السياسات والمخططات التنموية الجزائرية شبه الفاشلة على القطاع الفلاحي خاصة.

الفرع الثاني: مخاطر تتعلق باستغلال المياه

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل اشكال الموارد المالية بالمياه، كما انها تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الفلاحي وذلك لان الزراعة مرتبطة بسقوط المطر وكذلك المناطق المروية محدودة، حيث تشكل الصحراء 90% من مساحة الجزائر والتي يسيطر الجفاف فيها على مدار العام، وتقل كمية المطر من الشمال الى الجنوب، لان الرياح الغربية والشمالية الغربية تصطدم بالأطلس التلي الذي يشكل حاجز للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها ولا تصل منها الى كميات قليلة¹.
تقدر لإمكانيات البلاد من الماء بأقل من 20 مليار متر مكعب، منها 75% فقط قابلة للتجديد (60% بالنسبة للمياه السطحية، 15% بالنسبة للمياه الجوفية).

إن الكثير من أنظمة السقي المعروفة اليوم لا تعطي لظاهرة التبذير المياه أهمية أثناء وبعد عملية السقي، فعموما تقدر الإحصاءات ما بين 35% و 50% تقريبا من المياه المستعملة أثناء السقي تذهب سدا، ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الزراعية والحفاظ على خصوبة الأرض المسقية.

الفرع الثالث: مخاطر التمويل الفلاحي

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل، ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:

- ✓ طول الفترة الإنتاجية؛
- ✓ تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، والرياح والامطار وغيرها من العوامل الطبيعية؛
- ✓ عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض؛
- ✓ عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه؛
- ✓ الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي؛
- ✓ قلة مصادر القوة العاملة الزراعية؛

¹ -الهادي قطش، عبد الرحمن أحمد دريس، اطلس الجزائر والعالم، مرجع سابق الذكر، ص38.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي بالجزائر

حضي القطاع الفلاحي على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنصيب من المخصصات المالية المسطرة لتطويره طيلة عشرية كاملة حيث قامت الدولة بإطلاق عدة برامج ومخططات تنموية اندرجت تحت سياسة الانعاش الاقتصادي خلال 2014/2000، وسوف تقتصر دراستنا هذه على المخطط الخماسي لتنمية القطاع الفلاحي للفترة 2014/2010 لأنه لا زال ساري المفعول لحد الان، ونظرا للضرورة الراهنة في الجزائر التي أدت الى تجميد المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: الفلاحة ضمن المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)

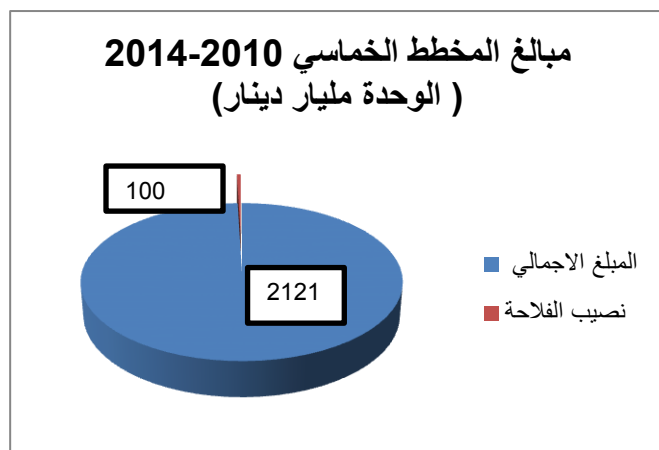
جاء هذا المخطط كمكمل للبرامج السابقة في سبيل اتمام المسيرة التنموية بالجزائر، ويندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مخصصات القطاع الفلاحي في إطار المخطط الخماسي (2014/2010) للتنمية

لقد استفاد القطاع الفلاحي في هذا الإطار من غلاف مالي هام قدر ب حوالي 1000 مليار دينار اي ما يعادل 200 مليار دينار سنويا وتجسد ذلك في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي اي تهدف الى تحسين المستدام للأمن الغذائي والتنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، بالإضافة الى مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية ويمكن تلخيص مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية للفترة (2014/2010) في الجدول الموالي: ¹

الجدول رقم (II-1) - مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر للفترة (2014/2010)

الوحدة: مليار دينار



المخطط الخماسي للتنمية (2014/2010)	البرنامج البيان
21.214	المبلغ الاجمالي
1.000	نصيب الفلاحة
4.7	النسبة المئوية

المصدر: من طالبتين بالاعتماد على معطيات المخطط التنموي الخماسي الأخير في الجزائر للفترة (2014/2010)

¹ -سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة ولاية قالمة"، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية والتنمية المستدامة، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2013-2014، ص273.

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخطط التنموي الخماسي يحظى بنسبة جدو ضئيلة من المبالغ الاجمالية المخصصة لهذا المخطط والتي تقدر ب 1000 مليار دينار اي ما يعادل 4.7 % من المبلغ الاجمالي.

ومنه نستخلص ان الفلاحة لم تكن ذات الاولوية في سياسات الدولة على ارض الواقع، بل كانت في الخطاب السياسي فقط وهو ما يظهر جليا في المبالغ المخصص للقطاع الفلاحي ضمن هذا المخطط خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: اهداف المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014).

ان الهدف الاساسي لهذا المخطط هو تحسين وعصرت القطاع الفلاحي مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة الأمن الغذائي بالدرجة الاولى بدلا من الاكتفاء الذاتي، وفيما يلي أهم الأهداف التي جاء بها هذا المخطط:¹

- ✓ تحسين مستوى تغطية استهلاك بالإنتاج الوطني؛
- ✓ التحسين المستدام لمستوى الامن الغذائي الوطني، بهدف تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعيار المتفق عليها دوليا؛
- ✓ تنمية القدرات لإنتاجية والعمل على ترقية المنتجات الفلاحية؛
- ✓ توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عمليات استصلاح الأراضي الزراعية؛
- ✓ تحسين مداخل وظروف الفلاحين؛
- ✓ ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.

المطلب الثاني: الاجهزة المنفذة للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية

ولتنفيذ هذا المخطط يعتمد في تطبيقه على تكامل مهام عدة هياكل منها الإداري والتقني والمالي وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه وسنذكر أهم هذه الهياكل:

الفرع الأول: الجهاز الإداري

يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

اولا: مديرية المصالح الفلاحية (DSA):

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية مؤسسة التابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهي من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1990، حيث تم تعيين قواعد تنظيم سير عملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23/6/1990 م ويحدد مهام كل مصلحة².

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000، منشور وزاري رقم 332 مؤرخ في 18 جولية 2000، يتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتسيير الفلاحي، الجزائر، ص 71 و72.

² - مرسوم التنفيذي رقم 90-195، المؤرخ في 23 جوان 1990، يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحية في الولاية وعملها، الصادر ب ج. ر عدد 26 المؤرخة في 27 جولين 1990، ص 871.

أ- مهامها: والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- ✓ السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي؛
 - ✓ ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات؛
 - ✓ تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية؛
 - ✓ تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي؛
 - ✓ استعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية والأراضي ذات الطابع "الفلاحي - الغابي - الرعوي"؛
 - ✓ تحديد المعطيات الإحصائية وإعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة والتقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي؛
 - ✓ القيام بدفع وترقية الاستثمار الفلاحي؛
 - ✓ تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك؛
 - ✓ القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي واقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة؛
- وأضيف مؤخرا الى هذه المهام مهمة تأطير برامج التنمية المندرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كل هذه المهام تضمنها المصالح الفلاحية المختلفة المتواجدة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية وهي على العموم خمس مصالح تضاف إليها خلية اتصال أنشأت لتكفل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهي:

- ❖ مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات.
- ❖ مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار.
- ❖ مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني.
- ❖ تنظيم الاحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية.
- ❖ مصلحة الادارة والوسائل.

¹ - سلطنة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة العمرانية، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة متنوري، موسم الدراسي 2006/2005، ص23.

ثانيا: الغرفة الفلاحي:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-14 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 يحدد القانون الاساسي للغرفة الفلاحية الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية 54 المؤرخة في 19 سبتمبر 2010، يعرف الغرف الفلاحية على انها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالإضافة الى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية، متعاملا متميزا للسلطات الادارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهمة بالفلاحة او التنمية الفلاحية، وتنشأ الغرف الفلاحية الولائية مجتمعة في غرفة وطنية للفلاحة يحدد مقرها بالجزائر¹.

أ- مهام الغرفة الفلاحية:

يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في²:

- ✓ تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والاعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشغل في محيط الانتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل؛
- ✓ تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها؛
- ✓ تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية؛
- ✓ الإرشاد الفلاحي.

وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اسندت للغرفة الفلاحية مهمتين اساسيتين:

❖ الاعتراف بصفة الفلاح عن طريق تسليم البطاقة المهنية؛

❖ تحديد بيان وصفي عن المستثمرات الفلاحية.

اذن يتكفل بالتأطير الإداري هيكلين فلاحيين ذوي مستوى ولائي هما الغرفة الفلاحية ومديرية المصالح الفلاحية.

الفرع الثاني: الجهاز المالي

يقوم بضمان هذا الدور كل من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، يقتسمان مهمة تمويل القطاع الفلاحي:

اولا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي³:

انشئ صندوق الوطني التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64/ 72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارس منذ نشأته عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 10-14 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يحدد القانون الاساسي للغرفة الفلاحية، الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية 54 المؤرخة في 19 سبتمبر 2010، المادة الاولى والثانية، ص22.

² -مقابلة شخصية مع: السيد هيدور التهامي، مستشار فلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار، يوم 2017/03/01. على الساعة 15:15

³ - سلطاني مريم، الاتصال التسويقي ودوره في تطوير الميزة التنافسية في المؤسسة الخدمية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي CRMA، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، 2012/2011، ص43.

87/19 المعرفة لكيفية الاراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحيين التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية، موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CRMA).

فهذه القوانين الجديدة جعلت وزارة الفلاحة من التعاون الفلاحي وسيلة للتكفل بمشكل تمويل القطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع الفلاحي.
-مهام الصندوق: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين؛
- ✓ يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ؛
- ✓ تطبيق التأمينات على الممتلكات والاشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا.

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفي (BADR)

أ-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره 01 مليار دج، يتمثل جانب نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي، والصناعات التقليدية والحرفية¹ وله مكانة جد هامة في النظام البنكي الجزائري، حيث يحتل المرتبة الأولى وطنياً والثانية مغربياً والتاسعة إفريقياً و 14 عربياً، والمركز 668 عالمياً، حيث بلغ عدد وكالاته 293 وكالة سنة 2012، تخضع لسلطة 38 مديرية جهوية، كما قدر رأسماله بـ 33000.000.000.00 دج.

مهامه:

- ✓ يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ تمويل جميع الاستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البيطرة والصيدلة...الخ؛
- ✓ يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

إذن: دور المؤسسات المالية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أصبح أكثر أهمية نظراً لأنها الممول الوحيد للفلاح، بحيث تقوم بتقديم القروض للفلاحين لإكمال التركيبة المالية لإنجاز المشروع.²

¹- مرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982، يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، الصادر ب ج. ر رقم 11 المؤرخة في 16 مارس 1982، ص553.

²- بعلي حسن مبارك، إمكانية رفع كفاية أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2011-2012، ص66.

المطلب الثالث: شروط الاستفادة من الدعم المخطط الوطني لتنمية الفلاحة

يؤهل الاستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقرر من قبل الوزارة، ولذلك على كل راغب في الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إيداع ملف بالمصلحة.

يضم على وجه الخصوص ما يلي:¹

- 1- طلب الالتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي يتضمن ما يلي:
 - ❖ طبيعة ومبلغ الدعم الملتمس وكذا بيان وصفي للمستثمرة؛
 - ❖ وثيقة تثبت صفة المستثمر الفلاحي أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسة العمومية أو الخاصة (بطاقة الفلاح)، بالإضافة الى الدراسة تقنية واقتصادية لجدوى مشروع التنمية.
- 2- إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع بذلك.
- 3- يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة هذا الملف والحكم على مدى مطابقته للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، كما يمكنه إجراء بعض التعديلات والتصحيحات التي يرى أنها ضرورية لاستفادة المشروع من عملية الدعم وهذا بالتعاون مع المبادر للمشروع.
- 4- يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي للفلاحة بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى 8 أيام من تاريخ إيداعه.
- 5- ثم يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف والدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية (CTW) يرأسها مدير المصالح الفلاحية؛
- 6- تفصل اللجنة التقنية الولائية في قبول أو رفض الملف ففي حالة قبوله تقوم مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا للجنة التقنية الولائية بتبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي للفلاحة وكل أعضاء اللجنة.
- 7- يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي بإبلاغ صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه، ويطلب منه الحضور لتوقيع دفتر الشروط* الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية ويحدد حقوقه وواجباته التي يجب عليه التقيد بها، كذا كلفة الأعمال والعمليات المقرر إنجازها وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- 8- ترسل نسخا من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص إقليميا و إلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي المعني من أجل التكفل بها، وفي حالة رفض الملف يخبر الراغب في الاستفادة من الدعم بذلك، في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وافي التعليل.
- 9- تقوم الصناديق الجهوية للتعاوض الفلاحي المختصة إقليميا بتنفيذ عمليات الدفع بعنوان الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على أساس قرار منح الدعم ودفتر الشروط المتناسبة معه.

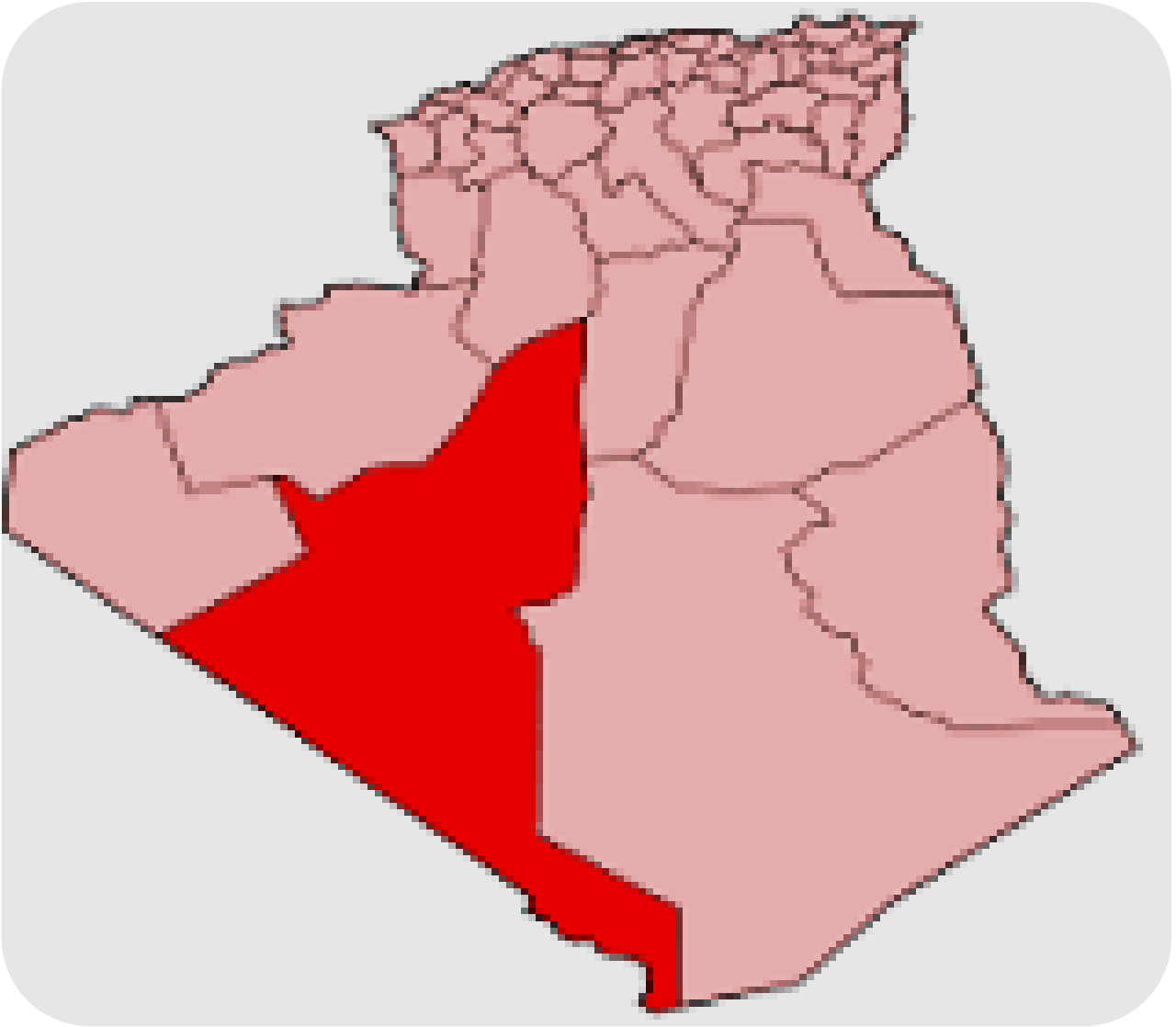
¹ لمادة 4 من القرار وزارى مشترك، يحدد كليات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر بـ ج. ر 41 مؤرخة في 10-02-1985، ص19.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل ان الزراعة تعتبر الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالنسبة لجميع الدول، وكان اهتمام الجزائر بالتنمية الزراعية الحديثة غداة الاستقلال مباشرة من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة ونظمتها عبر تشريعات قانونية معينة وذلك من اجل إنشاء اقتصاد وطني يعتمد على قطاعات حيوية منها قطاع الفلاحة، حيث مر تكوين هذا القطاع منذ الاستقلال بعدة مراحل مختلفة مكتملة لبعضها البعض، ورغم ذلك فالقطاع الزراعي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت عقارية أو مائية أو تمويلية أو غيرها، ولذلك فإن تنمية هذا القطاع تتطلب وضع سياسة زراعية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية هذا كله كان من المنظور العام للقطاع الفلاحي في الجزائر فكيف يكون الاداء على المستوى الجزئي وبالتحديد منطقة ادرار، وهو ما سوف نتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث :

دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية أدرار



تمهيد

بفضل الجهود المتواصل على الصعيد الوطني والمحلي، وبغية تطوير الزراعة الصحراوية وجعلها احد الموارد الاساسية للاقتصاد الوطني، اصبحت ولاية ادرار ولاية فلاحية بالدرجة الاولى استنادا لما تزخر به المنطقة من شساعة في المساحة وتوفرها على ثروات طبيعية هائلة من تربة ومياه جوفية إضافة إلى مناخ ملائم، ساهم بنجاح عدد كبير من المزروعات التي تمت تجربة زراعتها في المنطقة، مما أدى الى تصنيف ادرار على أنها منطقة زراعية بلا منازع.

ولتنظيم القطاع الفلاحي في الولاية يتم الاعتماد على عدة اطراف سواء ادارية منظمة ومعنية بتسيير القطاع الفلاحي للولاية أو داعمة له سواء ماليا أو تقنيا، والتي تهتم بدرجة الاولى بضبط الجانب المالي وذلك بالاعتماد دراسة التقنو اقتصادية للمشاريع.

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ادرار وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: المؤسسات المتدخلة في دراسة الجدوى للمشاريع الفلاحية بولاية ادرار؛
- ✓ المبحث الثاني: اجراءات واليات القيام بالمشروع الاستثماري الفلاحي في ادرار،
- ✓ المبحث الثالث: عرض وتحليل الاستبيان

المبحث الأول: المؤسسات المتدخلة في دراسة الجدوى للمشاريع الفلاحية في ولاية ادرار

يعتبر القطاع الفلاحي من اكثر القطاعات تشعبا، وذلك لتعدد الاطراف المتدخلة في تسيير وتنظيمه نظر لتداخل وتكامل الإجراءات بين هذه القطاعات، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقديم اهم المؤسسات المسيرة وداعمة للقطاع الفلاحي في الولاية.

المطلب الاول: المؤسسات الادارية المنظمة للقطاع الفلاحي في ادرار

الفرع الأول: المديرية المصالح الفلاحية - DSA -

اولا: نشأة وتعريف مديريةية المصالح الفلاحية: تأسست مديريةية الفلاحية لولاية أدرار بموجب المرسوم رقم 197/74 المؤرخ في 1974/01/01، وكانت تابعة إداريا لولاية بشار.

حيث في سنة 1984 حازت ولاية أدرار على مديريةية خاصة كانت تسمى أنداك مديريةية الفلاحة والصيد البحري، وفي سنة 1987 دخلت تحت قسم تنمية أعمال الري و الفلاحة، وبعد ذلك في سنة 1990 انفصلت عن مديريةية الري وأصبح لها كيان خاص يسمى "مديرية المصالح الفلاحية" الى غاية يومنا هذا.

وهي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تعمل بالتنسيق ما بين الهيئات الفلاحية والمعاهد التقنية للولاية، كما تعتبر المسير الأساسي للقطاع الفلاحي بجميع فروعها، ولها فروع تابعة لها في كل دائرة تسمى بالمقاطعة الفلاحية وكذا فروع في كل بلدية تسمى بمندوبيات الفلاحية¹.

ثانيا: استراتيجية القطاع الفلاحي واهدافه²: إن الاستراتيجية الرئيسية للقطاع الفلاحي هي استحداث محيطات فلاحية جديدة موجهة للاستثمارات الكبر ستمكن المستثمرين من تجسيد مشاريع هامة في مختلف الشعب الفلاحية وحتى الحيوانية والتي ستمكن من استحداث أنشطة مندمجة في القطاع الفلاحي.

وترمي مبادرة انشاء هذه المحيطات في جوهرها الى استقطاب رؤوس الاموال وتوطين مشاريع استثمارية ضخمة بالمنطقة كفيلة بان تساهم في تنويع سلة المنتجات الفلاحية وتوفير المواد الاولية للصناعات الغذائية. وسعيا وراء تجنيد الفلاحين، المربين وكذا المتعاملين الاقتصاديين ومن اجل تعجيل ديناميكية التنمية والرقى بالاستثمار، تم اتخاذ جملة من القرارات اهمها :

✓ توضيح اجراءات تسهيل الحصول على العقار الفلاحي واستصلاح الاراضي وتربية الحيوانات ؛

✓ تحفيز وتوجيه المستثمرين نحو المجالات ذات القابلية الاقتصادية والمردودية الاكيدة.

¹ - مقابلة شخصية مع: حفيزة بالحصان، خبيزة في الزراعة، يوم 07-03-2017، على الساعة 9:30.

² - مقابلة شخصية مع: فريدة فرارسة، رئيسة مصلحة الانتاج، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار، يوم الاثنين 13/3/2017، على الساعة 10:30

ثالث: حصيلة انجازات القطاع الفلاحي: المشاريع المنجزة في اطار الاستثمار العمومي خلال الفترة (2000 - 2016) بصفة عامة تتمثل فيما يلي:

- ✓ كهربية المحيطات الفلاحية على طول 925 كلم من خطوط MT/BT موزعة عبر الولاية؛
- ✓ انجاز وكهربية 200 نقيب للسقي وترميم 21 نقيب موجود، وكذا تجهيز 115 نقيب للسقي؛
- ✓ انجاز 3553 بئر للسقي وترميم 1991 بئر موجود؛
- ✓ انجاز 272 كم من المسالك الفلاحية؛ وكذلك ترميم 828 فقارة عبر الولاية؛
- ✓ انجاز 16 مشروع جوارى لاستصلاح الأراضي (برامج التنمية الريفية)؛

وهناك نموذج مختصر ومبسط عن هذه الاحصائيات يشمل الفترة الممتدة (من 2010 الى 2016)¹.

الفرع الثاني: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية² - ONTA -

اولا: تعريفه: إن التحولات التي يعرفها اليوم العقار الفلاحي، خاصة منه التابع للأمالك الخاصة للدولة تتطلب وضع ادوات مناسبة تسمح للسلطات العمومية بتأطيره، ويمر هذا التكيف وخاصة تأمين الجانب العقاري للمستثمرات الفلاحية إلزاما عبر إعطاء ديناميكية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وهذا الديوان تم انشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 87 المؤرخ في 24 فبراير سنة 1996، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09 - 339 المؤرخ في 22 اكتوبر سنة 2009 في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يعد اليوم أداة في يد الدولة مكلف بتنفيذ سياسة العقار الفلاحي.

ثانيا: المهام المسندة له على وجه الخصوص

- ✓ دراسة طلبات الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الخاصة للدولة، بالتعاون مع ادارة الأملاك الوطنية وبالتعويض منها، وتنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا الخصوص؛
- ✓ ضمان متابعة شروط استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الدولة الخاصة للدولة الممنوحة ووضع اليات لتقييم استعمالها الدائم والامثل من طرف اصحاب الامتياز؛
- ✓ قانونية المعاملات التي تتعلق بالأراضي الفلاحية ومستندات الامتياز؛
- ✓ مراقبة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة باخلالات اصحاب لامتياز لواجباتهم؛
- ✓ تنفيذ العمليات المتعلقة بتسيير العقار الفلاحي؛
- ✓ انشاء وتسيير وتطوير بنك معطيات يتعلق بالعقار الفلاحي .

¹- ينظر الملحق رقم 22 الذي يوضح بعض احصائيات عن القطاع الفلاحي في ادرار للفترة 2010 - 2016

² -مقابلة شخصية مع السيد: الغوت احمد، متصرف اداري " محامي" بالديوان الوطني للأراضي الفلاحية في ادرار، يوم 15-03-2015، على الساعة

المطلب الثاني: المؤسسات الغير مصرفية الداعمة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية ادرار¹ -ANSEJ-

اولا: تقديم الوكالة: تم فتح فرع ادرار للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 20 أوت 1998، وهو هيئة ذات طابع عمومي، يعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يضم هذا الفرع 05 ملحقات، وهي (ملحقة ادرار، ملحقة تميمون، ملحقة رقان، ملحقة اولف، ملحقة برج باجي مختار)، وهدفه الاساسي هو مرافقة الشباب البطل لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، وتتصرف الوكالة في هذا الاطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

حيث يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير لهذه الوكالة أن يستوفي الشروط التأهيلية الآتية:

✓ أن يتراوح سن الشاب من 19 الى 40 سنة؛

✓ أن يتوفر على مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛

✓ أن يكون بدون عمل؛

✓ ان يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع.

ثانيا: المهام المسندة للوكالة:

✓ مرافقة الشباب خلال مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية "عبر كافة المراحل"²؛

✓ توجيه وتقديم الاستشارة للشباب وذلك من خلال القيام بدورات تكوينية قصد تحسين معارفهم وقدراتهم

✓ تقديم مختلف الإعانات المالية "التمويل الثنائي أو الثلاثي"³ والامتيازات للشباب أصحاب المشاريع؛

✓ متابعة المؤسسة المصغرة ما بعد الانجاز وذلك لضمان استمراريتها وديمومتها.

ثالثا: إحصائيات حول انجازات وكالة: إن الهدف الاساسي للوكالة هو استحداث مناصب وخلال هذه الفترة حققت ما يلي كما يلي:

جدول رقم(III-02): إحصائيات حول انجازات وكالة ANSEJ للفترة 2011-2014

نشاط القطاع	2011		2012		2013		2014	
	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	9	23	45	161	127	459	198	613

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف ANSEJ

¹ -مقابلة شخصية مع احد الماطرين بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، يوم 26-2-2017، على الساعة 10:00.

² -ينظر الملحق رقم 06 الذي ويوضح "مسار عملية المرافقة" من قبل ANSEJ

³ -ينظر الملحقين رقم 08 و 09 الخاصين بي "التمويل الثنائي والثلاثي" على التوالي.

رابعاً: المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة (ANSEJ) :

يعتمد القائمون بدراسة الجدوى في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على جداول مبرمجة على Excel تقوم بحساب النتائج وفق مقاييس معينة، وذلك عبر عدة مراحل¹، يمكن اختصار هذه المراحل فيما يلي:

جدول رقم (03-III): المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة ANSEJ

المرحلة 1:	تقديم المشروع	المرحلة 2:	دراسة السوق	المرحلة 3:	الدراسة التقنية	المرحلة 4:	الدراسة المالية
-تقديم صاحب المشروع - تقديم الشروع	-اجمالي العرض -اجمالي الطلب -منافسة السوق -سوق المنتج -توزيع -سياسة التسعير -سياسة الترقية	-تحليل عملية الانتاج -تقييم الاستثمارات -تحديد رأسمال العامل الدائم	-هيكل الاستثمار -هيكل التمويل -جدول اهتلاك الائتمان المصرفي -الميزانية الافتتاحية -جدول حسابات النتائج				

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على دراسة مقدمة من طرف ANSEJ

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ANGEM -

اولاً: تقديم الوكالة: هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بتمويل المشاريع التي لا يتجاوز مبلغها 100000.00 د.ج وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها ويكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني، بحيث تحدث فروعاً لها على المستوى المحلي بناءً على قرار مجلسها التوجيهي من خلال إحداث هيئات محلية تسمى بالتنسيقيات (منسق الولاية، المرافق على مستوى الدائرة). حيث يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن يستوفي الشروط التأهيلية الآتية:

- ✓ بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- ✓ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- ✓ امتلاك شهادة الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التالية 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط حسب الحالات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية لانطلاق في النشاط؛

¹ - ينظر الملحق رقم 11 الذي يوضح الدراسة التقنو اقتصادية المقامة من طرف ANSEJ

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

✓ الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فائدة للوكالة حسب جدول زمني محدد.

ثانيا: المهام المسندة للوكالة: تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما

يخص محاربة الفقر والهشاشة وهي بشكل عام تقوم بالمهام الآتية¹:

✓ تمنح قروض بدون مكافأة؛

✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريعات و التنظيم المعمول بهما؛

✓ تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

✓ تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم

بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

✓ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة

التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

ثالثا: المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة - ANGEM :-

يعتمد القائمون بدراسة الجدوى في الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر كذلك على عدة جداول مبرمجة وفق

مقاييس معينة في EXCEL ويتمكنون في الاخير من الحصول على الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع².

يمكن اختصار هذه الدراسة في ما يلي:

جدول رقم (III-04): المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة ANGEM

المرحلة 1:	تحديد المروج	المرحلة 2:	تقديم المشروع	المرحلة 3:	المنتجات والأسواق	المرحلة 4:	وسائل الإنتاج وتنظيم	المرحلة 5:	الجانب التمويلي للمشروع
- الاسم - القب - ابن ابنت من - الحالة العائلية - العنوان الشخصي - الشهادة او الخبرة - المؤهل	- الصناعة (القطاع) - موقع المشروع - مدة انجاز المشروع - مساعدات - تأثير المشروع على الاقتصاد - تأثير المشروع على البيئي	- المنتج - السوق	- الموارد البشرية - معدات التشغيل - الموردين - المقاولون	- الهيكل الاستثماري - الهيكل التمويلي					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسة مقدمة من طرف ANGEM

¹ - عون الله سعاد، القرض المصغر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تيارت، 2007، ص: 89.

² - ينظر الملحق رقم 13 الذي يوضح الدراسة التيقتو اقتصادية المقدمة من قبل ANGAM.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - CNAC -¹

أولاً: تقديم الوكالة: هي مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل تحت وصاية (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، وهي تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط التأهيلية الآتية:

- ✓ أن يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة؛
- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية؛
- ✓ أن لا يكون شاغلاً منصب عمل مأجور أو يمارس نشاطاً لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة؛
- ✓ أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيداً من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ✓ أن يتمتع بمؤهل؛
- ✓ تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- ✓ أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداه النشاط.

ثانياً: المهام المسندة للوكالة: لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا

إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضاً في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بـ :

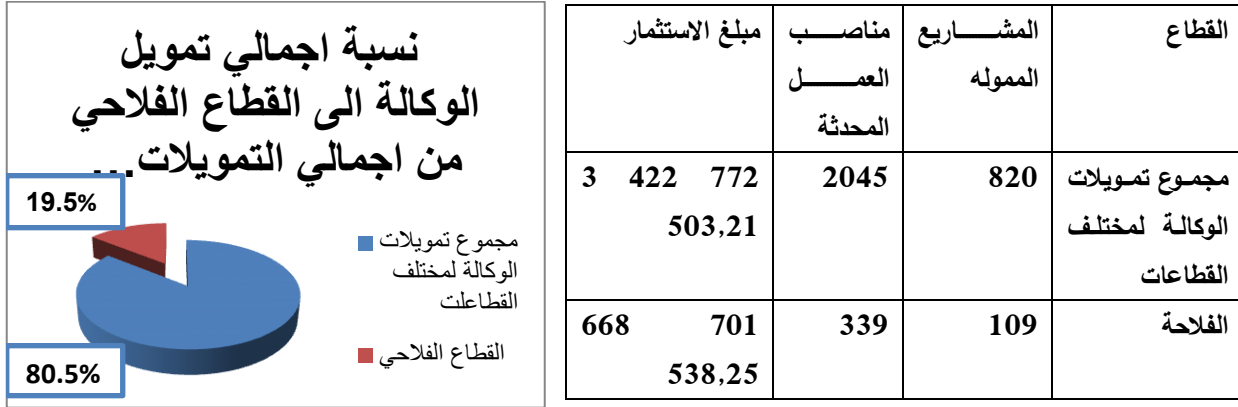
- ✓ المساعدة على البحث عن الشغل؛
- ✓ دعم العمل الحر؛
- ✓ التكوين بإعادة التأهيل؛
- ✓ يمكّن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة و التهيؤ للإدماج في الحياة المهنية

ومن جهة أخرى، يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين و الخواص بحيازة آلية لمجابهة الصعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها و اضمحلال وظائفها المأجور

¹ - مقابلة شخصية مع احد الماطرين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية ادرار ، يوم 19-02-2017 على الساعة 14:30.

ثالثا: إحصائيات عامة حول انجازات الوكالة منذ الإنشاء إلى غاية 31/12/2015

جدول رقم(III-05): اجمالي تمويل الوكالة الى القطاع الفلاحي من مجموع التمويلات المقدمة إلى غاية 2015/12/31



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من قبل وكالة CNAC

رابعا: المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة - CNAC :-¹ يعتمد القائمون بدراسة الجدوى في CNAC كذلك على عدة جداول مبرمجة وفق مقاييس معينة في EXCEL ويتمكنون في الاخير من الحصول على الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع، يمكن اختصار هذه الدراسة في ما يلي:

جدول رقم(III-06): المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل وكالة CNAC:

المرحلة 1: تحديد المشروع	المرحلة 2: وضع الالتزامات	المرحلة 3: الضامات الموقعة	المرحلة 4: ضرائب الشركات	المرحلة 5: موارد المشروع	المرحلة 6: المنتجات المشروعة	المرحلة 7: التشاور مع مكاتب الائتمان	المرحلة 8: حركات رأس المال	المرحلة 9: أعمال أخرى تم تحديدها	المرحلة 10: عمليات المدير
- الموقع الحالي	- وضعية الالتزامات	- سجل الضمانات	- الوضع - جدول السداد	- الموارد البشرية	- المنتجات الرئيسية	- ديون مصرفية أخرى	- نشاطات - نسبة الدوران	- التزامات - إجراءات	- تقويم المشروع
- نشاط المشروع	- التزامات الصفقة	- الضمانات والاحتياطات الأخرى	- تجهيزات	- العقارات	- وضع المنتجات في السوق			- ائتمانية - حركات الاعمال	- تقدير اهمية ضمانات - اصدار رأي اجابي
- رأس المال					- شركاء العمل				
- العنوان									

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسة مقدمة من طرف CNAC

¹ ينظر الملحق رقم 14 الذي يوضح الدراسة التي تقنو اقتصادية المقدمة من طرف CNAC

المطلب الثالث: هيئات اخرى ذات صلة بالقطاع الفلاحي

الفرع الاول: مكتب دراسات المستثمرات الفلاحية¹

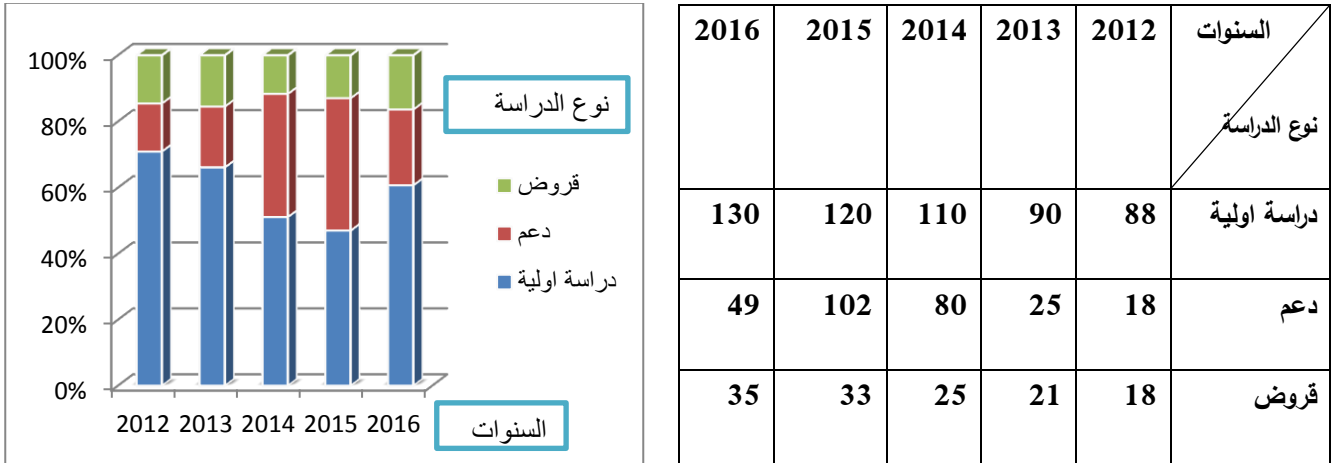
اولا: تقديم المكتب الدراسات المشاريع الفلاحية: هو مكتب تابع للقطاع الخاص معتمد من طرف الدولة تم انشاءه في 2011 ويعمل في حدود ما ينص به القانون الجزائري، وهو يقدم للمستثمرين وأصحاب المشاريع الفلاحية دراسات متعددة الاختصاصات وخدمات في مجال الاستثمار الفلاحي من أجل الحصول على التمويل المالي اللازم لمشروعك من طرف أحد البنوك أو لأي غرض آخر.

ثانيا: مهام المكتب: يقوم صاحب المكتب واعوانه بمهام معينة مقابل اجر معين يقدر بـ 2000.00 دينار جزائري من بين هذه المهام ما يلي:

- ✓ منح المشروع المدروس مواصفات تقنية مطابقة للمقاييس للمعمول بها؛
- ✓ القيام بالدراسات التقنية والاقتصادية للحصول على قطعة أرض لمشروعك الفلاحي في إطار الامتياز؛
- ✓ القيام بالدراسات التقنية والاقتصادية من أجل تمويل مشروعك من طرف البنك [قرض التحدي أو الرفيق أو أي صيغة اخرى مع البنك؛
- ✓ إعداد قوائم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع بالاعتماد على الفواتير التي يقدمها له صاحب المشروع.

ثالثا: احصائيات حول نشاط المكتب: فيما يلي احصائيات لكل النشاطات التي قام به المكتب منذ افتتاحه الى الغاية 2016:

جدول رقم(III-07): احصائيات حول عدد الملفات المدروسة من طرف المكتب للفترة(2012-2016) حسب نوع الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من قبل طرف مكتب الدراسات الفلاحية

¹ - مقابلة شخصية مع السيد: شريفي مولاي عبد الجليل، مهندس دولة في الفلاحة، يوم 05-03-2017، على الساعة 15:30.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

رابعا: المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل المكتب :

هي دراسة تقنو اقتصادية تقام للحصول على قطعة ارض¹ او القرض الرفيق² او الدعم³، حيث تختلف مراحل كل دراسة عن اخرى وكمثال على ذلك نأخذ مراحل دراسة الجدوى القرض الرفيق كمثال وهي كما يلي:

جدول رقم (08-III): المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل المكتب

المرحلة 1:	وصف موجز للمشروع	المرحلة 2:	معلومات صاحب المشروع	المرحلة 3:	بيانات المشروع	المرحلة 4:	عناصر المشروع	المرحلة 5:	مصاريف المشروع	المرحلة 6:	نوع المنتج	المرحلة 7:	خطة تطوير المشروع	المرحلة 8:	تقدير خطة لعدة سنوات	المرحلة 9:	الخاتمة
- لمحة عن الشروع	- الاسم والقب	- العنوان	- العنون	- الموضوع	- المراجع	- تأسيسية	- مصاريف	- منتجات	- السنوات	- المصاريف	- عمليات	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"
- الهدف منه	- التاريخ	- المساحة	- القانوني	- القيمة	- الحيوانية	- نباتية	- الحيوانات	- حيوانية	- الوحدة	- المبلغ	- الكمية	- الطابعة	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع
- الزيادة	- المكان	- الكلية	- المساحة	- الإهلاكات	- القطاع	- الاعانات المالية	- المصاريف	- منتجات	- المبلغ	- المبلغ	- الكمية	- الطابعة	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع
- المؤهل	- المزرعة	- المساحة	- المساحة	- الإهلاكات	- القطاع	- الاعانات المالية	- المصاريف	- منتجات	- المبلغ	- المبلغ	- الكمية	- الطابعة	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع
- عدد الموظفين	- نوع المنتج	- المساحة	- المساحة	- الإهلاكات	- القطاع	- الاعانات المالية	- المصاريف	- منتجات	- المبلغ	- المبلغ	- الكمية	- الطابعة	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع	- المبلغ الاجمالي المطلوب كقرض "الرفيق"	- المبلغ الاجمالي للمشروع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسة مقدمة من طرف مكتب الدراسات الفلاحية

¹- ينظر الملحق رقم15 دراسة تقنو اقتصادية للحصول على قطعة ارض

² - ينظر الملحق رقم.17 دراسة تقنو اقتصادية للحصول على القرض الرفيق

³- ينظر الملحق رقم16 دراسة تقنو اقتصادية للحصول على الدعم

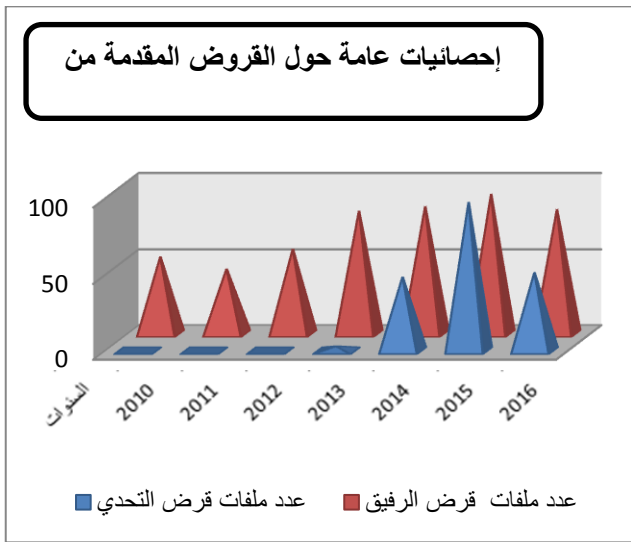
الفرع الثاني: البنك الفلاحة والتنمية الريفية¹ - BADR -

أولاً: تعريفه: تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 106/82 الصادر بتاريخ 1982/03/13 وتخصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن .

ثانياً: نشاط البنك خلال الفترة (2010-2016): كان نشاط LA BADR خلال هذه الفترة كما يلي:

جدول رقم (09-III): إحصائيات عامة حول القروض المقدمة من قبل البنك خلال الفترة

(2010 - 2016)



السنوات	عدد ملفات قرض الرفيق	عدد ملفات قرض التحدي
2010	51	03
2011	43	03
2012	56	03
2013	81	03
2014	84	49
2015	92	98
2016	82	52

ملاحظة: تم منح قروض التحدي في سنة 2013 وهي لم تكن موجودة من قبل

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من قبل -BADR-

ثالثاً: المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل - BADR -

من خلال الدراسة التي قمنا بها والمعلومات التي تحصلنا عليها وجدنا ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بنفس الدراسة التي يقوم بها **CNAC** يختلفان فقط في المرحلة 10 وهي موضحة كما يلي:

جدول رقم (10-III): المراحل المتبعة في دراسة الجدوى من قبل - BADR -

التقييمات أخرى من المدير	المرحلة 10
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من قبل BADR	<ul style="list-style-type: none"> - اهمية المشروع - تقديم المروج - شرح المتطلبات ابداء رايه حولها - طرح الضمانات - شرح رايه حول نجاعة المشروع ومطابقته للشروط للنجاح

¹ - مقابلة شخصية مع: رئيس مصلحة الموارد البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الملحية للولاية ادرار، يوم 06-03-2017، على الساعة 9:50

المبحث الثاني: اجراءات واليات القيام بالمشروع الاستثماري الفلاحي في ادرار

لإقامة استثمار فلاحي ناجح لابد من اتباع اجراءات واليات معينة، بدءا من استقاء شروط وخطوط الحصول على ارض فلاحي وصلا الى دراسة جدوى لتكاليف المشروع .

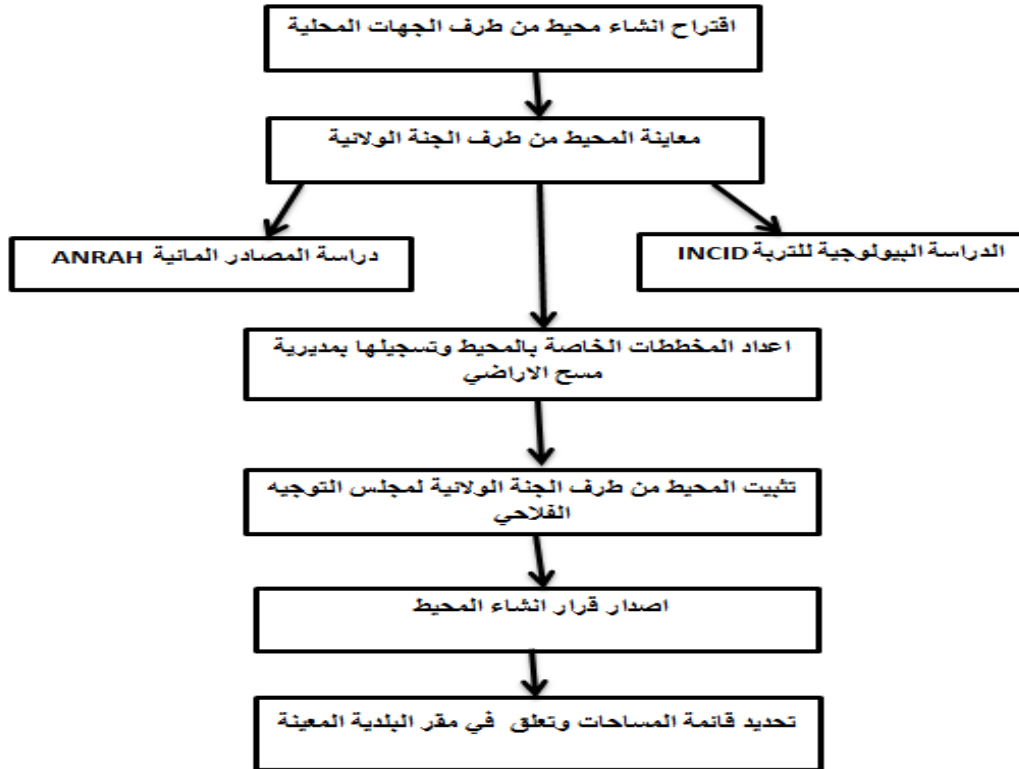
المطلب الاول: الخطوات المنهجية للحصول على ارض فلاحية

للحصول على قطعة ارض فلاحية يجب المرور على عدة مراحل، بدءا بتحضري ملف الاستصلاح ومروره بالقنوات الأربع (الدائرة، البلدية، الولاية ومحافظة الأملاك العقارية)، واستقاء كافة الشروط القانونية والتنظيمية، تمنح الأرض للمستثمر، وبعد مرور 5 سنوات من سنة بداية مشروع الاستصلاح تقوم لجنة مختصة بالمعاينة الميدانية للمشروع، حيث يتخذ الانشاء احد الإجراءات:

الفرع الاول: انشاء محيطات في اطار حيازة الملكية الفلاحية APFA

ويشترط في انشاء محيطات في اطار حيازة الملكية الفلاحية، في الاول تحديد نوع المحيط المراد انشاءه (محيطات كبرى او محيطات صغرى)، وفي الاخر الموافقة الجماعية لكل اطراف المعنية.

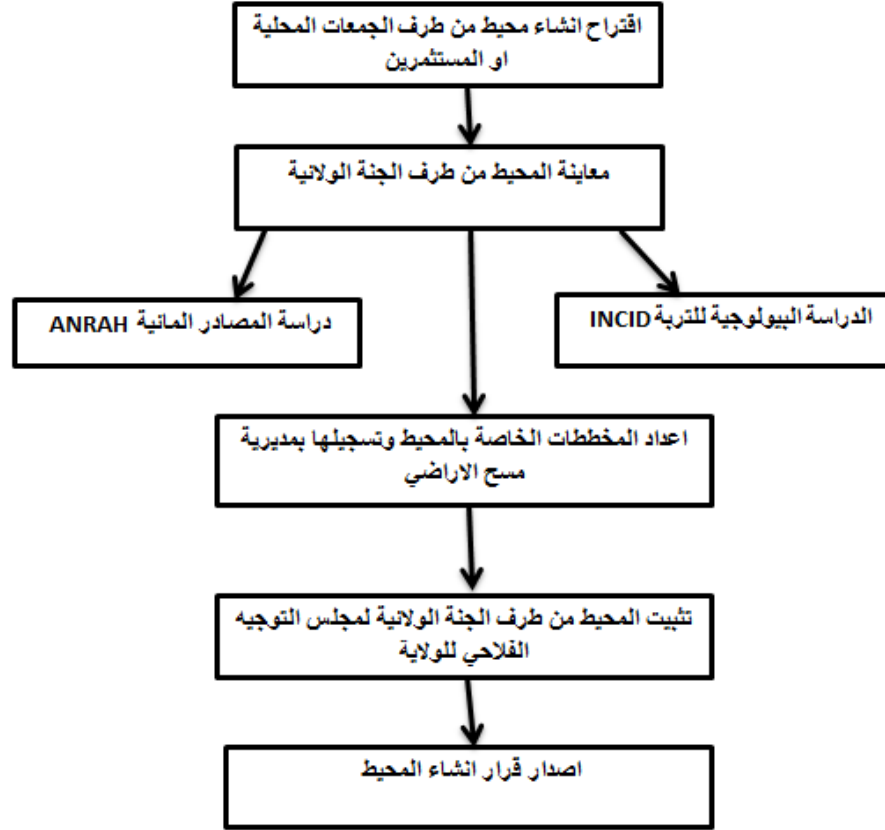
شكل رقم (01-III): يوضح كيفية انشاء محيطات في اطار حيازة الملكية الفلاحية APFA



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف - ONTA -

الفرع الثاني: انشاء محيط في اطار الامتياز الفلاحي

ويتضح الفرق بين انشاء المحيط في اطار حيازة الملكية الفلاحية وفي إطار الامتياز من حيث انشائه ،حيث يكون من طرف الجهات المحلية في الأول و تلبية لطلب المستثمرين في الثاني. شكل رقم (02-III): يوضح كيفية انشاء محيطات في اطار الامتياز الفلاحي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف - ONTA -

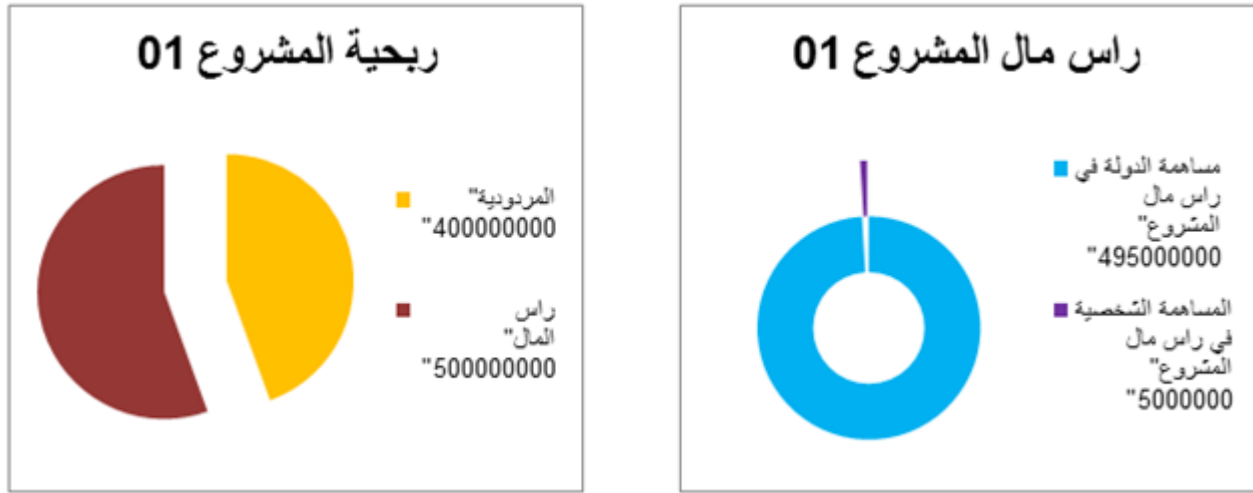
المطلب الثاني: نماذج لمستثمرات فلاحية في ولاية ادرار

بعد دراستنا المسبقة للقطاع الفلاحي للولاية واخذنا نظرة عامة عن مشاريع الفلاحية القائمة فيه، اخذنا 03 مشاريع كنموذج مبسط عن المشاريع المتواجدة في المنطقة والتي قامت بدراسة الجدى عبر كافة مراحلها، وقمنا بتنظيم بياناتهم في شكل استثمارات معلومات تضم اهم المعلومات عن المشروع.

الفرع الاول : المشروع 01

هو عبارة عن مستثمرة فلاحية انشئت في سنة 2013/10/15 ، تقدر مساحتها ب50 هكتار، تختص بزراعة القمح الصلب ليتم بعد ذلك بيعه لشركة الحبوب والبقول الجافة، كما هو موضح في استمارة المعلومات الخاصة به¹، يمكن ترجمة ما جاء فيه كما يلي:

شكل رقم (03-III): يوضح راس مال وربحية المشروع 01



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع

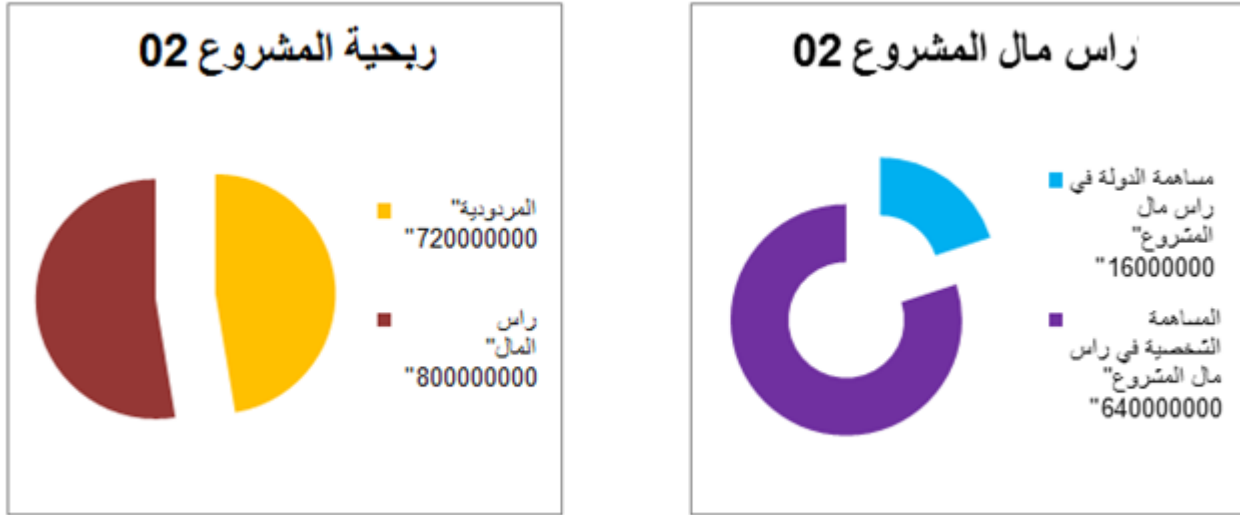
في هذا المشروع نسبة مساهمة الدولة تقدر بـ (49500000) وهي كبيرة جدا مقارنة مع المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تقدر بـ (5000000)، اما مردودية المشروع فكانت جيدة جدا تقدر بـ 80% وهذا دليل على نجاعة المشروع نتيجة قيام صاحبه بدراسة جيدة ادت الى تحقق اهدافه.

¹-ينظر الملحق رقم 23 الخاص باستمارة المعلومات الخاصة بالمشروع 01

الفرع الاول: المشروع 02:

هو عبارة عن مستثمرة فلاحية انشئت في سنة 2014، تقدر مساحتها ب60 هكتار، تختص بزراعة القمح و الذرة، ليتم بعد ذلك بيعه لشركة الحبوب والبقول الجافة، كما هو موضح في استمارة المعلومات الخاصة به¹، يمكن ترجمة ما جاء فيه كما يلي:

شكل رقم (04-III): يوضح راس مال وربحية المشروع 02



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع

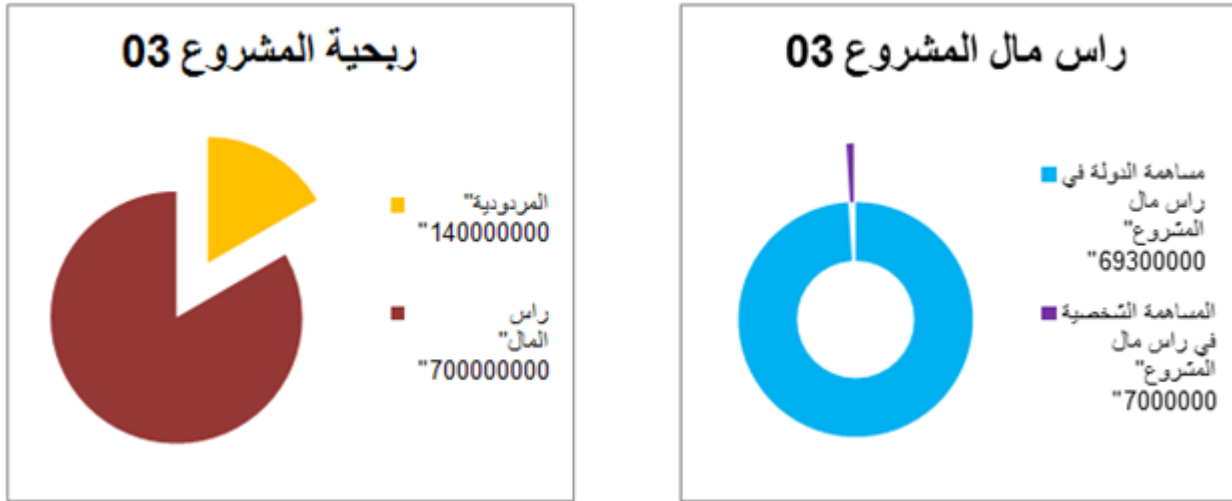
في هذا المشروع نسبة مساهمة الدولة تقدر بـ (160000000) وهي اقل من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تقدر بـ (640000000) وهي عكس المشروع الأول، اما مردودية المشروع فكانت كذلك جيدة جدا تقدر بـ 90% وهذا بفضل اسهامات دراسة الجدوى والتي ادت الى نجاعة المشروع على ارض الواقع.

¹ - ينظر الملحق رقم 24 الخاص باستمارة المعلومات للمشروع 02

الفرع الاول : المشروع 03:

هو عبارة عن مستثمرة فلاحية انشئت في سنة 2014/08، تقدر مساحتها ب30 هكتار، تختص بزراعة المزروعات الموسمية (كالطماطم والبطاطا والجزر والتبغ...)، ليتم بعد ذلك بيعه للمصانع "كمصنع الطماطم" أو للمؤسسات التعليمية أو البيع المباشر في السوق ، كما هو موضح في استمارة المعلومات الخاصة به¹. يمكن ترجمة ما جاء فيه كما يلي:

شكل رقم (III-05): يوضح راس مال وريحية المشروع 03



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع

وفي هذا المشروع كانت نسبة مساهمة الدولة (693000000) وهي كبيرة جدا مقارنة مع المساهمة الشخصية لصاحب المشروع (7000000)، اما مردودية المشروع فلم تكن جيدة مقارنة بالمشروعين 01 و02 وتقدر بـ20%، وهذا قد يعود الى خطأ في اعداد دراسة الجدوى، او في عوامل اخرى لم تكن مدرجة فيها، ولاكن مع ذلك لانحكم على المشروع بالفشل .

¹ - ينظر الملحق رقم 25 الخاص باستمارة المعلومات للمشروع 03

المطلب الثالث: دراسة وتحليل نموذج لدراسة الجدوى لمشروع فلاحي

بعد تقديمنا لدراسات الجدوى التي تقوم بها المؤسسات المدروسة "CNAC.ANGEM.BADR...."، سوف نتطرق الي تفصيل الدراسة التي تقوم بها (ANSEJ) تحديدا وذلك لأنها الدراسة الوحيدة من بينهم التي تشمل معظم عناصر دراسة الجدوى "كصافي القيمة الحالية ، جدول حسابات النتائجالخ"، وسوف نشرح في هذا المطلب اساليب هذه الدراسة ونقارنها مع الاساليب التي قدمناها سابقا " في الفصل الاول " ، واعتمدنا في هذه الدراسة على فواتير مشروع فلاحي صغير مقدم من طرف (ANSEJ) وهي مرفقة مع الملاحق ،وهو ممول من طرف نفس الوكالة.

الفرع الأول: فترة الاسترداد

تحسب فترة الاسترداد كتالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي}}$$

ومنه: سوف نطبق هذا القانون باستعمال معطيات النموذج قيد الدراسة
جدول (III-11) : حساب فترة الاسترداد

البيان	القيمة
الاستثمار المبدئي	2819949.39
متوسط صافي التدفقات النقدية	1159815.14
فترة الاسترداد	2.43137823

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع

وبتالي نستنتج ان:

- ✓ صاحب هذا المشروع سوف يسترجع رأسماله بعد عامين و5 اشهر
- ✓ والوكالة (ANSEJ): لا تقوم بحساب فترة الاسترداد وانما تحسب له فقط فترة تسديد المبلغ الذي استلمه.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

الفرع الثاني: صافي القيمة الحالية: VAN

يحسب VAN وفق العلاقة التالية:

ANSEJ: اولاً

جدول رقم (12-III) حساب قيمة VAN منقبل (ANSEJ) :

$$\sum_{t=1}^N cf_t (1+k)^{-t} - I_0$$

السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
2094441	18311840.4	1593275.99	1378353.9	1184255.3	1040213.4	875103.3	-718302.6	cf_t
$(1.07)^{-5}$	$(1.07)^{-5}$	$(1.07)^{-5}$	$(1.07)^{-5}$	$(1.07)^{-4}$	$(1.07)^{-3}$	$(1.07)^{-2}$	$(1.07)^{-1}$	$(1+k)^{-1}$

وبتالي يمكن حساب قيمة صافي القيمة الحالية كما يلي:

البيان	القيمة
$\sum_{t=1}^8 cf_t$	9278521.1
$\sum_{t=1}^8 cf_t (1+k)^{-1}$	6763270.11
I_0	2819949.39
VAN	3943320.72

ملاحظة: من السنة الخامسة عدم تغير الاسية وبقية ثابتة في السنوات 6 و7 و8.

*وعندا سؤلنا عن السبب لم نجد اجابة مقنعة.

ثانياً: تطبيق قانون VAN

جدول رقم (13-III): حساب VAN وفق القانون

السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
2094441	18311840.4	1593275.99	1378353.9	1184255.3	1040213.4	875103.3	-718302.6	cf_t
$(1.07)^{-8}$	$(1.07)^{-7}$	$(1.07)^{-6}$	$(1.07)^{-5}$	$(1.07)^{-4}$	$(1.07)^{-3}$	$(1.07)^{-2}$	$(1.07)^{-1}$	$(1+k)^{-1}$

وبتالي تكون قيمة صافي القيمة الحالية كالتالي:

البيان	القيمة
$\sum_{t=1}^8 cf_t$	9278521.1
$\sum_{t=1}^8 cf_t (1+k)^{-1}$	6249390.44
I_0	2819949.39
VAN	3429441.05

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

وهنا سوف نستنتج النتيجة مباشرة من "برنامج المستخدم من قبل الوكالة "

أولاً: ANSEJ : بالاستعانة بهذا البرامج تقوم وكالة ANSEJ بحساب جدول حسابات النتائج TRC للمشروع

لمدة 8 سنوات، للتحصل في الاخير على صافي القيمة الحالية للمشروع

جدول رقم (14-III): حساب TRC من قبل (ANSEJ) :

(D.5) TCR PREVISIONNELS								
	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	1,716,000.00	1,887,600.00	2,076,360.00	2,283,996.00	2,512,395.60	2,763,635.16	3,039,998.68	3,343,998.54
Prestations fournies	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matière et fournitures consom,	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Services	270,000.00	280,800.00	292,032.00	303,713.28	315,861.81	328,496.28	341,636.13	355,301.58
Transport	50,000.00	52,000.00	54,080.00	56,243.20	58,492.93	60,832.65	63,265.95	65,796.59
Loyers charges locatives	120,000.00	124,800.00	129,792.00	134,983.68	140,383.03	145,998.35	151,838.28	157,911.81
Entretien et réparation	100,000.00	104,000.00	108,160.00	112,486.40	116,985.86	121,665.29	126,531.90	131,593.18
Autres services	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Valeur ajoutée	1,446.00	1,606,800.00	1,784,328.00	1,980,282.72	2,196,533.79	2,435,138.88	2,698,362.54	2,988,696.96
Frais de personnel	693,600.00	707,472.00	721,621.44	736,053.87	750,774.95	765,790.45	781,106.25	796,728.38
Frais divers	26,148.64	24,224.66	22,493.08	20,934.66	18,150.31	15,506.21	12,988.35	10,584.09
Assurances	19,239.76	17,315.78	15,584.21	14,025.79	12,623.21	11,360.89	10,224.80	9,202.32
Autres frais	6,908.88	6,908.88	6,908.88	6,908.88	5,527.10	4,145.33	2,763.55	1,381.78
Droit de douanes	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Amortissements	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60
Charges d'exploitation	1,162,266.24	1,174,214.26	1,186,632.12	1,199,506.13	1,211,442.86	1,223,814.26	1,236,612.20	1,249,830.08
RBE	-1,160,820.24	432,585.74	597,695.88	780,776.59	985,090.93	1,211,324.62	1,461,750.34	1,738,866.89
IFU	0.00	0.00	0.00	39,038.83	49,254.55	60,566.23	73,087.52	86,943.34
R.net d'exploitation	-1,160,820.24	432,585.74	597,695.88	741,737.76	935,836.39	1,150,758.39	1,388,662.82	1,651,923.54
Cash flow net	-718,302.64	875,103.34	1,040,213.48	1,184,255.36	1,378,353.99	1,593,275.99	1,831,180.42	2,094,441.15
Cash flow cumulés	-718,302.64	156,800.70	1,197,014.18	2,381,269.54	3,759,623.53	5,352,899.52	7,184,079.94	9,278,521.09
Cash flow actualisés	-671,310.87	764,349.15	849,124.05	903,462.74	982,747.34	1,135,983.76	1,305,606.33	1,493,307.59
VAN	3,943,320.72							

المصدر: برنامج EXCLE المعتمد من قبل ANSEJ في استخراج TRC .

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

ثانيا: استنتاج مقارن بعد تعديل قيمة VAN

بما ان جدول حسابات النتائج له علاقة مباشرة مع صافي القيمة الحالية، سوف نقوم بحساب النتائج بعد

تعديل قيمة VAN

جدول رقم(III-15): حساب TRC بعد تعديل VAN

(D.5) TCR PREVISIONNELS								
	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	1,716,000.00	1,887,600.00	2,076,360.00	2,283,996.00	2,512,395.60	2,763,635.16	3,039,998.68	3,343,998.54
Prestations fournies	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matière et fournitures consom,	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Services	270,000.00	280,800.00	292,032.00	303,713.28	315,861.81	328,496.28	341,636.13	355,301.58
Transport	50,000.00	52,000.00	54,080.00	56,243.20	58,492.93	60,832.65	63,265.95	65,796.59
Loyers charges locatives	120,000.00	124,800.00	129,792.00	134,983.68	140,383.03	145,998.35	151,838.28	157,911.81
Entretien et réparation	100,000.00	104,000.00	108,160.00	112,486.40	116,985.86	121,665.29	126,531.90	131,593.18
Autres services	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Valeur ajoutée	1,446.00	1,606,800.00	1,784,328.00	1,980,282.72	2,196,533.79	2,435,138.88	2,698,362.54	2,988,696.96
Frais de personnel	693,600.00	707,472.00	721,621.44	736,053.87	750,774.95	765,790.45	781,106.25	796,728.38
Frais divers	26,148.64	24,224.66	22,493.08	20,934.66	18,150.31	15,506.21	12,988.35	10,584.09
Assurances	19,239.76	17,315.78	15,584.21	14,025.79	12,623.21	11,360.89	10,224.80	9,202.32
Autres frais	6,908.88	6,908.88	6,908.88	6,908.88	5,527.10	4,145.33	2,763.55	1,381.78
Droit de douanes	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Amortissements	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60	442,517.60
Charges d'exploitation	1,162,266.24	1,174,214.26	1,186,632.12	1,199,506.13	1,211,442.86	1,223,814.26	1,236,612.20	1,249,830.08
RBE	-1,160,820.24	432,585.74	597,695.88	780,776.59	985,090.93	1,211,324.62	1,461,750.34	1,738,866.89
IFU	0.00	0.00	0.00	39,038.83	49,254.55	60,566.23	73,087.52	86,943.34
R.net d'exploitation	-1,160,820.24	432,585.74	597,695.88	741,737.76	935,836.39	1,150,758.39	1,388,662.82	1,651,923.54
Cash flow net	-718,302.64	875,103.34	1,040,213.48	1,184,255.36	1,378,353.99	1,593,275.99	1,831,180.42	2,094,441.15
Cash flow cumulés	-718,302.64	156,800.70	1,197,014.18	2,381,269.54	3,759,623.53	5,352,899.52	7,184,079.94	9,278,521.09
Cash flow actualisés	-671,310.87	764,349.15	849,124.05	903,462.74	982,747.34	1,061,667.07	1,140,367.14	1,218,983.82
VAN	3,429,441.05							

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCLE المعتمد من قبل ANSEJ في استخراج TRC .

المبحث الثالث: عرض وتحليل الاستبيان

تم إنجاز هذه الدراسة باستخدام برامج إحصائية استعملت لتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها بعد القيام بالدراسة التطبيقية والمتمثلة في توزيع استبيان به مجموعة من الأسئلة حول موضوع البحث على أفراد العينة محل الدراسة ثم القيام بالمعالجات الإحصائية لتحليل إشكالية البحث والتأكد من صحة الفرضيات.

المطلب الأول: عرض الأدوات الإحصائية المتبعة في تحليل النتائج

سنقدم من خلال هذا المطلب الأدوات الإحصائية المتبعة في تحليل النتائج متمثلة في تحليل التباين (ANOVA):

تحليل التباين (ANOVA)

بصفة عامة تحليل التباين يمثل علاقة خطية بين واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة، وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، ويشترط أن تكون هذه المتغيرات التابعة غير مترية، أما المتغيرات المستقلة فيمكن أن تكون مترية أو غير مترية أو الاثنین معا¹.

اختبار تحليل التباين يحسب تقديرا إجماليا لتباين المجتمع ثم يقسم لجزأين الأول يسمى التباين بين المجموعات (Between Groups)، والثاني يسمى التباين داخل المجموعات (Within Groups) ثم يحسب إحصائي الاختبار، ويعتمد على النسبة بين هذين التباينين.

اختبار تحليل التباين يعتمد أساسا على اختبار إحصائي يطلق عليه اسم F نسبة إلى توزيع احتمالي شهير يسمى (F distribution) والذي له تطبيقات عديدة في اختبارات الفروض. يبنى اختبار تحليل التباين على عدة شروط بدونها لا يمكن تطبيقه من أهمها حسب²:

- ✓ أن تكون المجتمعات مستقلة عن بعضها البعض؛
- ✓ أن تكون المجتمعات المسحوب منها العينات متجانسة؛
- ✓ بيانات كل مجموعة تتوزع توزيعا طبيعيا؛
- ✓ أن تكون وحدة القياس بالفترة (بيانات مستمرة).

¹-Jolibert A. et Jourdan, Marketing Research, Méthodes de recherche et d'études enmarketing, Paris,. Dunod (2006), p 590-599.

²- Turner J. R., Thayer J. Introduction to Analysis of Variance. Design, Analysis and Interpretation, Thousand Oaks, Sage Publications, cite par Jolibert A., Jourdan. F. (2006) P 599.

المطلب الثاني: عرض النتائج الاحصائية الأولية

سنقوم في هذا المطلب بتقديم هيكل الاستبيان الذي تم الاعتماد عليه في دراسة وكذا تحليل نتائج الاولية للعينة المدروسة.

الفرع الأول: هيكل الاستبيان

بههدف معرفة اهمية دراسة الجدوى المالية وإسهاماتها في تحسين الاستثمار في القطاع الفلاحي، قمنا بإعداد استبيان به مجموعة من الأسئلة، تمت صياغتها تماشياً مع فصول موضوع الدراسة، وبمصادقة الأستاذ المشرف على هذه الدراسة، وبعد التأكد من الصياغة السليمة لها تم توزيعها على المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ويتكون هذا الاستبيان من 03 اقسام رئيسية كالآتي:

- 1) **القسم الأول:** يتضمن ثلاثة أسئلة حول البيانات الشخصية والوظيفية لموظفين في المؤسسات محل الدراسة، وتتمثل هذه البيانات في: الدرجة العلمية، المنصب الوظيفي، وأخيراً عدد سنوات الخبرة.
- 2) **القسم الثاني:** به سؤالين مباشرين لمعرفة مدى اطلاع المستجوبين على موضوع دراستنا كانا كالتالي:
أولاً: من أجل شد انتباه المستجوبين وإدخالهم مباشرة إلى صلب الموضوع :

العبارة	نعم	لا
هل تملك فكرة عن دراسة الجدوى المالية للمشاريع الفلاحية	1	2

ثانياً: بعد هذا طرحنا سؤال من أجل تقييم معرفة المستجوبين بموضوع البحث وهو كالتالي:

العبارة	سطحية	مقبولة	محايدة	جيدة	ممتازة
في حالة اجابتك بنعم ماهي درجة اطلاعك	1	2	3	4	5

- 3) **القسم الثالث:** يتضمن 17 سؤال حول موضوع مالية المشاريع الاستثمارية الفلاحية، ويحتوي هذا القسم بدوره على 03 محاور كما هو موضح في الاستبيان المرفق مع الملاحق¹، واعتمدنا في دراستنا لهذا القسم على مقياس ليكارد الخماسي من 5 درجات لقياس درجة الموافقة على العبارات المطروحة كما يلي :

التقييم	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	1	2	3	4	5

¹ - ينظر الملحق رقم 26 "الاستبيان".

اما المحاور فكانت كالتالي:

- **المحور الأول:** فيه 05 اسئلة حول تأثير دراسة الجدوى المالية على العوامل المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ؛
- **المحور الثاني:** فيه 06 اسئلة حول اهمية ومكانة القطاع ؛
- **المحور الثالث:** فيه 06 سؤال حول أهمية دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية.

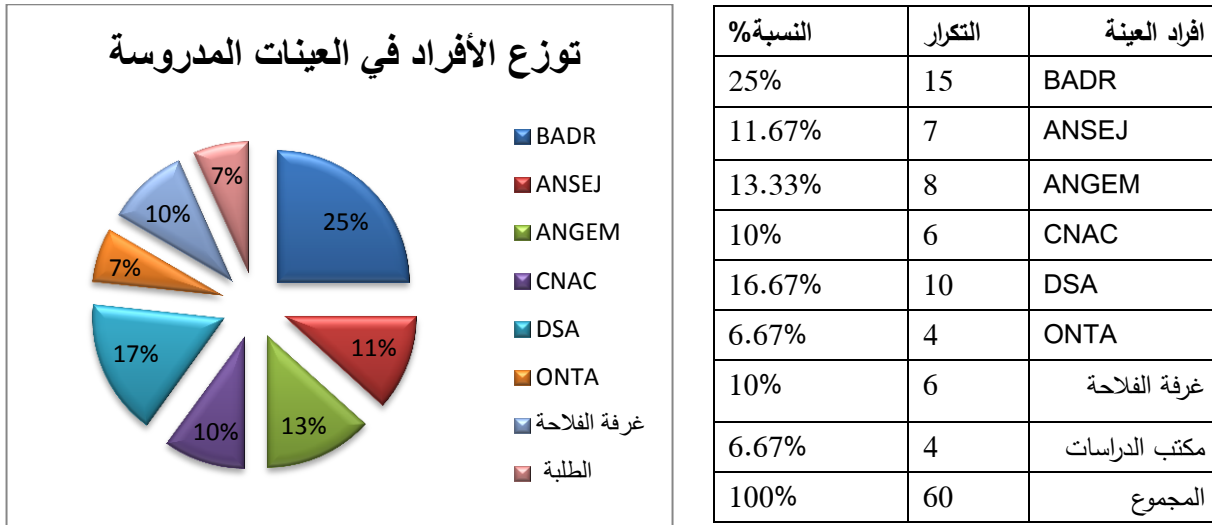
الفرع الثاني: تحليل واستظهار نتائج العينة

المشاركون في التجربة لم يتم انتقائهم عشوائيا بل حاولنا شمل قدر ما يمكن من الاطراف المعنية بكل من (دراسة الجدوى والمشاريع الفلاحية) وبذلك شكلنا ثماني عينات (ANSEJ ، ONTA ، DSA ، ANGAM ، CNAC ، BADR ، غرفة الفلاحة، ومكتب الدراسات الاستثمارية الفلاحية).

حيث تم عرض اهمية دراسة الجدوى المالية للمشاريع الفلاحية على كل عينة على حدى، وكل عينة تعتبر مستقلة عن باقي العينات، هذا ما يسمح لنا بأداء مقارنات بين المتوسطات، كما اتخذنا الحيطة والتدابير من أجل اجابة كل فرد من العينة على استبيان واحد فقط.

وكانت النتائج كالتالي:

*جدول رقم (III-16): توزيع الأفراد في العينات المدروسة

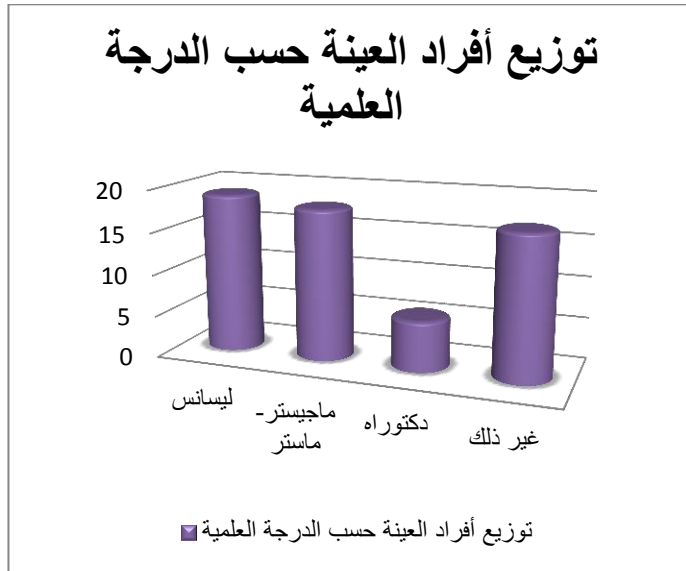


المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

من خلال توزيع العينة المبين اعلاك نلاحظ التباين الواضح في عدد افراد العينات، حيث نجد عينة BADR هي الأعلى نسبة حيث تقدر بـ 25% ، ثم يليهم عينة DSA بنسبة 16.67%، ثم عينة ANGEM بنسبة 13.33% ويأتي في المرتبة الرابعة ANSEJ بنسبة تقدر بـ 11.67%، وفي المرتبة الخامسة نجد العينتين الغرفة الفلاحية و CNAC بنسبة متساوية تقدر بـ 10%، ثم يأتي في الأخير العينتين مكتب الدراسات الاستثمارية الفلاحية و ONTA بنسبة متساوية تقدر بـ 4%، ويوعد السبب الرئيسي لاختلاف عدد افراد العينات إلى اختلاف عدد المختصين بدراسة الجدوى من عينة الى اخرى عينة .

*الجدول رقم (III-17): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

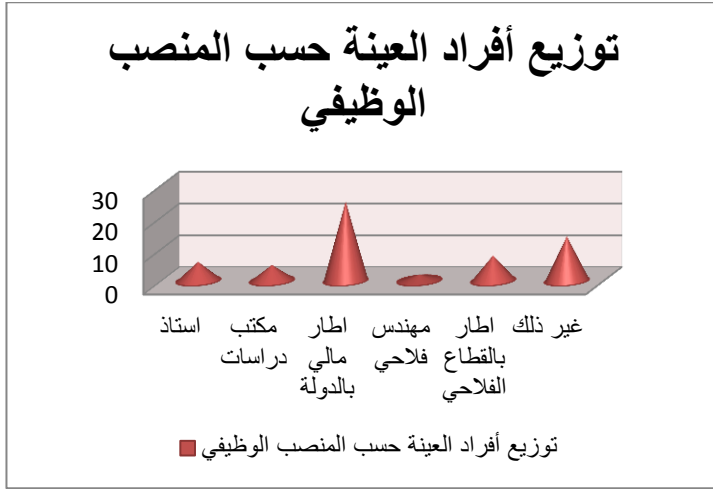


الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
ليسانس	19	31.666%
ماجستير - ماستر	18	30%
دكتوراه	6	10%
غير ذلك	17	28.333%
المجموع	60	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

نلاحظ من خلال توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية المبين اعلى أن أعلى نسبة كانت للموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر بـ 31.666% ، يليه درجة الماجستير او الماستر بنسبة 30% ، ثم غير ذلك بنسبة 28.333% والتي تبين لنا بعد الدراسة انها تتكون من نوعين: (مهندس دولة او اطار مالي بالدولة) بنسبة تقدر بـ 2%، اما اخر نسبة فهي لدرجة الدكتوراه بنسبة 10%.

*الجدول رقم (III-18): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي:

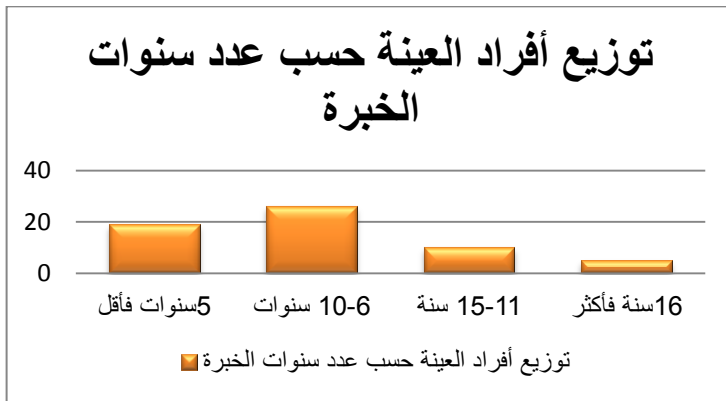


النسبة%	التكرار	المنصب الوظيفي
10%	6	استاذ
8.33%	5	مكتب دراسات
41.67%	25	اطار مالي بالدولة
3.33%	2	مهندس فلاح
13.33%	8	اطار بالقطاع الفلاحي
23.33%	14	غير ذلك
100%	60	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

نلاحظ من خلال توزيع افراد العينة حسب المنصب الوظيفي المبين اعلى، أن فئة الموظفين الذين يشتغلون كإطارات مالية بالدولة هم الأعلى نسبة والتي تقدر بـ 41.67% لكل منهم، ثم يليهم الموظفين الذين يشغلون وظيفة أخرى غير تلك المذكورة في الاستبيان بنسبة 23%، ثم اطارات القطاع الفلاحي بنسبة 13.33%، ليأتي بعد ذلك الموظفين في مكتب الدراسات بنسبة 8%، وفي المرتبة الأخيرة فئة المهندسين بنسبة 3.33% .

*الجدول رقم (III-19): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة



النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
31.67%	19	5 سنوات فأقل
43.333%	26	6-10 سنوات
16.666%	10	11-15 سنة
8.333%	5	16 سنة فأكثر
100%	60	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

من خلال توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المبين اعلى نلاحظ أن هناك تنوع في الخبرات المهنية واكثر فئة متكررة هي فئة اصحاب الخبرة ما بين 6-10 سنوات بنسبة تقدر بـ 43.33%، يليهم اصحاب الخبرات الأقل من 5 سنوات بنسبة تقدر بـ 31.67%، ثم اصحاب الخبرة ما بين 11-15 سنة بنسبة تقدر بـ 16.66%، وفي المرتبة الاخيرة اصحاب الخبرة الطويلة والتي تفوق 16 سنة بنسبة 8.33% .

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

سنركز في هذا المطلب على معرفة مدى تأثير دراسة الجدوى المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحسين الاستثمار في القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تحليل إجابات أفراد العينة.

الفرع الأول: تأثير دراسة الجدوى المالية على العوامل المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

من اجل معرفة مساهمة دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية مدى تأثيرها عليه قمنا بتحليل التباين في اتجاه واحد وكانت النتائج كما يلي :

*جدول رقم (III - 20): نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P المعنوية
المتغير المستقل الأول (الجدوى المالية)	7.296	47	0.155	1.045	0.032
K1	0.481	04	0.120	0.810	0.042
K2	0.166	02	0.93	0.560	0.385
K3	1.451	04	0.363	2.440	0.004
K4	0.078	03	0.026	0.175	0.011
K5	0.441	04	0.110	0.742	0.021
K1 * k2 * k3 * k4 * k5*	0.00	04	0.751	0.781	0.012
الخطأ	1.783	08	0.149		
الإجمالي	812.083	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

يتضح من جدول تحليل التباين ما يلي:

- ✓ معنوية تأثير دراسة الجدوى على قياس الربحية الخاصة للمشروع لأن قيمة P تساوي (0.042)، وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛
- ✓ عدم معنوية تأثير دراسة الجدوى المالية على اعداد وتقدير التدفقات المالية الداخلة والخارجة لأن قيمة P تساوي (0.385) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
- ✓ معنوية تأثير اعتماد دراسة الجدوى المالية على بيانات السابقة لأن قيمة P تساوي (0.004) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛

- ✓ معنوية التأثير اعتماد دراسة الجدوى المالية على كفاءة الدارس لأن قيمة P تساوي (0.011) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛
 - ✓ معنوية التأثير دراسة الجدوى المالية على عدد الاطراف القائمة بها لأن قيمة P تساوي (0.021) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛
 - ✓ معنوية التأثير المتبادل بين أبعاد دراسة الجدوى المالية (قياس الربحية، اعداد وتقدير التدفقات النقدية، صحة المعلومات السابقة وكفاءة الدارس، وعدد الاطراف القائمة بها) لأن القيمة P تساوي (0.012) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
- من جدول تحليل التباين أعلاه يظهر التأثير الايجابي لدراسة الجدوى لأن القيم المعنوية P هي أقل من القيمة الحرجة لقبول صحة الفرضية (5%).
- نستنتج أن **الفرضية الاولى**: دراسة الجدوى المالية لها تأثير على العوامل المساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية هي فرضية مقبولة.

الفرع الثاني: اهمية القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي قمنا بتحليل اراء افراد العينة المدروسة حول واقع واهمية هذا القطاع في ولاية ادرار وتوصلنا الى النتائج التالية

جدول رقم (III-21): استنتاج اهمية القطاع الفلاحي في الولاية

M6	M5	M4	M3	M2	M1	
60	60	60	60	60	60	عدد العينة
3.9833	2.4667	3.900	4.2500	4.1333	4.2167	المتوسط
0.89237	1.24147	1.05284	0.750750	0.98233	1.37892	الانحراف المعياري

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

يتضح من جدول اعلى والموضح لمكانة واهمية القطاع الفلاحي: ان النتائج الاجابة على عبارات الاستبيان "M1. M2. M3. M4. M6" كانت ما بين محايد وموافق كما هو موضح في الجدول على، اما العبارة M5 غير موافق ويتالي نستنتج ما يلي:

- ✓ للقطاع الفلاحي دور هام في الاقتصاد الجزائري سواء على المستوى الوطني او المحلي؛
- ✓ القرارات المالية تعتبر اهم من باقي القرارات الاخرى؛
- ✓ للمؤسسات التمويل دور هام في توجيه وترشيد وتمويل المستثمرين الفلاحيين.

ومنه نستنتج ان **الفرضية الثانية**: أصبح القطاع الفلاحي العصب الحساس للاقتصاد الوطني بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة، هي فرضية مقبولة.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

الفرع الثالث: تأثير دراسة الجدوى المالية على المشاريع الاستثمارية الفلاحية

وهنا قمنا بتحليل وتفسير معاملات الانحدار للعلاقة الخطية بين دراسة الجدوى المالية والمشاريع الاستثمارية الفلاحية طبقاً لنتائج المتحصل عليها من الاستبيان وبذلك تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (III-22): تحليل التباين ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة المحسوبة F	قيمة المعنوية P
النموذج المصحح	9.983	06	1.664	3.794	0.003
الانحدار	317.629	01	317.629	718.504	*0.000
المتغير المستقل	9.983	06	1.664	3.764	0.003
الخطأ	23.430	53	0.442		
الإجمالي	843.750	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين على ضوء مخرجات (spss23)

من جدول تحليل التباين ANOVA يظهر تأثير لدراسة الجدوى المالية على الاستثمار في المشاريع الفلاحية لأن القيمة P كانت معنوية (0.00) وهي أصغر من القيمة الحرجة (0.05) لقبول الفرضية.

مما سبق نستنتج أن الفرضية الثالثة: تأثير الإيجابي للجدوى المالية على تحسين الاستثمار في القطاع

الفلاحي هي فرضية مقبولة .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل استظهار مكانة القطاع الفلاحي في ولاية ادرار ومدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في تحسينه وذلك من خلال ثلاث جوانب :

الجانب الأول تطرقنا فيه الى الاطراف المتدخلة في تنظيمه، ونظرا لتعدد هذه الاطراف وتداخل وتكامل مهامهم حولنا قدر الامكان تقديم ملخص مبسط عن اهم الاطراف المنظمة والمسيرة والداعمة للقطاع الفلاحي في الولاية وخصصنا بالذكر (ANSEJ ، ONTA ، DSA ، ANGAM ، CNAC ، BADR ، غرفة الفلاحة، ومكتب الدراسات الاستثمارية الفلاحية).

الجانب الثاني حاولنا ان نعالج فيه: الاساليب والاجراءات الضرورية لإقامة مشروع فلاحي مدعمن ذلك بنماذج لمشاريع فلاحية قائمة في ادرار، وكذلك تحليل مبسط لأساليب دراسة الجدوى المقامة من طرف ANSEJ.

أما الجانب الثالث فتناولنا فيه: التحليل والمعالجة الإحصائية للاستبيان الذي وزع على مجموعة من الموظفين في عينات مختلفة، حيث شمل هذا الاستبيان عدة أسئلة مصاغة لمعرفة مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في تحسين الاستثمار في القطاع الفلاحي، فتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها (دراسة الجدوى المالية لها تأثير على العوامل المساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية)، كما استنتجنا من تحليل محاور الاستبيان، أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين دراسة الجدوى المالية وتحس القطاع الفلاحي.

خاتمة

نظرا لتفاقم الازمات وتراجع أسعار البترول، اضحى القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الاستراتيجية المهمة لبناء اقتصاد مستدام، مما دعا الى زيادة الاهتمام بهذا القطاع من الناحية المالية والإدارية، لهذا عملت الجزائر على تنمية قطاعها الفلاحي، ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بل سعياً منها لتحقيق تنويع اقتصادها المرتبط بقطاع المحروقات.

ونظرا لامتلاك ولاية ادرار الإمكانيات الطبيعية (المياه والمناخ والأراضي الزراعية) والبشرية (العمال، الزراعيين) والرأسمالية (معظم مدخلات الناتج....) ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي، وذلك من خلال المخططات وبرامج دعم المشاريع الاستثمارية الفلاحية المقررة لأجلها.

ومن اجل تقييم المشاريع الزراعية وتحديد عمرها لابد من القيام بدراسة الجدوى المالية، نظرا لأهميتها البالغة في نجاح المشاريع الاستثمارية واستدامتها على المدى الطويل، سواء كانت خاصة أو عامة كبيرة أو صغيرة، فدراسة الجدوى تساعد المستثمر في غربلة أفكاره الاستثمارية الأولية، والوصول إلى فكرة استثمارية واحدة، ويتم دراسة الفكرة الاستثمارية الملائمة دراسة تمهيدية للحكم على مدى ملائمة المشروع المختار، ثم القيام بالدراسة التفصيلية للمشروع وبالتالي تجنبه الانزلاق في مخاطر صرف الأموال في مشاريع لا جدوى لها .

1-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لواقع المشاريع الاستثمارية على مستوى ولاية ادرار توصلنا الى:

أولاً: اختبار الفرضيات:

في بداية الدراسة افترضنا مجموعة من الفرضيات قمنا باختبارها في الدراسة النظرية والميدانية، فتوصلنا الى مجموعة من النتائج هي كالاتي:

- ✓ **الفرضية الاولى صحيحة:** حيث تساهم دراسة الجدوى المالية في اعداد خطة مالية تقديرية لمدة حياة المشروع اعتمادا على قوائم تضم تكاليف المتوقعة للمشروع الاستثماري الفلاحي من اجل معرفة مدى صلاحية المشروع وبالتالي اتخاذ قرار استثماري سليم بقبول او رفض المشروع.
- ✓ **الفرضية الثانية صحيحة:** فقد ازداد الاهتمام بالقطاع الفلاحي مع زيادة الازمات الاقتصادية في الجزائر وقلّة التنوع الاقتصادي في الولاية ادرار، فساهمت الولاية بصفة خاصة والدولة بصفة عامة في تدعيم وتطوير القطاع الفلاحي من اجل الرقي به لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد باعتباره اقتصاد متجدد على غرار المحروقات.
- ✓ **الفرضية الثالثة صحيحة:** لان المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي أجريت لها دراسة جدوى مالية فعلية كانت ناجحة مقارنة بالمشاريع التي اعتمدت على تمويلها الخاص، ومنه دراسة الجدوى المالية لها اثر إيجابي على تحسين المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

ثانيا: النتائج العامة:

1- تعتبر دراسة الجدوى المالية النقطة الحاسمة في اتخاذ قرار استثماري للحكم على جدوى المشروع كونها تمكننا من الاختيار بين البدائل المتاحة من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما إذا كان صافي التدفقات النقدية بالموجب أو السالب عبر العمر الافتراضي للمشروع؛

2- من الرغم أن الفلاحة أصبحت تساهم بشكل أفضل من القطاع الصناعي في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على القطاعين إلا ان استيعاب التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر، خاصة خلال العشرية الأخيرة، رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة، التغذية والتشغيل.

3- وضع الدولة جملة من القوانين التي تنظم القطاع الفلاحي وطرق الاستثمار فيه، نظرا لتثعب هذا القطاع.

4- تقوم المؤسسات غير المصرفية (ANSJ-CNAC-ANGAM) بوضع دراسة الجدوى المالية الفعلية للمشاريع الفلاحية من خلال حساب صافي القيمة الحالية وجدول حسابات النتائج.

5- تعتمد المؤسسات المصرفية (BADR) على دراسة الجدوى التي يقدمها مكتب الدراسات والتي تضم التكاليف التقديرات خلال عمر المشروع، لأنها تقوم بدراسة تضم بطاقة تعريفية للمشروع ورأسماله مع حساب معدل الفائدة المطبق من طرف البنك المركزي فقط.

6- تقوم المؤسسات الإدارية (DASA-ONTA-الغرفة الفلاحية) في دعم وتوجيه ودفاع عن المستثمرين الفلاحين في ولاية ادرار.

7- ساهمت دراسة الجدوى المالية المقدمة من طرف المؤسسات المتدخلة في القطاع الفلاحي في ولاية ادرار في تحقيق نجاح للمشاريع الاستثمارية الفلاحية على مدى طويل من خلال ما وضحتة العينة المدروسة من المشاريع.

2-التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة اقترحنا مجموعة من التوصيات تمثلت في:

* تنظيم دورات تكوينية حول اعداد دراسة الجدوى من طرف المؤسسات المتدخلة في تمويل القطاع الفلاح من اجل تحسين المشاريع الفلاحية؛

* تشجيع ومرافقة ملاك الأراضي غير المستغلة في تثمين ممتلكاتهم وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات كأحد حلول لتطوير القطاع؛

- * تعبيد الطرق للوصول الى المستثمرات الفلاحية بكل سهولة واريحية؛
- * انشاء هيئة متنقلة لمراقبة الأسعار أدوات الفلاحية لتخفيض التكاليف الملقاة على عاتق المستثمرين الفلاحين؛
- * تدعيم الكهرباء نظر لأهميتها وضرورتها في المستثمرات الفلاحية؛
- * وضع أيام دراسية لتحسيس المستثمرين في هذا القطاع حول المستثمرات الفلاحية وطرق العمل فيها؛
- * توفير الوسائل لبيع المنتجات الفلاحية من اجل زيادة الإنتاج من طرف المستثمرين؛
- * تقديم الدعم التقني والإعلامي (أيام تكوينية ندوات، ملتقيات، حصص إذاعية) لزيادة الوعي بهذا القطاع؛
- * القيام بتحاليل المياه والتربة من اجل معالجة مشكل الملوحة والحجارة التي يعاني منها المستثمرين؛
- * إنجاز دراسات وأبحاث حول الجدوى المالية للمشاريع الفلاحية؛
- * مراقبة الفلاحين خلال الموسم الفلاحي (مراقبة تقنية ومتابعة العملية الإنتاجية).

3-آفاق الدراسة:

- من خلال هاته الدراسة وقفنا على مجموعة من الإشكاليات التي يمكن انا تكون عناوين مستقبلا وهي:
- * واقع الدراسة الجدوى المالية المقدمة من طرف البنوك.
 - * افاق دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية في المؤسسات الغير المصرفية.
 - * ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة.
 - * واقع تقييم المشاريع الاستثمارية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

- * إبراهيم العسوي، التثمة في عالم المتغير، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- * احمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الاولى، 2008/2007، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الاسكندرية.
- * عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2000.
- * يوحىى عبد ال ادم، سليمان الوزى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة اداء المنظمات، الطبعة الاولى 2000، درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- * عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى " التاصيل العلمي والتطبيق العملي"، 2003 الدار الجامعية لنشر والتوزيع.
- * الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005.
- * امين السيد احمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، درا الجامعية القاهرة، 2005.
- * رضوان وليد العمار الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1997 عمان.
- * لزعر محمد سامى، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص، لإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، لموسم 2012/2011
- * عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2002 .
- * عبد الغفار حنفي ،اساسيات التمويل والإدارة المالية ،دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2002
- * عبد الهادم سكيبي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، 2008.
- * عقيل جاسم عبد الله ، تقييم المشروعات، الطبعة الثانية 1999، دار المجداوي للنشر، عمان
- * محمد ابراهيم عبد الرحيم، دراسة الجدوى الاقتصادية تقييم اصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.

*محمد صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية 1999، الإسكندرية.

*محمد عبده حافظ، محمد عبد الفتاح أحمد ،محمد أحمد الصيرفي ،الخطوات العملية لدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الاولى اوت 2009 ،المكتب العربي للمعارف القاهرة.

*مصطفى محمود ابوبكر، معلي فهمي حيدر، إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.

*هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

*الهادي قطش، عبد الرحمن احمد ادريس، اطلس الجزائر والعالم "طبيعيا بشريا اقتصاديا سياسيا"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

عون الله سعاد، القرض المصغر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تيارت، 2007.

*خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى ابريل 2008، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الدار الجامعية، 2005.

ثانيا: كتب بالاجنبية

**Jolibert A. et Jourdan, Marketing Research, Méthodes de recherche et *
(2006). d'études enmarketing, Paris,. Dunod**

**Turner J. R., Thayer J. Introduction to Analysis of Variance. Design, *
Analysis and Interpretation, Thousand Oaks, Sage Publications, cite par
.6)Jolibert A., Jourdan. F. (200**

ثالثا: الانظمة والمراسيم والتقارير

* قانون رقم 83-18، يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية مؤرخ في 13 غشت سنة 1983، صادر بـ ج ر 34 مؤرخ في 16-08-1983.

- * قانون رقم 90-25، يتضمن التوجيه العقاري، مؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990، الصادر ب.ج. ر 49، مؤرخ في 18-11-1990.
- * قانون رقم 08-16، يتضمن التوجيه الفلاحي، مؤرخ في 3 غشت 2008، الصادر ب.ج. ر 46، مؤرخة في 10-08-2008
- * قانون رقم 10-03، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة مؤرخ في 15 غشت سنة 2010، الصادر ب.ج. ر، العدد 46، مؤرخة في 18-08-2010
- * المرسوم رقم 83-724، يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 83-18، مؤرخ في 10 ديسمبر سنة 1983 المؤرخ في 13 غشت، 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية الصادر ب.ج. ر المؤرخ في 13-12-1983.
- * المرسوم رقم 97-483، يحدد كيفيات منح حق امتياز قطعة ارضية في المساحات الاستصلاحية مؤرخ 15 ديسمبر 1997، الصادر ب.ج. ر ج 83 المؤرخة في 17-12-1997، معدل والمتم بالمرسوم التنفيذي رقم 78-372، المؤرخ 23-11-1998، الصادر ب.ج. ر 88 المؤرخة في 25-11-1998.
- * المرسوم التنفيذي رقم 03-313، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني، المؤرخ في 16 سبتمبر 2003 الصادر ب.ج. ر 57 المؤرخ في 21-09-2003.
- * المرسوم التنفيذي رقم 96-87، يتضمن انشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المؤرخ في 24 فبراير 1996، الصادر ب.ج. ر 15 مؤرخة في 28-02-1996، معدل ومتم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 22 اكتوبر 2009، الصادر ب.ج. ر 61 المؤرخة في 25-10-2009، * المرسوم التنفيذي رقم 97-484، اثبات عدم الاستغلال الاراضي الفلاحية، المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 الصادر ب.ج. ر 83 المؤرخة في 17-12-1997، المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-83 المؤرخ في 22 فبراير 2012، الصادر ب.ج. ر رقم 11 المؤرخة في 26-02-2012 ،
- * المرسوم التنفيذي رقم 11-06، يحدد كيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة المخصصة او الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية، المؤرخ في 10 يناير 2011، الصادر ب.ج. ر المؤرخة في 12-01-2011.
- * المرسوم تنفيذي رقم 10-326، يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، مؤرخ في 23 ديسمبر 2010 الصادرة ب.ج. ر 79 مؤرخة في 29-12-2010.

- * المرسوم تنفيذي رقم 97-490، يحدد شروط تجزئة الاراضي الفلاحية، مؤرخ في 20 ديسمبر 1997، الصادر ب ج ر ج 84 مؤرخة في 21-12-1997.
- * المرسوم رقم 82-106، يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، المؤرخ في 13 مارس 1982 الصادر ب ج. ر رقم 11 المؤرخة في 16 مارس 1982.
- * المرسوم التنفيذي رقم 90-195، يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحية في الولاية وعملها، المؤرخ في 23 جوان 1990 الصادر ب ج. ر عدد 26 المؤرخة في 27 جويلن 1990.
- * المرسوم التنفيذي رقم 10-14، يحدد القانون الاساسي للغرفة الفلاحية، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية 54 المؤرخة في 19 سبتمبر 2010.
- * القرار وزاري مشترك، يحدد كفيات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر ب ج. ر 41 مؤرخة في 02-10-1985.
- * القرار وزاري مشترك، يحدد كفيات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر ب ج. ر 41 مؤرخة في 02-10-1985.
- * القرار يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد كفيات منح حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة لصالح الهيئات العمومية مؤرخ في 29 مارس 2011، الصادر ب ج. ر 34 مؤرخة في 19-06-2011.
- * القرار وزاري مشترك، يحدد كفيات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الاراضي الزراعية، مؤرخ في 26 مايو 1985 الصادر ب ج. ر 41 مؤرخة في 02-10-1985.
- * وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000، منشور وزاري رقم 332 مؤرخ في 18 جولية 2000، يتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتسيير الفلاحي، الجزائر.

رابعاً: المذكرات

- * بعلي حسن مبارك، إمكانية رفع كفاية أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2011-2012.
- * حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، دراسة حالة قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائر للفترة 2010/2013 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ميدان علم اقتصاد

وعلم تسيير وعلم تجارية، شعبة علم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013/2012.

* سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة ولاية قالمة، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية والتنمية المستدامة، جامعة 8ماي 1945 قالمة .

* سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة العمرانية ، كلية علوم الارض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتوري ، موسم الدراسي 2006/2005 .

* سلطاني مريم، الاتصال التسويقي ودوره في تطوير الميزة التنافسية في المؤسسة الخدمية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي CRMA، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، 2012/2011.

* عون الله سعاد، القرض المصغر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تيارت، 2007.

* فتحي خن، اهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية،دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في اطار الوكالة، فرع بسكرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012.

خامسا: المجالات

*يوسف رشيد، مجلة دفاتر البوادكس، مخبر البحث بوادكس السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد رقم 5، 2016

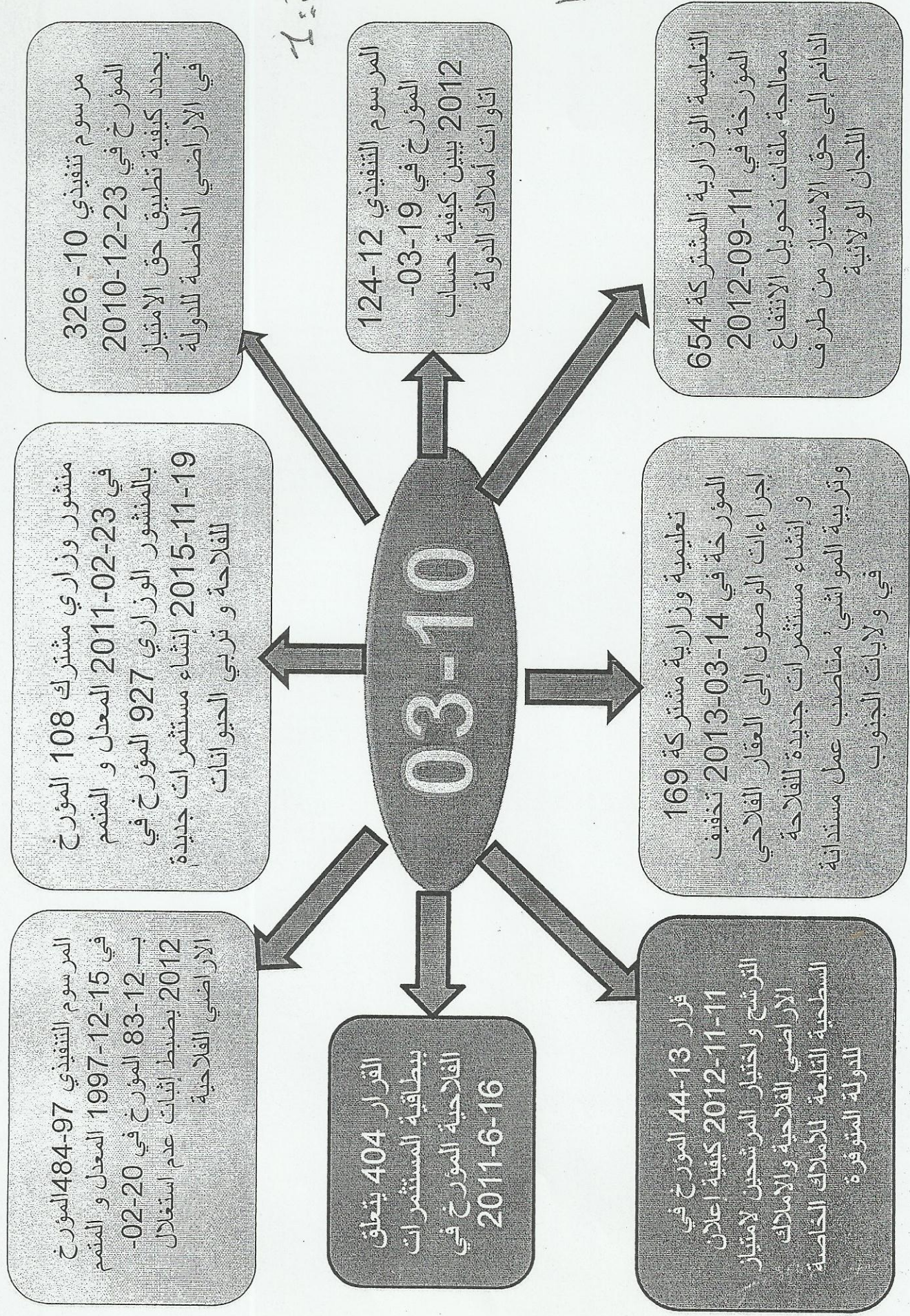
الملاحق

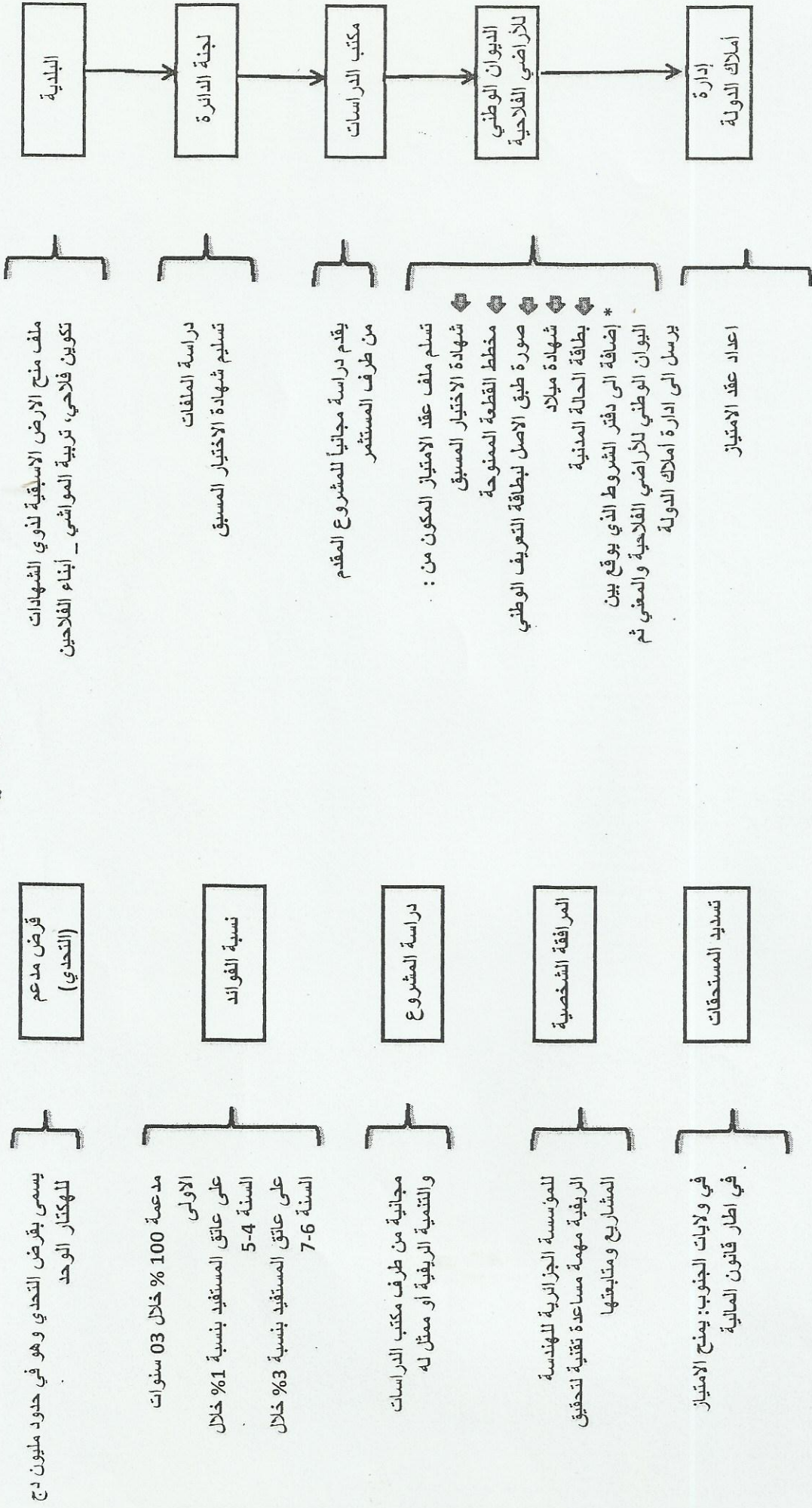
ONTA

الملاحق 1-

الملاحق 1-

61





خلاصة

يتصل المستثمر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالاجراءات للحصول على قرض التحدي

عقد الامتياز

دراسة المشروع

دفتر الشروط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE

DAIRA DE

ATTESTATION DE PRESELECTION

(Circulaire interministérielle n°108 du 23 février 2011)

Le président de la commission de Wilaya/Daira, atteste par la présente que :

Suite à la réunion de la commission tenue le

M.....

Né le.....à

Qualifications.....

Est présélectionné pour bénéficier de la concession d'une terre relevant du domaine privé de l'Etat :

- D'une superficie deha.....ares.....ca.
- Sise dans le périmètre dénommé.....
- Parcelle n°.....

Cette attestation est délivrée à l'intéressé pour engager les procédures d'octroi de la concession des terres destinées à la création d'exploitations agricoles.

LE PRESIDENT DE LA COMMISSION.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للأمولاك الوطنية
المديرية الولائية لأمولاك الدولة

أثاوة

حجم.....
إيداع:.....
رقم.....

في.....
حجم..... رقم.....

عقد امتياز

رقم: 2761 من سجل العقود الإدارية لسنة: 2015

العدد: 2761 من السجل الخاص للأمولاك

في يوم، لثامن وأحمرور من شهر ديسمبر سنة ألفين وخمسة عشر

بمقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 1990/12/01 المعدل والمتمم المتضمن قانون الأملاك الوطنية.

بمقتضى القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحى.

بمقتضى القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضى

الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة.

بمقتضى الأمر رقم 01/10 المؤرخ في 2010/08/26 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، سيما

المادة 41 منه.

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 454/91 المؤرخ في 1991/11/23 والذي يحدد شروط إدارة الأملاك

الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها وضبط كيفيات ذلك.

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 87/96 المؤرخ في 1996/02/24 المعدل والمتمم والمتضمن إنشاء الديوان

الوطني للأراضى الفلاحية.

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 490/97 المؤرخ في 1997/12/20 والذي يحدد شروط تجزئة الأراضى

الفلاحية.

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 2010/12/23 والذي يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز

لاستغلال الأراضى الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة.

بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 15 رجب عام 1412 الموافق 20 يناير 1992 المتضمن منح تفويض

لمديري أملاك الدولة لإعداد العقود التي تهم الممتلكات العقارية التابعة لأمولاك الدولة الخاصية.

المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة

وتربية الحيوانات.

بناء على المذكرة رقم 3085 بتاريخ 2011/04/11 الصادرة عن المديرية العامة للأمولاك الوطنية.

بناء على المذكرة رقم 12305 بتاريخ 2011/12/19 الصادرة عن المديرية العامة للأمولاك الوطنية.

بناء على القرار الولائي رقم: 489 المؤرخ في 2012/07/25 المتضمن إنشاء المحيط الفلاحي لبلدية ادرار

بالمكان المسمى واد غزالة.



- بناء على قرار التقسيم رقم: 644 المؤرخ في 2012/11/04 المشهور بالمحافظة العقارية بإصدار بتاريخ 2012/11/05 مجلد 366 رقم: 52 ايداع رقم: 1338/28.
- بناء على شهادة الانتقاء الاولي رقم: 191 المؤرخة في 2012/09/09 المعدة من طرف السيد رئيس لجنة دائرة ادرار.
- بناء على دفتر الشروط رقم: 01.01.02.510.14 المؤرخ في 2014/02/04
- وبإقتراح من مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

نصر

تعيين المستفيد

يمنح الامتياز على قطعة الأرض الفلاحية المبينة ادناه لفائدة :

- السيد (ة) :
 - المولود (ة) : بادرار - ولاية ادرار.
 - ابن (ة) :
 - الساكن (ة) : - ولاية ادرار-
 - الحامل لبطاقة التعريف الوطني رقم: الصادرة بتاريخ: عن دائرة ادرار ولاية ادرار
 وهو من جنسية جزائرية .

تعيين العقار موضوع الامتياز

العقار: عبارة عن قطعة ارض بيضاء مساحتها: 04 هكتار تحمل رقم: 191 من قرار التقسيم المذكور اعلاه و التي تقع بالمكان المسمى واد غزالة بلدية ادرار دائرة ادرار ولاية ادرار. والمحددة في وثائق المسح ضمن القسم: 197 مجموع ملكية رقم: 983

أصل الملكية

إن قطعة الارض محل الامتياز تابعة للأملك الخاصة للدولة بموجب الدفتر العقاري رقم: 869 المشهور بالمحافظة العقارية بإصدار بتاريخ: 2012/10/30 مجلد: 366 رقم: 05 ايداع 1290/28.

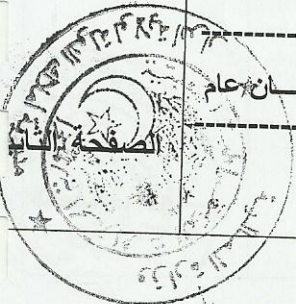
الاستعمال

تستعمل القطعة الارضية الممنوح عليها الامتياز في النشاط الفلاحي طبقا لدفتر الشروط الملحق بأصل هذا العقد ، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تستعمل في غير الغرض الموجهة إليه .

ثمن ومدة الامتياز

يمنح الامتياز مقابل دفع الأتاوى السنوية المنصوص عليها بالمادة 04 من القانون رقم 10 - 03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المشار إليه أعلاه ، من طرف المستفيد من هذا العقد إلى صندوق مفتشية أملاك الدولة لـ بادرار عند تاريخ كل استحقاق .

تحدد هذه الأتاوى طبقا أحكام المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010
 يمنح الامتياز لمدة أربعون (40) سنة قابلة للتجديد طبقا للمادة 4 من القانون رقم 10 - 03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المشار إليه أعلاه



الشروط والتكاليف تابع الملحق 4:

- طبقاً لأحكام المادة 15 من القانون رقم 10 - 03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المشار إليه أعلاه ، فإنه في حالة التنازل عن حق الامتياز يمكن للديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، ممارسة حق الشفعة طبقاً لأحكام التشريع المعمول به -----

- يعتبر صاحب الامتياز يعرف معرفة جيدة للأعباء والشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط الملحق بهذا العقد وأي إخلال ببند من بنوده يؤدي حتماً إلى فسخ الامتياز -----

- ينتفع المستفيد من الامتياز بالارتفاقات الايجابية ويتحمل الارتفاقات السلبية ، الظاهرة منها والخفية ، الدائمة والمنقطعة التي يمكن أن تثقل الأصل العقاري محل الامتياز ، إلا إذا تذرع ببعضها واعتذر عن الأخرى تحت مسؤوليته دون أي طعن ضد الدولة ودون أن يلتمس ضمان الدولة بأي حال من الأحوال ودون أن يمكن هذا الشرط أكثر من الحقوق الناتجة عن القانون أو السندات الشرعية غير المتقدمة سواء للمستفيد من الامتياز أو لغيره

النظام القانوني للمستفيد من حق الامتياز

يكتسب المستفيد من الامتياز الأهلية القانونية الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد طبقاً لأحكام القانون المدني -----

الإشهار

يشهر هذا العقد بالمحافظة العقارية بإدارة

المصاريف

يعفى هذا العقد من جميع مصاريف إجراءات الإعداد والتسجيل والشهر العقاري طبقاً للمادة 8 من رقم 10 - 03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المشار إليه أعلاه -----

التصريح

حرر هذا العقد من أصل واحد ونسختين سلمت إحداهما للمحافظة العقارية والأخرى للمستفيد من الامتياز بعد الاطلاع والتوقيع عليها من طرف مدير أملاك الدولة -----

مشطوبة على أنها ملغية

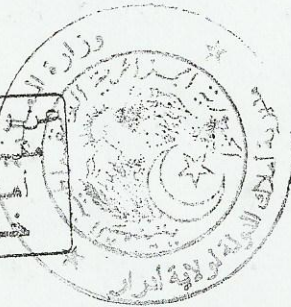
السطور الكاملة : لا شيء

البياض : ٨٤ ورق

الأرقام : لا شيء

مدير أملاك الدولة

مدير أملاك الدولة
خطوطي عبد الرحمان



صاحب الامتياز

بند

مكتب :

التسجيل في : 30 12 1 82 م

الحقوق المحصلة : معفى .

وصل رقم 16547 صفحة 87 حجم 13

مقتش التسجيل :



مجاناً

أيداع رقم : 518 / 37

في شهره بالحفاظة الترخيص

بأعداد

صاريح : كره جانبي 16م

بجولة : 487 رقم : 76

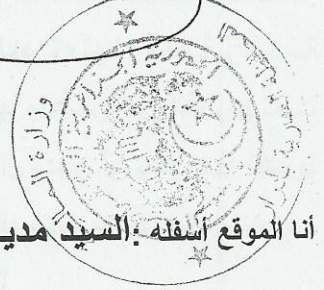
بلغ مصلم وقتها للتفصيل المقابر

مجاناً

الحفاظة السقري بادرار

وادي بلقاسم

شهادة المقارنة



أنا الموقع أسفله : السيد مدير أملاك الدولة لولاية : ادرار

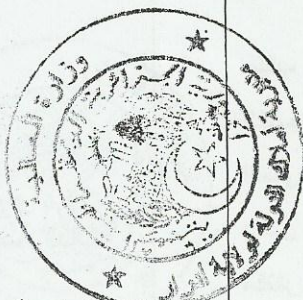
أشهد أن هذه النسخة صورة مراجعة ومطابقة للأصل المعد للحصول على تأشيرة وأشهد أيضا على صحة البيانات المدونة ضمن هذا العقد وأن الأطراف المذكورة في هذه الوثيقة كما هي مبين تحت الأسماء من جنسية جزائرية .

حرر بادرار يوم 30.12.2014

مدير أملاك الدولة لولاية ادرار



عن وزير المصنعة ونسفةويست من
مكتسبة في ادرار
شاهي عبيد الرحمن



تابع الملحق 5 المادة الأولى

الهدف

يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد أعباء وشروط الامتياز على الأراضي الفلاحية والأملاك السطحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المنصوص عليه في أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة بين:

المستثمر صاحب الامتياز

اسم ولقب وانتساب:

تاريخ ومكان الميلاد:

عنوان صاحب الامتياز:

و

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ممثلا ب السيد: بن شهيدة جلول

مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية: أدرار

المادة 2

حقوق المستثمر صاحب الامتياز

للمستثمر صاحب الامتياز الحق في:

- الاستغلال الحر للأراضي الممنوحة له لأغراض فلاحية؛
- القيام بكل تهيئة و/أو بناء ضروريين لاستغلال أفضل للأراضي، مع مراعاة استيفاء الإجراءات التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في هذا المجال، بعد ترخيص مسبق من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يعلم إدارة أملاك الدولة بذلك؛
- رهن الحق العقاري الذي يمنحه إياه الامتياز كضمان للقروض التي يمكن أن يتحصل عليها لدى هيئات القرض لتمويل نشاطاته في إطار المستثمرة الفلاحية. ويشمل الرهن أيضا البنائات الممكن تشييدها؛

- تجديد الامتياز، بناء على طلب يقدم للديوان الوطني للأراضي الفلاحية سنة قبل تاريخ انتهائه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- طلب الفسخ المسبق للامتياز بواسطة إشعار بسنة واحدة على الأقل.

المادة 3

التزامات المستثمر صاحب الامتياز

زيادة على الالتزامات الملقاة على عاتق كل مستثمر فلاحى بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، فإن صاحب الامتياز:

- يفترض فيه أن يكون مطلعاً على قوام الأملاك الممنوحة له؛
- يتوجب عليه إثمار الأراضي الممنوحة له
- علاوة عن ذلك، يتعهد صاحب الامتياز بما يأتي:
- إدارة مباشرة وشخصية للمستثمرة؛

تابع للمرفق: 5

- الاعتناء بالأراضي الممنوحة والعمل على إثمارها؛
- المحافظة على الوجهة الفلاحية للأراضي؛
- ألا يستعمل مباني المستثمرة إلا من أجل أهداف ذات صلة بالنشاطات الفلاحية؛
- عدم تأجير الأراضي والأملاك السطحية المقامة فيها من الباطن؛
- التصريح بكل اتفاقات الشراكة التي يبرمها أو يلغونها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دفع مبالغ الإتاوة السنوية المستحقة للامتياز عند حلول آجالها؛
- سداد الرسوم والمصاريف الأخرى التي يمكن أن تخضع لها الأملاك طيلة مدة الامتياز؛
- إعلام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في كل وقت بكل حدث يمكن أن يؤثر على أملاك المستثمرة.

المادة 4

الرقابة من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

دون الإخلال بالمراقبات الأخرى الممارسة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، يمكن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية أن يمارس الرقابة على المستثمرة الفلاحية في كل وقت للتأكد من مطابقة النشاطات المقامة عليها مع بنود دفتر الشروط هذا.

يلتزم المستثمر صاحب الامتياز، أثناء عمليات الرقابة، أن يقدم مساعدته لأعوان الرقابة بأن يسهل لهم الدخول إلى المستثمرة وأن يزودهم بكل المعلومات و/أو الوثائق المطلوبة.

المادة 5

مدة الامتياز وسريان مفعوله وتجديده

تحدد مدة الامتياز الممنوح بـ..... أربعون (40) سنة.....

يسري مفعول الامتياز ابتداء من تاريخ نشر عقد الامتياز في المحافظة العقارية.

تعاد جميع الأملاك الممنوحة التي يحوزها المستثمر صاحب الامتياز، إذا لم تجدد مدة الامتياز بعد انقضاء أجلها المقرر، إلى الأملاك الخاصة للدولة.

المادة 6

قوام الأملاك الممنوحة

- مساحة الوعاء العقاري الممنوح:..... خمسة (05) هكتار.....

المسقي منه:...../.....

- قوام الأملاك السطحية بما فيها المحلات ذات الاستعمال السكني:

...../.....

- الإحداثيات الجغرافية للوعاء العقاري مطابقة لمخطط مسح الأراضي المرفق بملحق دفتر الشروط هذا.

يأتي الفسخ الإداري بمبادرة من الإدارة عندما لا يحترم المستثمر صاحب الامتياز التزاماته، لاسيما بسبب الإخلالات الآتية:

- عدم استغلال الأراضي الممنوحة طيلة مدة سنة واحدة؛
- تغيير الوجهة الفلاحية للأراضي و/أو الأملاك السطحية الممنوحة؛
- البناء في الأراضي بدون رخصة من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- التأجير من الباطن للأراضي والأملاك السطحية؛
- عدم دفع الإتاوة بعد أجلين (2) متتاليين وبعد إعدارين (2) غير مثيرين؛
- التصريح الكاذب وعدم التصريح باتفاقات الشراكة أو التنازل عن حق الامتياز؛
- غياب الإدارة المباشرة والشخصية للمستثمرة.

يترتب عن فسخ الامتياز أيلولة جميع الأملاك بما فيها المحلات المستعملة للسكن إلى الدولة، ويعطي الحق، بالنسبة للأملاك السطحية، في تعويض تحدده إدارة أملاك الدولة مع طرح 10 % كتعويض عن الأضرار في حالة إخلال المستثمر صاحب الامتياز بالتزاماته. يقبل مبلغ هذا التعويض الطعن أمام الجهة القضائية المختصة.

تحسب الامتيازات والرهون المحتملة التي تنقل المستثمرة في مبلغ التعويض.

المادة 8

نهاية الامتياز

يمكن أن يتم إنهاء الامتياز طبقا:

- عند انقضاء مدة الامتياز القانونية في حالة عدم تجديدها؛
- بطلب من صاحب الامتياز قبل انقضاء مدة الامتياز؛
- بعد إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته بعد معاينتها من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

المادة 9

الشروط المالية للامتياز

يمنح الامتياز مقابل دفع إتاوة سنوية تحدد طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. تدفع الإتاوة في أقساط في آجالها إلى صندوق مفتشية أملاك الدولة المختصة إقليميا. يرسل المستثمر صاحب الامتياز دوريا إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية التبريرات المتعلقة بدفع الإتاوات. يؤدي عدم دفع الإتاوة إلى الفسخ الإداري للامتياز.

حرر بـ في

تم الاطلاع والمصادقة عليه

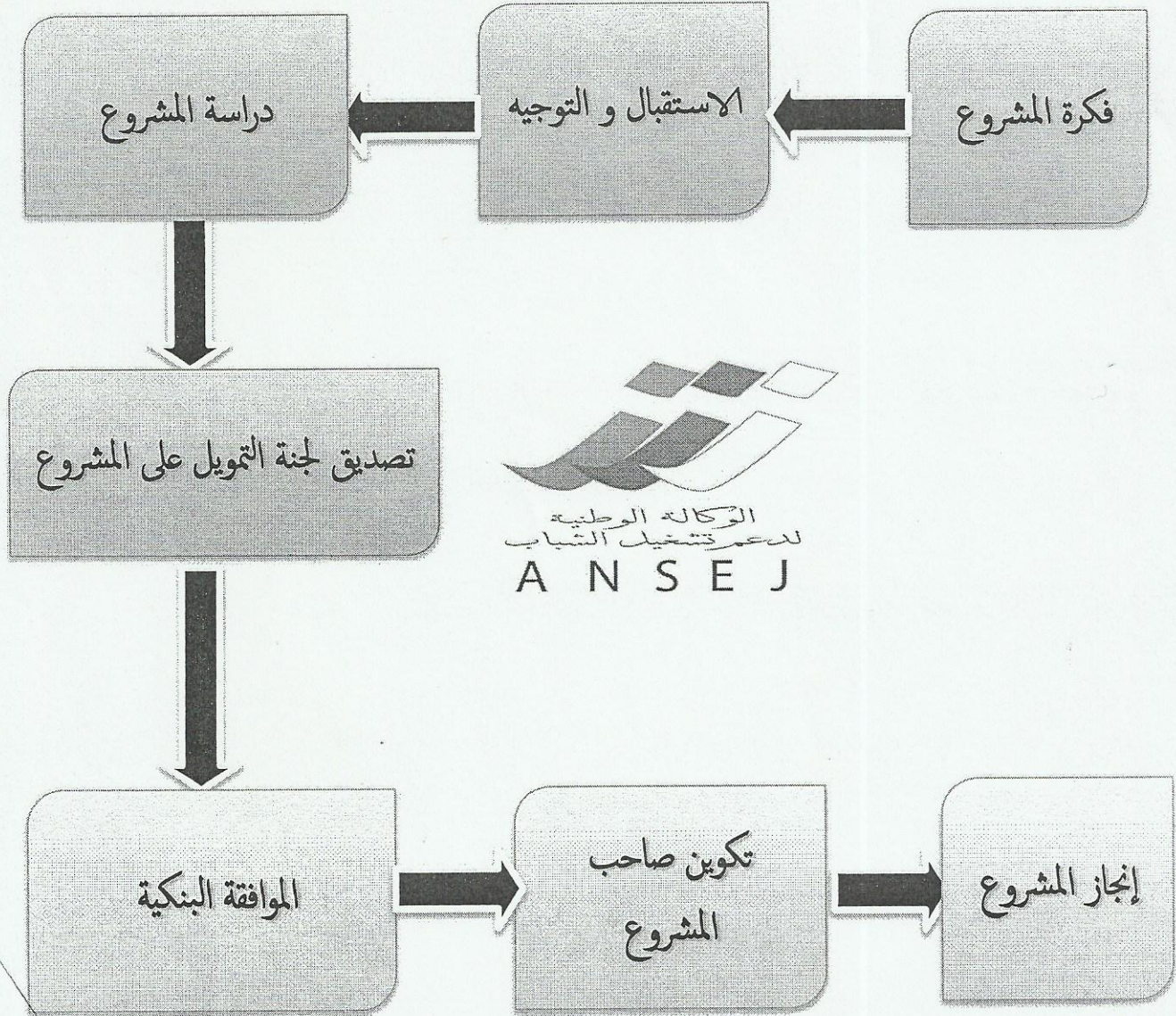
المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية

توقيع المستثمر صاحب الامتياز

ANSEJ

الملحق : 6

مسار عملية المرافقة



بن سعيد عو سله - ١٩٨٧

أنشئ مؤسستك

هو الصيغة العربية (الجزائر)

لبرنامج CREE باللغة الفرنسية.

برنامج CREE هو نسخة معدلة عن برنامج

"SIYB" باللغة الانجليزية

Start and improve your business



غير قابل للبيع

للحق: 7

دراسة الجدوى

هذه الوثيقة البيداغوجية هي طبعة لبرنامج "أنشئ مؤسستك" - الجزائر -
الإعداد و الطباعة: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف
تمت ترجمة هذه الوثيقة بالتعاون مع شبكة المكونين المعتمدين لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر.

رئيس اللجنة الوطنية للتعريب: السيد شكري بن زعرور

أعضاء لجنة التعريب: السيدات و السادة: بن زعرور شكري، جغيم أمال، حشاني عبد القادر، سعدي ميلود، بن يوسف محمد، تيكالين محمد، بوعام كمال الدين، رمضان إسماعيل، علي بوحמיד، برايح سليمان، كرديد عبد الحق، هرمة وسيلة، خلاف صارة، لازلي حميدة، دليل سوامي، ميمون باوية، بلحوت فتيحة، غانم سعاد.

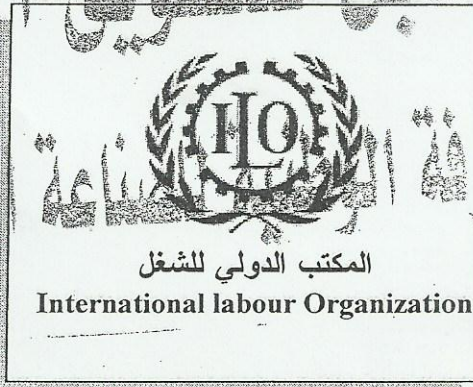
الكاركاتور: غرفة مستغانم للصناعة التقليدية و الحرف

التدقيق اللغوي: مؤسسة اليامين كوم للإعلام

مراجعة التدقيق اللغوي: السيد بن زعرور شكري

غير قابل للتسويق إلا بإذن رسمي

من الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف



5.....	الفهرس
7.....	ملخص
8.....	1. فكرة المؤسسة
9.....	1.2 دراسة السوق وتجزئاته
10.....	2.2 مخطط التسويق
11.....	3.2 مخطط التسويق
12.....	4.2 مخطط التسويق
13.....	5.2 مخطط التسويق
14.....	3. المخطط الشهري للمبيعات
15.....	4.1 مخطط إنتاج المنتج 1 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
16.....	4.2 مخطط إنتاج المنتج 2 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
17.....	4.3 مخطط إنتاج المنتج 3 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
18.....	4.4 مخطط إنتاج المنتج 4 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
19.....	4.5 مخطط الإنتاج لجميع المنتجات (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
20.....	4.6 مخطط الإنتاج لكل المنتجات (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
21.....	4.7 مخطط الشراء (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
22.....	5.1 إحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية وتكاليفها
23.....	5.2 الهيكل التنظيمي
24.....	6.1 إستثمار الإهلاك 1 و 2 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
25.....	6.1 إستثمار الإهلاك 3 و 4 (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
26.....	6.2 الإستثمار و الإهلاك (السنة الأولى)
27.....	6.3 مخطط تسديد القروض
28.....	7.1 التكاليف المختلفة للمؤسسة (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
29.....	7.2 حساب الإستغلال التقديري (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
30.....	7.3 إستثمار الرسم على القيمة المضافة
31.....	7.4 مخطط الخزينة (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
32.....	8. تقدير تكلفة الإنتاج (الرسم على القيمة المضافة غير مدمج)
33.....	1.9 رأس المال الإبتدائي الضروري
34.....	2.9 مصادر رأس المال الإبتدائي
35.....	3.9 ميزانية بسيطة
36.....	1.10 الشكل القانوني للمؤسسة
37.....	2.10 مسؤوليات قانونية

إنشاء مؤسسة مصغرة التمويل الثنائي

الملحق: 8

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 2

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	قيمة الاستثمار
72 %	28 %	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المستوى 1

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	قيمة الاستثمار
71 %	29 %	حتى 5.000.000 دج

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوسنة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزائرية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي



08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

Création micro-entreprise avec financement

MIXTE

Le montage financier

Le montage financier dans la formule de financement mixte est constitué de :

- 1 - L'apport personnel du jeune promoteur
- 2 - Un prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR)

Structure financière du financement mixte

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
Jusqu'à 5.000.000DA	29%	71 %

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28 %	72 %

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro-entreprises.

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions; (Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et les zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation; (Pour une période de trois (03) ans à partir du démarrage de l'activité ou six (06) ans pour zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU), la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

- 70 % durant la première année d'imposition
- 50 % durant la deuxième année d'imposition
- 25 % durant la troisième année d'imposition

Siège sociale : 08, Rue Arezki Benbouzid
-El Annassers- Alger

Tel : 021.67.82.35/021.67.82.36

Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz



إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

الملحق 9

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- 3- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 2

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	قيمة الاستثمار
70 %	2 %	28 %	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المستوى 1

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	قيمة الاستثمار
70 %	1 %	29 %	حتى 5.000.000 دج

ب- في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات. (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الإستغلال.
- (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

- تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...)
- لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.



08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

Création micro-entreprise avec financement

TRIANGULAIRE

Le financement triangulaire

Le financement triangulaire est un financement dit(tripartite) qui engage le promoteur, la banque et l'ANSEJ, ce type de financement est constitué comme suit :

- 1- L'apport personnel des jeunes promoteurs.
- 2- Le prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR).
- 3- Le crédit bancaire dont les intérêts sont bonifiés à 100% et qui est garanti par le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risques/ Crédits Jeunes Promoteurs.

La structure financière du financement triangulaire

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
Jusqu'à 5.000.000DA	29%	1%	70%

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28%	2%	70%

La bonification des taux d'intérêts

La bonification du taux d'intérêt du crédit bancaire est de 100% pour tous les secteurs d'activités (taux d'intérêt 0%).

Aides financières

Trois autres PNR supplémentaires sont accordés aux jeunes promoteurs:

- PNR **véhicule-atelier** =500.000 DA pour les diplômés de la formation professionnelle .
- PNR **loyer jusqu'à** 500.000 DA d'aide au loyer .
- PNR **cabinet groupé** jusqu'à 1000.000 DA d'aide au loyer pour les universitaires (médecins, avocats...) pour la création de cabinets groupés .

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions.
(Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et zones spécifiques , et dix (10) ans pour le sud)
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation.

(Pour une période de trois (03) ans , ou six (06) ans pour les zones spécifiques , et 10ans pour le sud)

- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU) , la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

- 70 % durant la première année d'imposition
- 50 % durant la deuxième année d'imposition
- 25 % durant la troisième année d'imposition



EURL FARAHIDI MATERIAL AGRICOLE ET TRAVAUX

تجارة بالجملة لعتاد الفلاحة والري والأدوية والبذور وتغذية الانعام والاشغال المختلفة

شركة ذات الشخص الواحد والمسؤلية المحدودة

RCN° 01/00-0882827/B/14 NIS : 001401219003556 ARTn° 012111083183

B.A.D.R 003-00252-300274300087

TEL - 0662653728

FAX - 049965410

FACTURE PROFORMAT N° 153/2016

الرقم: 153

Objet : Instalation des Materiels d'un risaeu

goutte à goutte de 1ha à la Parcelle (Palmier Dattier)

Doit :

W Adrar

ADRAR LE 29/02/2016

N°	DESIGNATION	U	QUT	P.U HT	MONTANT HT
01	Tube PEBD Ø 63	ML	200	250,00	50 000,00
02	Tube PEBD Ø 20/27	ML	200	40,00	8 000,00
03	micro tube Ø 06 mm	ML	1200	15,00	18 000,00
04	Tétine cannelle	U	1200	26,00	31 200,00
05	Goutteur Turbulent	U	90	22,69	2 042,28
06	Colier de Prise en charge Ø 20/27	U	120	270,00	32 400,00
07	TUBE PEBD Ø 80	ML	2	250,00	500,00
08	REDUCTION Ø 80 / Ø 60	U	1	450,00	450,00
09	Vanne de sécurité Ø 80	U	5	1 400,00	7 000,00
10	monchette Ø 60	U	10	250,00	2 500,00
11	T Ø 63	U	10	500,00	5 000,00
12	Vanne de sécurité Ø 63	U	2	900,00	1 800,00
13	Bouchon Ø 63	U	12	180,00	2 160,00
14	Bouchon Ø 20/27	U	120	38,00	4 560,00
15	frais de pose et instalation	ha	1	10 000,00	10 000,00

Montant en HT 175 612,28

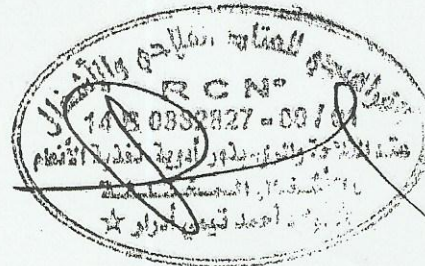
TVA 17% 29 854,09

Montant en T.T.C 205 466,37

Arrété la présente Facture à la somme de:

deux cent cinq mille, quatre cent soixante six Dinar Algérien et 37 Cts

SIGNATURE



EURL FARAHIDI MATERIAL AGRICOLE ET TRAVAUX

تجارة بالجملة لعتاد الفلاحة والري والأدوية والبيذور وتغذية الانعام والاشغال المختلفة

RCN°

شركة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة

01/00-0882827/B/14 NIS : 001401219003556 ARTn° 012111083183

B.A.D.R 003-00252-300274300087

TEL - 0662653728

FAX - 049965410

FACTURE PROFORMA N°148/2016

تابع للحق 10:

DOIT/

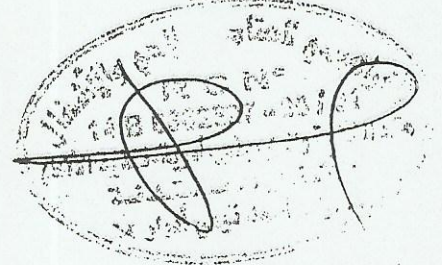
(W) ADRAR

Adrar le 29/02/2016

N°	DESIGNATION	U	Qte.	P U	MONTANT
1	filme plastique	KG	150	300,00	45 000,00
2	file galvanisé	KG	180	450,00	81 000,00
3	MONTAGE TUNNEL	U	3	20 000,00	60 000,00
4	TENIDEUR	U	84	250,00	21 000,00
5	Serres tunnel	U	3	160 000,00	480 000,00
MONTANT HT					687 000,00
MONTANT TVA 17%					116 790,00
MONTANT TTC					803 790,00

Arreté la présente facture Proforma à la somme de :
huit cent trois mille, sept cent quatre-vingt dix DA

Le gerant





Tél: 049-36-57-05
Fax: 049-36-57-01
E.mail: toyota.adrar@gmail.com

TOYOTA ALGERIE

Client
Adresse
Téléphone

تاج للهاتف 10

Id.Fiscal
Art. Imp
R.C n°

:
:
:

Facture PROFORMA

NUMERO	DATE
21/16	20-03-2016

Référence	Désignation	PRIX UNITAIRE HT	Qté	Montant Total HT
GMX-PL3-CE	GRAN MAX	1,401,709.40	01	1,401,709.40

Modalité de paiement : 10% à la commande et le solde au dédouanement.
Garantie : 2 ans ou 100 000 Kms, un des deux paramètres atteints.
Validité de l'offre: 15 Jours à compter de la date de la commande
Délais de livraison : X à compter de la date de la commande

MONTANT HT	1,401,709.40
TVA17%	238,290.60
MONTANT TTC	1,640,000.00
TAXE	70,000.00
MONTANT TOTAL	1,710,000.00

Arrêté la présente facture proforma à la somme de :



NB : Notre société se réserve le droit de modifier les prix à la baisse ou la hausse, en fonction de la parité du dinars et de la réglementation douanière.

S.P.A au capital de 800 000 000 DA -RC : 00 B 0013467-Article: 16287101401- NIS 99316170001835.

10:00:00
AGENCE : ADRAR

FACTURE PROFORMA278/16
ASSURANCE
MULTIRISQU-E SERRS

AU NOM/

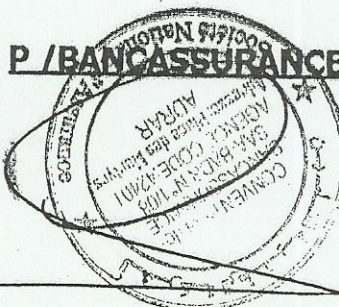
DRESSE :

W. ADRAR

803 790.00 DA

COUT D'ASSURANCE EN ACC :	16 325.86
MH	/
	/ DA
T.V.A 17 :	2 775.40 DA
CAT NAT	/ DA
FSI :	/ DA
AVT SUB	98.50/ DA
TIMBRE	40.00 DA
RCV	/ DA
TOTAL D'ASSURANCE EN TTC/	19 239.76 DA

FAIT A ADRAR 29/02/2016



ANGEM

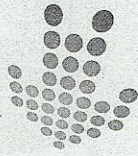
شراء مواد أولية

كافة المواد الأولية لا تتمدى

100 000 دج

250 000 دج*

*(على مستوى ولايات الجنوب)



قرض ممنوح
من الوكالة

تمويل ثلاثي

كافة المشروع لا تتمدى

1 000 000 دج

مساهمة شخصية

%1

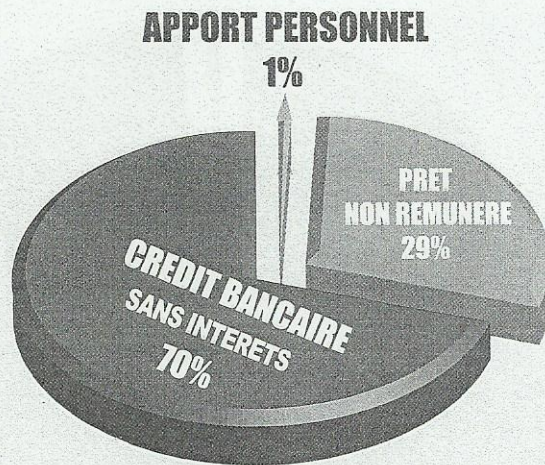


7 FORMES DE FINANCEMENT DU MICRO CRÉDIT

FINANCEMENT TRIANGULAIRE

Le coût du projet ne saurait dépasser

● 1 000 000 DA



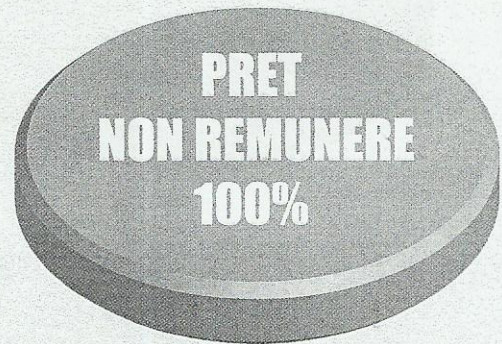
ACHAT DE MATIERES PREMIERES

Le coût des matières premières
ne saurait dépasser

● 100 000 DA

● 250 000 DA*

*(Au niveau des wilayas du sud)



Prêt octroyé par l'agence

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Coordination de la Wilaya de: ADRAR
Cellule d'accompagnement de : ADRAR

12 ج 10

RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom : SIDAMOR MOKHTARIA
Adresse : CITE ELHATTABA ADRAR
Tél. : 0
N° du dossier 920 / 2016
Date de dépôt du dossier : 22-06-2016
Type de financement : TRIANGULAIRE
Activité projetée : ESTHETIQUE

0

A N 927

Visa et Cachet de l'accompagnateur

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Coordination de la Wilaya de: ADRAR
Cellule d'accompagnement de : ADRAR

RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom : SIDAMOR MOKHTARIA
Adresse : CITE ELHATTABA ADRAR
Tél. : 0
N° du dossier 920 2014
Date de dépôt du dossier : 22-06-2016
Type de financement : TRIANGULAIRE
Activité projetée : ESTHETIQUE

Visa et Cachet de l'accompagnateur

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT

Direction d'Agence de la wilaya : ADRAR
Cellule d'Accompagnement de : ADRAR

تابع للملاحق 12

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE PROJET

INTITULE DU PROJET: ESTHETIQUE
FORME JURIDIQUE : PERSONNE PHYSIQUE

I- Identification du promoteur:

- Nom:
- Nom de jenne fille: #REF!
- Prenom:
- Né(e) le: 30/7/1974 à BAB ELOUAD ALGER
- Fils (fille) de : SALLAH et de : BENKOUR KNOUN ANISSA
- Situation de famille : DIVORCE
- Adresse personnelle: CITE ELHATTABA ADRAR
- Diplôme (s) ou experience : , Attestation de formation (ESTHETIQUE)
- Identifiant 160502424197407302

II -Présentation du projet :

1-Généralités sur le projet :

a)- Branche d'activité (secteur) :

SERVICES

b)-Localisation du projet :

a domicile

c)-Etat et délai de réalisation :

- d)-Aides : PRÊT NON REMINERE ANGEM
L'ASSISTANCE TECHNIQUE, LE CONSEIL, L'ACCOMPANEMENT ET LE SUIVI
APPORTES PAR L'ANGEM A TITRE GRACIEUX
CREDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE A : 100

e)-Impact du projet sur le plan économique :

Création des micro entreprise et postes de l'emploi

f)-Impact du projet sur l'environnement :

-Nombre d'emplois créés : 01

II- PRODUIT ET MARCHE :

a) Le produit :

1. Description précise du produit :
Trensport des voyageur et les particuliers

تاجع للملاحق 12

b)Le marché :

Clientèle ciblée : 60

Nombre de clients potentiels : 90 /90

Existence de concurrents directs dans votre localité :Non : Oui: X

Estimez leur nombre : 01

III –POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX

a)-Objectifs commerciaux :
atteindre les chiffres d'affaires prévisionnels, rembourser les emprunts contractes dans les délais convenus

c)-Chiffres d'affaires prévisionnels annuel :

DA

les éléments	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
capacité de production /jour	75	76	77	78	79
Nombre de jour /an	360	360	360	360	360
taux de production espéré	70%	70%	70%	70%	70%
nombre de produits	18900	19156	19411	19667	19923
Prix Vente	50.00	50.00	50.00	50.00	50.00
chiffre d'affaire ()	945,000.00	957,782.40	970,569.60	983,361.60	996,158.40
capacité de production /ans	00	00	00	00	00
Prix Vente	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
chiffre d'affaire().	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
chiffre d'affaire total	945,000.00	957,782.40	970,569.60	983,361.60	996,158.40

IV –MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION

a)-Moyens humains :

01

b)-Matériel d'exploitation :

				Montant TVA		
				Taux	Montant	
EQUIPEMENT	01	709,020.04	709,020.04	0%	0.00	709,020.04
FOND DE ROULEMENT	00	0.00	0.00	0%	0.00	0.00
Total			709,020.04		0.00	709,020.04

c)-Fournisseurs : SARL EL WISSAL SHOPPING

d)-Sous traitants :

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS - PREVISIONNELS

N°	DESIGNATION DES COMPTES	4eme ANNEE		5eme ANNEE		6eme ANNEE	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises						
60	Marchandises consommées						
80	MARGE BRUTE						
80	Marge brute						
71	Production vendue		983,361.60		996,158.40		1,003,828.82
74	Prestations fournies						
61	Mat/Fournitures consommées	199,389.13		219,328.05			
610	Fournitures cosmétiques	188,741.13		207,615.25		228,376.77	
611	Fourniture Electricité	0.00		0.00		0.00	
612	Fourniture pharmaceutique	10,648.00		11,712.80		12,884.08	
62	Services	127,776.00		140,553.60			
621	Loyer	47,916.00		52,707.60		57,978.36	
622	Autre services	79,860.00		87,846.00		96,630.60	
83	VALEUR AJOUTEE		656,196.47		636,276.75		1,003,828.82
83	Valeur ajoutée		656,196.47		636,276.75		1,003,828.82
77	Produits divers						
63	Frais de personnel	145,345.20		159,879.72		175,867.69	
635	Cotisations sociales	14,374.80		15,812.28		17,393.51	
64	Impôts et taxes	19,667.23		19,923.17		20,076.58	
641	Taxe sur l'activité professionnelle	0.00		0.00		0.00	
648	Autre droits, impôt et taxe	0.00		0.00		0.00	
65	Frais financiers	1,418.06		1,134.45		850.84	
66	Frais divers	18,259.90		18,259.90		18,259.90	
68	Dol.Aux amort et provisions	141,804.01		141,804.01		141,804.01	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		315,327.26		279,463.23		629,576.30
79	Produits Hors exploitation						
69	Charges Hors exploitation						
84	RESULTAT HORS D'EXPL		0.00		0.00		0.00
83	Resultat d'exploitation		315,327.26		279,463.23		629,576.30
84	Resultat hors d'exploitation		0.00		0.00		0.00
890	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		315,327.26		629,576.30		629,576.30
889	Impôts sur les bénéfices		47,299.09		94,436.44		94,436.44
88	RESULTAT NET		268,028.17		535,139.85		535,139.85
	Cach flow		409,832.18		676,943.86		676,943.86
	Cach flow Cumulés		1,787,777.83		2,464,721.69		3,141,665.55

تابع للملاحق ١٢

TABEAU DES COMPTES DE RESULTATS - PREVISIONNELS

N°	DESIGNATION DES COMPTES	7eme ANNEE		8eme ANNEE	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises				
60	Marchandises consommées				
80	MARGE BRUTE				
80	Marge brute				
71	Production vendue		1,011,558.30		1,019,347.30
74	Prestations fournies				
61	Mat/Fournitures consommées			291,925.63	
610	Fournitures cosmétiques	251,214.45		276,335.90	
611	Fourniture Electricité	0.00		0.00	
612	Fourniture pharmaceutique	14,172.49		15,589.74	
62	Services			187,076.84	
621	Loyer	63,776.20		70,153.82	
622	Autre services	106,293.66		116,923.03	
83	VALEUR AJOUTEE		1,011,558.30		540,344.83
83	Valeur ajoutée		1,011,558.30		540,344.83
77	Produits divers				
63	Frais de personnel	193,454.46		212,799.91	
635	Cotisations sociales	19,132.86		21,046.14	
64	Impôts et taxes	20,231.17		20,386.95	
641	Taxe sur l'activité professionnelle	0.00		0.00	
648	Autre droits, impôt et taxe	0.00		0.00	
65	Frais financiers	567.22		283.61	
66	Frais divers	18,259.90		18,259.90	
68	Dot.Aux amort et provisions	141,804.01		141,804.01	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	0.00	618,108.68		125,764.31
79	Produits Hors exploitation				
69	Charges Hors exploitation				
84	RESULTAT HORS D'EXPL		0.00		0.00
83	Resultat d'exploitation		618,108.68		125,764.31
84	Resultat hors d'exploitation		0.00		0.00
890	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		618,108.68		125,764.31
889	Impôts sur les bénéfices		92,716.30		18,864.65
88	RESULTAT NET		525,392.38		106,899.66
	Cach flow		667,196.39		248,703.67
	Cach flow Cumulés		3,808,861.94		4,057,565.61

تابع للملاحق 12

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
- Frais Préliminaires	51,400.28	1-FONDS PROPRES	
- Equipements de production	709,020.04	- Apports personnel	23,088.18
-		-	
3-STOKS		-	
- Matières Premières	0.00	5- DETTES D'INVESTISSEMENT	
- Marchandises			
4- CREANCES		- Emprunts Bancaires	521,345.96
- Banque	0.00	- Autres Emprunts (ANGEM)	215,986.18
- CAISSE		-	
TOTAL	760,420.32	TOTAL	760,420.32

الكامل 12

تابع

CNAC

13 6 16

SOMMAIRE

LE PROJET DE CREATION

- 1- LE PROMOTEUR
- 2- LE PROJET
- 3- LE MARCHE
- 4- ASPECTS TECHNIQUES DU PROJET

L'ETUDE PREVISIONNELLE

- 6- LA STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT
- 7- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET
- 8- AMORTISSEMENT
- 9- CHARGES D'EXPLOITATION
- 10- DETERMINATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES
- 11- TCR-PREVISIONNEL
- 12- BILAN D'OUVERTURE
- 13- BILANS PREVISIONNELS SUR 05 ANS

CNAK

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

تابع ملحق 13

Dossier de crédit : XXXX

Activité : Agriculture

Domiciliation : RAYAT SBAA ADRAR

N° Compte : 252 704930 300

Note au Comité de Trésorerie et de Crédit

Direction Générale	
DGA / Engagements	
Direction Centrale	
Groupe Régional d'Exploitation	

**Mettre une croix dans la cellule appropriée*

Objet de la demande :

Aquisition des équipements agricoles

Date :

Jr	Mois	Année
25	06	2013

2 - Situation des engagements

Date Extraction donnée

23-04-2013

2.1. Dernière autorisation	Date	Unité Monétaire: DA	
Type de prêt	Montant	Validité	Organe décision

Commentaire :

2.2. Situation des engagements

Unité Monétaire: DA

Intitulé	Série	Montant	Échéance
1. Crédits à court terme :			
2. Crédits à moyen et long terme :			
3. Crédits rééch. ou restructurés (*)	CAUTION DE BONNE EXECUTION DE DA 150.000,00		
4. Crédits par signature :			
5. Crédits impayés :			
6. Autres séries (**)			

(*) Y compris les intérêts rééchelonnés

(**) Prorogation d'impayés, CEAR

2.3. Manchette d'engagements

Unité Monétaire: DA

Récap. des engagements	Positions débitrices	Positions créditrices
Autres :		

Commentaire :

3. Situation des garanties

Date Extraction
23-04-2013

3.1. Garanties comptabilisées

Unité Monétaire: DA

Série	Intitulé	Valeur
	NEANT	

Commentaire :

3.2. Autres garanties et réserves détenues

Unité Monétaire: DA

Intitulé	Valeur
NEANT	

Commentaire :

3.3. Garanties et réserves non-bloquantes ou non recueillies

Unité Monétaire: DA

Intitulé	Valeur

Commentaire :

4 - Fiscalité de l'entreprise

Intitulé de la situation	Extrait de rôle	CNAS	CASNOS	CACOBATH
Numéro : NIF ou NIS*				
Apuré (e) *	31/03/2013	12/02/2013	31/12/2013	
Non apuré (e)*				
Daté (e) du	31-03-2013	12-02-2013	11-02-2013	
Montant de la dette (DA)				
Echéancier de remboursement				
allant du :				
au :				
Périodicité de remboursement **				
Montant échéance à payer (DA)				

*mettre une croix dans la cellule appropriée

** Périodicité (Mensuelle, trimestrielle, semestrielle)

Commentaire :

5 - Moyens de l'entreprise

5.1. Moyens humains :

Unité Monétaire: KDA

Rubriques	NBR	Frais personnel par mois			Total par anné
EMPLOYES	27				

Commentaire :

Le projet de notre client peut créer des emplois de vingt sept personne.

5.2. Biens immeubles:

5.2.1. Terrains:

Unité Monétaire: KDA

Nature juridique (*)	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert désigné	Montant

Commentaire :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

5.2.2. Constructions :

Unité Monétaire: KDA

Nature juridique (*)	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert désigné	Montant

Commentaire :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

5.3. Biens meubles

Unité Monétaire: KDA

Nature	Année	Valeur	Valeur	Valeur
	d'acquisition	d'acquisition	Expertisée	Nette
Total		0	0	0

Commentaire :

9. Autres affaires identifiées

9.1. Engagements

Nom/ R. Sociale	Activité	Domiciliat Bancaire	Date		Garanties		
			Engagts		Échéance	Type	Valeur (KDA)
			Type prêt	Mts KDA			

Commentaire :

9.2. Consultation Centrales Risques et Impayés

Affaires du groupe	Centrale des risques			Centrale des impayés		
	Figure		Ne figure pas*	Figure		Ne figure pas*
	Type	Mts KDA		Classe	Mts KDA	

*mettre une croix dans la cellule appropriée

Commentaire :

9.3. Mouvements confiés

Unité Monétaire: DA

Affaires	N-2	N-1	N

Commentaire :

BUREAU DE ETUDE

14 ملحق

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

دودة
II

Bureau d'études et conseils agricole Adrar
(BECAA)

Wilaya de : *ADRAR*
Daira de : *Fenoughil*
Commune de : *Tamentit*

**ETUDE DE PROJET DE DEMANDE DE TERRE DE MISE
EN VALEUR (A.P.FA) à des superficies de
100ha**

Présentée par M: *AOUAD MILOUD*
Domicile à : *Cité Amrouche N° 30 (W) Saida*
Lieu du projet : *Plateau de Tamentit - Fenoughil W Adrar*

SOMMAIRE

Etude Economique

- 01 - OBJET DU PROJET
- 02 - DONNEES GENERALE DE PROJET
 - 02-01 -Identification de Bénéficiaire
 - 02-02-Identification de l'Exploitation
- 03 -PRESENTATION DE LA ZONE DU PROJET
 - 03-01- Délimitatin de la zone de Projet
 - 03-02- Etude Climatique
 - 03-03- Caractéristiques pédologiques
 - 03-04- Les ressources hydrologiques :
 - 03-05- Précision du Production de l'Exploitation
- 04 - ELEMENTS D'ACTIF CONCERNANT L'EXPLOITATION DE DEPART
- 05-Etude du Marché
- 06 - PRODUCTIONS VEGETALES
- 07 - PRODUCTIONS ANIMALES
- 08 - CHARGES DES EXPLOITATIONS
 - 08-01 - Les Charges Projet
 - 08-01-01 - Les Charges du Plan du Projet
 - 08-02 - Les Charges Cultural
 - 08-03 - Les Charges Animal
 - 08-04 - Les Charges Structural
- 09 - BILAN ESTIMATIVE D'EXPLOITATION
- 10 - RESULTAT FINALE DE PROJET
- 11 - TAUX DE REMBOURSEMENT DU CREDIT
- 12 - CONCLUSION

15 3 10

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

Bureau d'Etude
et Conseil Agricole
ADRAR

Présenté Par : BOUZIANE ABDELOUAHAB
Adresse : Cité 35 Habitants Porte 08 Commun Fenoughil - Adrar
Qualification : Concession

N°Dossier :

Date de dépôt :

**Etude Technico-économique de
demande de soutien
D'ADHESION AUX
PROGRAMMES DE
DEVELOPPEMENT AGRICOLE
DE SOUTIEN SUR LE FNDA**

étude I

Annee Agricole 2016/2017

Etude Economique

01-Descriptif sommaire du projet

Intensification de la production des Céréales à 50 ha Comprenant :

Fonçage d'un Forage Par Rotary à 150 ml , Equipement pompage de Forage et Equipement Groupe Electrogène

02- Identification de L'exploitant :

- Non et Prénom : **BOUZIANE ABDELOUAHAB**
- Adresse : **Cité 35 Habitants Porte 08 Commun Fenoughil - Adrar**
- Date et lieux de naissance : **28/10/1972 à Bechar**
- Qualification : **Concession**

03- Identification de L'exploitation :

- Adresse de : **Plateau Agricole N° 03 Tamest Fenoughil - Adrar**

- Forme Juridique : **Concession**

- Surface Agricole Totale (SAT) en Hectares : **50 ha**

- Surface Agricole Utile (SAU) en Hectares : **00 ha**

- Précision des produits Végétaux
et Animaux :

Végétaux : **Phoeniciculture 00 ha**

et les Cultures Intercalaires entre les palmiers dattes sont :

Orge et Blé Locale - **ha**
Cultures maraîchères **0 ha**
Cultures fourragères **0 ha**

- Nombre D'emploi projeté : **5** **3** Permanents

04-Eléments d'Actif concernant l'exploitation de départ

Objets	Valeurs estimées (surface, puissance, mètreage...)	Amortissement
Sous TOTAL des Biens Immeubles	6,253,450.00	104,224.17
Sous TOTAL des Biens meubles	4,155,814.39	394,496.15
TOTAL Globale	10,409,264.39	498,720.31

05-Pour les productions végétales

Production	Surface en ha	Rendement en Quintaux	Prix de vente unitaire	Subvention de Etat	Chiffre chiffre/ha	Chiffre chiffre/Culture
Palmier dattes	0.00	0.00	-		#DIV/0!	-
C Ble DUR	30.0	1200.0	6,000.00		240,000.00	7,200,000.00
Cultures f (Maïs)	0.000	0.00	-		#DIV/0!	-
Total				1,950,000.00		7,200,000.00

Les Chiffres d'affaires de Production Végétale + Subvention de L'Etat : **9,150,000.00**

06-Les Charges Culturel

Détail des Charges du Projet

N°	Type des Charges	Unité	Quantite	Montant
1	- Fonçage d'un Forage /Rotary	u	150.0	6,253,450.00
2	Equipement pompage d'un Forage	u	1	1,535,814.00
3	Equipement Groupe Electrogène	u	1	260,000.39
Total des Charges Projet				8,049,264.39

شماره حساب 15

Total des Charges Culturel

Production	Céréales	Palmiers dattes et arbre fruitiers	les Culture Existants Intercalaire	des Cultures en Champ (maïs)	Totaux
Surface en ha	30.00	0.00	0.00	0.00	30.00
Engrais/ha	816,930.00	-	-	-	816,930.00
Desherbage/ha	128,250.00	-	-	-	128,250.00
Semences/ha	156,000.00	-	-	-	156,000.00
Travaux entreprises	60,000.00	-	-	-	60,000.00
Eectricité					-
Carburant	10,800.00	-	-	-	10,800.00
MO saisonnière	-	-	-	-	-
Divers/ha	-	-	-	-	-
Total des charges /ha	1,171,980.00	-	-	-	1,171,980.00
Total des charges/culture				1,171,980.00	
MARGE BRUTE de Culture				7,978,020.00	

07-Pour les productions Animales

DESIGNATION(Animal) (type de chaptel)	Effectif	Effectif Vendu Dans l'année	P. U	Montant
Montant Total de production animales, Les Charges Animaux				-

Production	Effectif	Aliments et Traitement / tete	Divers/tête	Total/tête
Totoux	0	-	-	-
Total des charges Animale				-
MARGE BRUTE des Animaux				-

Marge brute de l'exploitation (Culture et Animal)

7,978,020.00

08-Les Charges Structurelles d'Exploitation

Montant

Carburant	-
Entretien du matériel	8,000.00
Amortissement	498,720.31
Salaires permanents	1,140,000.00
Charges sociale sur salaires	-
Charges Projet	8,049,264.39
Autres	-
Total des charges structurelles	9,912,984.70

10 - Conclusion Finale de Projet

Excédent Brut d'exploitation C'est le Revenu Net Disponible =	1,934,964.70-
	<i>en pourcentage</i>

Montant global du projet	8,049,264.39	
Subvention totale FNDA	1,950,000.00	;
Prêt Bancaire	-	0.0%
Autofinancement	6,099,264.39	76%

BADR

قروض الريفية



ملف قرض الريف:

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد أصلية.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.
- بطاقة أو شهادة فلاح.
- بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستمق.
- القوائم النمرودجية.
- بطاقة تعريفية للمستمق.
- دراسة تقنية - اقتصادية للمشروع.
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).
- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

النشاطات التي يشملها القرض الريف:

- مقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية والمساهمة من قانون التوجيه الفلاحي فان القرض الريف يوجه أساسا إلى ما يلي:
- الزراعة بنسب أنواعها (حبوب، خضر، فواكه).
 - تربية الدواجن.
 - تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي.
 - نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، فيدراليات أو وحدات مصالخ فلاحية.
 - وتحمل الخربة العمومية أعباء فوائده هذا القرض كاملة في حالة ما إذا إلتزم المستفيد منه بتسديده في آجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لا يجب أن يتجاوز ستة واحة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إطالة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض (06) أشهر أخرى.

الملاحق: 18

* تعريف القرض الريف:

يعد القرض الريف من أفضل السبل التي من خلالها حسنت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

ويعتبر القرض الريف قرض مومي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية



القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم « ANSEJ » « CNAC » « ANGEM »

* الملف المطلوب للاستفادة من هذا النوع من القروض:

يتقرب المستفيد من الهيئة المعنية (ANGEM, ANSEJ, CNAC) بـغرض اعداد الملف وإيداعه لديها والتي تقوم هي الأخرى بعرضه على لجنة انتقاء المشاريع ليتم إثرها تحويل ملف المعنى إلى البنك الذي تم اختياره في اجتماع اللجنة والذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم أن مجال اختصاصه الفلاحة والتنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بدراسة الملف ومنح الموافقة عليه كتابيا للمستفيد (في حالة ورود الملف خالي من أي عيب شكلي) في مدة لا تتجاوز (02) شهرين منذ تاريخ إيداعه لدى إحدى وكالاتنا المنتشرة عبر تراب ولاية أدرار ، حتى يتمكن المعنى من إتمام إجراءاته والاستفادة من القرض الموجه للمشروع محل الاستثمار.

* تحديد التنا*

* تدعيم سعر الفائدة:

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذه القروض بنسبة 75% إلى 90%

مدة القرض البنكي:
طويل الأجل:

مددت المدة من 05 سنوات إلى 08 سنوات من ضمنها مدة ارجاع (تأجيل) ثلاث سنوات (03)، لا يسدد خلالها المستفيد لأرأس المال ولا الفائدة.

وبنبدأ احتساب هذه المدة (08 سنوات) بعد حصول المعنى (ق) على آخر صك بنكي لإلتحاز مشروع.

ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية (ANGEM, CNAC, ANSEJ) بدون فوائد في مدة 05 سنوات تبدأ بعد انتهاء من تسديد القرض البنكي مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

* حدود مبالغ القرض:

بالنسبة للقروض في إطار ANSEJ و CNAC قامت الدولة بتحديد المدة إلى 08 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01% بالنسبة للمشاريع التي قيمتها لا تتجاوز 5 000 000 دج أما بالنسبة للمشاريع التي قيمتها ما بين 5 000 001 دج إلى 10 000 000 دج فنسبة المساهمة الشخصية هي 02% فقط.

وكذا الاستفادة من عدة امتيازات من أهمها الإعفاء الضريبي فيما يخص العتاد الممول.

أما بالنسبة للقروض ANGEM فقد قامت الدولة أيضا بتحديد المدة إلى 8 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01% بالنسبة للمشاريع التي قيمتها ما بين 100 000 دج إلى 1 000 000 دج مع الاستفادة من الإعفاء الضريبي على العتاد الممول.

في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية

مجمدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ » والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة « CNAC » والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر « ANGEM ».

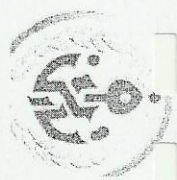
من أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك هي كالتالي :

- أشغال، تخصصير تهيئية وحماية الأراضي والغابات.

- تطوير السقي الفلاحي،
- إنشاء ، تجهيز و صمرنة المستثمرات الفلاحية، تربية الدواجن والبيوت البلاستيكية.
- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.

- الإنتاج الحرفي،
- نقل البردات والبضائع.
- التمويل بمعدات المطاعم، المحابر، صناعة الطوابق، صناعة المواد الغذائية..... الخ.
- التمويل بمعدات تعليب المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية.
- تمويل تربية الأسماك والصيد.
- صناعة المشروبات بكل أنواعها.
- صناعة التبغ.

قروض الاعتماد الإيجاري (خاص بالخبازين)



ملف قرض الاعتماد الإيجاري:

- طلب التمويل.
- عقد الملكية أو الإيجار الخاص بالحل للمارس فيه نشاط المحترق.
- الرخصة التجارية والشبه جائية (CNAS, CASNOS, EXTRAIT DE ROLE).
- نسخة من السجل التجاري مصدق عليها من طرف السجل التجاري.
- آخر ميزانية جائية أو التصريح الجائتي.
- جدول حسابات النتائج المتوقعة طيلة مدة القرض.
- الفاتورة النموذجية.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- فتح حساب بنكي للأشخاص الغير المتوطنين بكانتا.

*خصائص العئاد:

- ألا تتجاوز قدرته 30 KVA.
 - يجب أن يكون جديد و ضمان قدره 12 شهراً.
- الموردتين:
- إن بنك التلاحة والتنمية الريفية أمضى إتفاقية شراكة إلى حد الآن مع موردين اثنين تقط على المستوى الوطني (تجدون البيانات الخاصة بحما في البطاقة التعريفية للملحة).
- الضمانات المطلوبة:
- المشاركة بنسبة 10% من مبلغ الإجمالي للعئاد.
 - الكفالة التضامنية إذا تعلق الأمر بشخص معوي.
 - تعهد باحرام تسديد الاقساط.
 - تسجيل عقد الإيجار.
 - اكتتاب التأمين لدى الوكالات المختصة في هذا المجال مع تفويض المصرف وتكليفه بتأمين وإعادة تأمين العئاد.

*تعريف الاعتماد (القرض) الإيجاري الموجه لفئة ممارسي

نشاط المخزرة قصد اقتناء مولدات كهربائية:

الاعتماد (القرض) الإيجاري - *crédit leasing* - هو قرض طويل المدى يجمعه بنك التلاحة والتنمية الريفية بين أبدي عماسي بنشاط المخزرة بهدف لرفقتكم من أجل عماسية نشاطكم في أحسن الظروف المالية ولا سيما أثناء فترة الصيف المورف بطول مدته عمققتنا .

خصائص هذا الاعتماد الإيجاري:

- أ - المدة :
 - تتراوح مدته من 08 إلى 10 سنوات و مدة ارجاء راجيل أقصاها هي 12 شهراً أي عام واحد ونسبة عمولة تساري 07% مع إمكانية السماح بالتسديد المسبق .
- ب - مبلغ القرض:
 - مساهمة البنك في مبلغ العئاد هي 90% ومساهمة المئني تقدر ب: 10% على أن لا يتعدى مبلغ العئاد 1.000.000,00 (دج) (واحد مليون دينار جزائري أي مئة مليون سنتيم).
- ج - كفية التسديد:
 - تسديد القرض يكون بأقساط شهرية.

1 - Identification de l'entreprise

Date saisie
15-04-2010

Domiciliation actuelle :	ALE	GRE	N° Compte (Radical)	Dernier CRE	
	ADRAR252	ADRAR001	101621300		
F. juridique Nom & R. sociale :	Forme juridique	Nom & Raison sociale	Dénominat. Commerciale		
	EURL	KECHOUD Abdellah	ETP		
Secteur d'activité :	TRANSPORT				
Activité :	TRANSPORT DES PRODUITS PETROLIERES				
Classification professionnelle* :	Date du	Valable au			
Adresse fiscale (siège social) :	N° 01 CITE 04 LOGEMENTS ENSA W, D'ADRAR				
Localisation de l'unité :	ADRAR				
Registre de commerce N° :	01/00-0882658-B10	Délivré le :	18-08-2010		
N° Téléphone :		Fax :			
Date de création :	05-08-2010				
Date d'entrée en relation :	18-08-2010				
Date début d'activité :	18-08-2010				
Capital social :	500,000.00				
Associés et répartition capital :	Nom & Prénom	Âge	Qualité (*)	Parts sociales	%

Handwritten signature and initials

(*) Qualité : Gérant, Co-gérant, associé, actionnaire

Gérant / PDG :	Nom/prénom	Statut		
	OUMELGHIT TAYEB	P,PHESIQUE		
Pouvoirs gérant :	Etendus	Restreints	Nature	
			X	
Durée mandat :	Illimitée	Limitée	Du :	
	X		Au :	

*Mettre une croix dans la cellule appropriée

Observations :

٤٤٤

2 - Situation des engagements

Date Extraction donnée

2.1. Date dernière autorisation				U : DA
<i>Type de prêt</i>	<i>Montant</i>	<i>Validité</i>	<i>Organe décision</i>	

Observations :

2.2. Situation des engagements

U : DA

<i>Intitulé</i>	<i>Série</i>	<i>Montant</i>	<i>Échéance</i>
1. Crédits à court terme :	-	-	-
2. Crédits à moyen et long terme :	-	-	-
3. Crédits rééch. ou restructurés (*)	-	-	-
4. Crédits par signature :			
5. Crédits impayés :	-	-	-
6. Autres séries (**)	-	-	-

(*) Y compris les intérêts rééchelonnés
 (**) Prorogation d'impayés, CEAR

2.3. Manchette d'engagements

U : DA

<i>Récap. des engagements</i>	<i>Positions débitrices</i>	<i>Positions créditrices</i>
<u>Autres :</u>		

Observations :

3. Situation des garanties

Date Extraction

٤٢٤

3.1. Garanties comptabilisées

U : DA

Série	Intitulé	Valeur

Observations :

3.2. Autres garanties et réserves détenues

U : DA

Intitulé	Valeur
- Hypothèque d'un terrain d'une superficie de 20,000,00 M2	50,000,000,00 DA
- Engagement de gage du matériel roulant financé	75,090,912,00 DA

Observations :

NEANT

3.3. Garanties et réserves non-bloquantes ou non recueillies

U : DA

Intitulé	Valeur
- Gage du matériel roulant financé	
- DPMAR	

Observations :

NEANT

4 - Fiscalité de l'entreprise

Intitulé de la situation	Extrait de rôle	CNASAT	CASNOS	CACOBATH
Numéro : NIF ou NIS	001001019002075			
Apuré (e)	X		X	
Non apuré (e)				
Daté (e) du	19-08-2010		22-08-2010	
Montant de la dette				
Echéancier de remboursement				
allant du :				
au :				
Périodicité de remboursement				
Montant échéance à payer (DA)				

* Périodicité (Mensuelle, trimestrielle, semestrielle)

*mettre une croix dans la cellule appropriée

Observations :

LA SITUATION PRAFISCALE VERS LA CNAS EST ENCOURS D'ETUDE

5 - Moyens de l'entreprise

4145

5.1. Moyens humains :

U : KDA

Rubriques	Nbre	Salaire mensuel brut	Charges patronales	Σ F. Personnel
				au
Cadres	1	40,000,00		
Maitrise	10	32,000,00		
Exécution	4	18,000,00		
Total	15	90,000,00		

Observations :

NEANT

5.2. Biens immeubles:

5.2.1. Terrains:

U : KDA

Nature juridique	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert designé	Montant
- 01 Parc	17240 m2	Adrar		139,934,000.00
- 01 Parc	5 050 m2	Hassi Messaoud		47,525,000.00

Observations :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

neant

5.2.2. Constructions :

U : KDA

Nature juridique	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert designé	Montant
neant				

Observations :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

neant

5.3. Biens meubles

U : KDA

Nature	Année d'acquisition	Valeur d'acquisition	Valeur Expertisée	Valeur Nette
Total				

Observations :

6- Produits et services de l'entreprise

21 g. E

6.1. Principaux produits et services

Produits et services	Description	Part dans le CA	Dont % exporté
transport et livraison			

Observations :

Le produit consiste en la prise en charge du transport et la livraison avec citerne de produits hydrocarbures et sur toutes les distances

6.2. Déploiement de l'entreprise sur le marché

International	National	Régional	Local
	X		

*mettre une croix dans la cellule appropriée

Observations :

les prestations à réaliser sont identiques à celles existantes avec la SNTR et dans toutes les wilaya du pays

6.3. Partenaires commerciaux

Désignation	Etrangers	Nationaux	
		Publics	Privés
Fournisseurs		X	
Clients		X	X

Observations :

*mettre une croix dans la cellule appropriée

7- Consultation des centrales des risques et impayés

7.1. Autres domiciliations bancaires

Banques

ADRAR 252

7.2. Consultation Centrales des risques et des impayés

Client	Centrale des risques			Centrale des impayés		
	Figure		Ne figure pas	Figure		Ne figure pas
	Type	Mts MDA		Classe	Mts MDA	

Observations :

8. Chiffre d'affaires et Mouvements confiés

U : KDA

Exercice	N - 3	N - 2	N - 1	Exercice en cours
Mouvements confiés				
Chiffre d'affaires				
MCICA				

Observations :

9. Autres affaires indentifiées

20 25

9.1. Engagements

Date

U : KDA

Nom/ R. Sociale	Activité	Domiciliat . Bancaire	Engagts		Échéance	Garanties	
			Type prêt	Mts KDA		Type	Valeur

Observations :

NEANT

9.2. Consultation Centrales Risques et Impayés

U : KDA

Affaires du groupe	Centrale des risques			Centrale des impayés		
	Figure		Ne figure pas	Figure		Ne figure pas
	Type	Mts KDA		Classe	Mts MDA	

*mettre une croix dans la cellule appropriée

Observations :

9.3. Mouvements confiés

Affaires	N-2	N-1	N

Observations :

NEANT

10. Autres appréciations du Directeur :

ALE	X
-----	---

GRE	
-----	--

Il s'agit d'un projet très important qui s'inscrit dans un créneau d'activité qui cadre avec notre nomenclature .

Le promoteur est originaire de la localité ; connu par son sérieux ; issu d'une famille qui a prouvé sa réussite dans d'autres secteurs d'activité.

Vu la nature de projet ; nous considérons que l'existence de trois forages ; de l'extricité ; de l'expérience et l'accompagnement de l'état par les avantages accordés, constituent des facteurs très favorables

Il est à signaler que le promoteur propose des garanties réelles qui couvrent le concours bancaire sollicité.

À notre sens ce projet réunit toutes les conditions de réussite.

**mettre une croix dans la cellule appropriée.*

Date : 28-05-2014

Signature:

DSA

الملحق 22

MOYENNE DE CINQ ANNEE						
REPARTITION GENERALE DES TERRES						
	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016
S.A.T (ha)	366,077	366,077	366,077	366,463	383,614	383,614
S.A.U (ha)	35,687	35,672	35,806	36,351	36,978	36,978
Sup. irriguée (ha)	28,936	28,936	28,936	28,936	30,771	30,771
PRODUCTION VEGETALE						
PALMIER DATTIER						
Superficie (ha)	27,400	27,748	27,804	27,907	28,326	28,327
Nbre existant	3,658,729	3,704,782	3,733,351	3,744,418	3,798,965	3,798,965
Nbre productif	2,602,950	2,665,344	2,695,882	2,744,090	2,766,100	2,775,938
Produc. Qx	825,075	865,083	875,223	907,278	910,328	913,663
	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)
Géréales	7,933	207,871	8,014	8,313	9,431	10,054
Dont	3,142	99,411	3,467	3,671	4,415	4,911
Blé dur	3,606	87,555	3,457	3,492	3,613	3,660
Blé tendre	1,085	19,002	995	1,033	1,187	1,253
Orge	100	1,903	95	117	216	230
Avoine	2,697	88,223	3,056	4,073	4,204	5,812
Dont sous pivôts	2,820	87,623	2,764	3,314	3,966	4,377
Dont	20	600	-	-	-	20
Blé dur	81	1,305	77	815	300	53
Blé tendre	4,179	659,335	4,552	4,499	4,508	1,335
Orge	1,083	240,360	1,112	1,043	975	1,020
Mais	275	41,085	275	315	310	361
	567	103,709	623	618	572	670
Dont sous serres	31	12,224	93	83	93.80	94.09
Cult. Indust.	561	8,763	490	696	737	1,221
Tabac	383	5,729	297	463	531	597
Fourrage	1,287	261,552	1,488	1,442	1,602	1,623
Legumes secs	64	382	74	83	91	105
Lentilles	126	846	111	130	144	163
Autres			779	1,050	1,510	1,710

ترجمة العمود A

التوزيع العام للأراضي
المساحة الفلاحية الإجمالية
المساحة المستغلة
المساحة المسقية
الأنتاج النباتي
التخيل
المساحة
العدد الإجمالي
العدد المنتج
الأنتاج
الحبوب
منها: القمح الصلب
القمح اللين
الشعير
الخرطال
منها تحت الرش المحوري
منها: القمح الصلب
القمح اللين
الشعير
الذرة الصفراء
الخضروات
منها: الطماطم
البطاطس
البصل
منها: الخضروات المحمية
المحاصيل الصناعية
التبغ
الأعلاف
البقول الجافة
العس
أخرى

تأجيل للملحق 2

PRODUCTION ANIMALE

1 - Effectifs du cheptel

	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016
Bovins	882	955	1,186	1,342	1,362
dont vaches	340	365	373	411	426
Ovins	425,098	451,025	462,465	447,356	487,888
dont brebis	155,046	167,559	169,059	158,046	193,900
Caprins	127,522	142,305	148,167	132,124	154,568
dont chèvres	58,472	58,238	71,535	60,038	68,048
Camelins	44,371	46,998	49,951	50,163	51,448
dont chamelles	20,130	20,044	21,212	21,246	21,419
Poussins d'un jour	517,600	565,380	784,100	664,397	715,170
Poules pondeuses	4,800	4,800	0	0	0

2 - Produits d'élevage

	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016
Viandes rouges (qx)	53,519	61,400	60,361	62,090	60,650
Viandes blanches (qx)	7,787	8,599	14,465	14,079	11,476
Lait (HL)	119,423	121,528	135,316	11,734	13,084
Oeufs 10 ³ unités	0	0	0	0	0
Laine (kg)	2,950	44	4,156	5,123	5,503
Peaux (qx)	3,172	4,794	2,630	4,730	6,846

الأنتاج الحيواني
عدد رؤوس الأضنام
الأبقار
منها: البقرات
الأضنام
منها: التناج
الماعز
منها: الصغرات
الجمال
منها: النوق
صيصان يوم واحد
دياج البيض
منجات تربية الأضنام
اللحوم الحمراء
اللحوم البيضاء
الحليب
البيض
الصوف
الجلود

استمارة المشاريع

استمارة معلومات حول موضوع الفلاحة الجزائرية وفاق الاستثمار الفلاحية بالجنوب

" منطقة أدرار "

*أولا : اسئلة حول المشروع :

- سنة بداية المشروع: 2013/10/15
- مساحته: 50 هكتار
- رأسماله " تكلفته " : 500000000 دينار جزائري
- نوعية المحصول المنتج: القمح الصلب
- مردودية المنتوجات: ارباح بنسبة 80 %
- كيف تتم عملية التسويق: يتم بيعه مباشرة لشركة الحبوب والبقول الجافة
- المساعدة التي قدمتها السلطات "حجمها ونوعها": تدعيم بنسبة 60% بالنسبة للمرش المحوري
- المشاكل التي واجهت المشروع: مشكل التزويد بالكهرباء وتعبيد الطرقات
- الحلول المقترحة: وجود تسهيلات اكثر بالنسبة للدعم واسرع بالنسبة للكهرباء

*ثانيا :اسئلة حول صاحب المشروع :

- المهنة السابقة لصاحب المشروع: مورد للعتاد والماكنات الزراعية
- كيف جاءت فكرة استصلاح الاراضي: من خلال حبي للفلاحة ومعرفتي للأرباح التي فيها
- كيف ترى مستقبل الاستصلاح: مشروع جيد ومربح اذا اهتمت الدولة به ودعمته اكثر
- ان وجدت اي اقتراحات أو اراء حول الموضوع:
- ✓ لابد من الاهتمام بوظيفة التسويق المنتوجات؛
- ✓ فتح مراكز ونقاط بيع عبر كافة الولايات.

استمارة معلومات حول موضوع الفلاحة الجزائرية وافاق الاستثمار الفلاحية بالجنوب
" منطقة أدرار "

*اولا : اسئلة حول المشروع 02:

- سنة بداية المشروع: 2014 ؛
- مساحته: 60 هكتار؛
- رأسماله " تكلفته " : 800000000 دينار جزائري؛
- نوعية المحصول المنتج: القمح وكبال "الذرة"؛
- مردودية المنتوجات: 75 قنطار في الهكتار؛
- كيف تتم عملية التسويق: يتم بيعه مباشرة لشركة الحبوب والبقول الجافة؛
- المساعدة التي قدمتها السلطات "حجمها ونوعها": تمويل من طرف البنك عن طريق القرض الرفيق 3000000000 ، بالإضافة الى دعم من طرف مديرية الفلاحة يقدر بـ20% كمساهمة، وكذا الارشادات والتوجيهات والايام التكوينية؛
- المشاكل التي واجهت المشروع: مشكل التزويد بالكهرباء وكثرة الاعشاب الضارة وكذا بعض العوامل الطبيعية كالحجارة؛
- الحلول المقترحة: وجود تسهيلات اكثر بالنسبة للدعم واسرع بالنسبة للكهرباء كوضع مجمعات كهربائي.

*ثانيا :اسئلة حول صاحب المشروع 02 :

- المهنة السابقة لصاحب المشروع: لا شيء
- كيف جاءت فكرة استصلاح الاراضي: سجل طلب قطعة ارض عن طريق البلدية ولما منحتم البلدية الأرض جاءت فكرة الاستصلاح وذلك لان الارض محفور فيها ابار عميقة.
- كيف ترى مستقبل الاستصلاح: له مستقبل زاهر ومنتج بدرجة الأول.
- ان وجدت اي اقتراحات أو اراء حول الموضوع:
- ✓ يجب عدم الاعتماد على مردودية السنة الأولى، وان وجدت يجب عدم صرفها كلها ودائما يترك جزء للاحتياط؛
- ✓ لا يتم الاعتماد على محصول واحد "القمح والذرة " يجب ان يتماشى مع المواسم
- ✓ ان يكون هناك جانب في المستثمرة للتربية المواشي ؛
- ✓ تأمين المشاريع الفلاحية مفروضة؛
- ✓ المشاريع الفلاحية على الرغم من تنوع دعم الممنوح لها تبقى تكاليفها المالية طائلة.

استمارة معلومات حول موضوع الفلاحة الجزائرية وفاق الاستثمار الفلاحية بالجنوب
" منطقة أدرار "

*أولا : اسئلة حول المشروع 03:

- سنة بداية المشروع: 2014/08 ؛
- مساحته: 30 هكتار؛
- رأسماله " تكلفته " : 700000000 دينار جزائري؛
- نوعية المحصول المنتج: مزروعات موسمية
- مردودية المنتوجات: 140000000 مليون؛
- كيف تتم عملية التسويق: يتم بيعه اما للمصانع "مصنع الطماطم ، او المؤسسات التعليمية أو بيعه مباشرة في السوق ؛
- المساعدة التي قدمتها السلطات "حجمها ونوعها": مساعدة مالية مقدمة من طرف ANSEJ في اطار عقد الامتياز
- المشاكل التي واجهت المشروع: مشكل التزويد بالكهرباء وكثرة الاعشاب الضارة وكذا بعض العوامل الطبيعية كالحجارة ورياح وشمس وملوحة الأرض؛
- الحلول المقترحة: تعبيد الطرقات، تدعيم الكهرباء، انشاء حاجز حطبي وتشجير للمواجهة الرياح،

*ثانيا :اسئلة حول صاحب المشروع 03 :

- المهنة السابقة لصاحب المشروع: لا شيء
- كيف جاءت فكرة استصلاح الاراضي: من خلال الزيارة لبعض المستثمرات الفلاحي السابقة والتي لاقت نجاحا ، وكذا زيادة الطلب على المنتجات الفلاحية
- كيف ترى مستقبل الاستصلاح: جيد نظرا لكثرة الطلب على الفلاحة وكذا دعم الدولة لهذه المشاريع باعتبارها ثروة غير زائلة.
- ✓ المشاريع الفلاحية على الرغم من تنوع دعم الممنوح لها تبقى تكاليفها المالية طائلة؛
- ✓ ونشاء هيئة مستقلة لمراقبة اسعار العتاد الفلاحي؛
- ✓ تأمين المشاريع الفلاحية امر مفروض .

الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد احمد دراية - أدرار -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

* استمارة استبيان

* المشرف :
- اقاسم عمر

* اسمي الطالبتين :
- بورحلة وردة
- سيداعمر مخاطرية

* البريد الإلكتروني :

- bourahlwarda92@gmail.com
- sidamor.moktaria@gmail.com

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومن خلال الموضوع المعنون بـ :

دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية (دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية ادرار)

يرجى التكرم بالإجابة على الاسئلة التالية بتمعن وذلك بوضع الاشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة على نجاح الدراسة.

علما بأن إجاباتكم ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط وليس مطلوب منك ذكر اسمك أو عنوانك، شاكرين لكم حسن تعاونكم وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

أولاً : لو تكرمت بذكر بع ض المعلومات العامة الآتية :

* المؤهل العلمي :

- ماجستير

- ليسانس

- غير ذلك

- دكتورا

* اسم الوظيفة :

- مكتب دراسات

- استاذ

- مهندس فلاحى

- إطار مالى بالدولة

- غير ذلك

- إطار بالقطاع الفلاحى

* الخبرة المهنية :

- 6- 10 سنوات

- 5 سنوات فأقل

- 16 سنة فأكثر

- 11- 15 سنة

ثانياً : بعض المعلومات حول الموضوع

❖ هل تملك فكرة عن دراسة الجدوى المالية المشاريع الاستثمار الفلاحية :

- لا

- نعم

❖ إذا كانت إجابتك بنعم ماهي درجة اطلاعك :

- مقبولة

- سطحية

- جيدة

- محايد

- ممتازة

أهمية دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية:

الرقم	العبارة	غير موفق بشدة	غير موفق	محايد	موافق	موافق بشدة
W1	دراسة الجدوى من بين أهم الأدوات التي تدعم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتخذة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد .					
W2	تساعد دراسة الجدوى المالية على تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي تمكن من تحديد الربحية التجارية للمشروع والتي يتقرر على ضوءها قبول المشروع أو رفضه.					
W3	تساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر الفلاحي على تحديد مصادر التمويل المتاحة وتكلفة كل مصدر بما يساعد على اختيار الأفضل .					
W4	الهدف الاساسي لدراسة الجدوى هو التأكد من ان المشروع يحقق مستوى مقبول من الربحية					
W5	تعتبر دراسة الجدوى المالية من اساسيات القيام بأي مشروع.					
W6	تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشاريع الفلاحية نوعا من التخطيط والتفكير المسبق، أي نظرة علمية الى الماضي وتقييم للحاضر وتصور المستقبل بغية تحقيق أهداف محددة					

تأثير دراسة الجدوى المالية على العوامل المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية :

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
K1	تعنى دراسة الجدوى المالية بقياس الربحية الخاصة للمشروع دون النظر لأثر تلك الربحية على المشروعات الأخرى					
K2	تساعد دراسة الجدوى المالية على اعداد وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.					
K3	نعتمد في اعداد دراسة الجدوى المالية على مجموعة من البيانات والمعلومات الدراسات السابقة "الهندسية والفنية وتسويقية "					
K4	ترجع نجاعة دراسة الجدوى المالية الى مدى دقتها وشموليتها ومناسبتها، وكذلك وعي الدارس بكافة اسس الجدوى المالية واحاطته بكافة المعلومات المالية للمشروع.					
K5	تقام دراسة الجدوى المالية من قبل طرف واحد					

اهمية ومكانة القطاع الفلاحي :

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
M1	للقطاع الفلاحي دور هام في الاقتصاد الجزائري لكنه غير فعال ويتميز بركود.					
M2	تعتبر ولاية أدرار ولاية فلاحية					
M3	البرامج التنموية الفلاحية تهدف الى زيادة الانتاج الاجمالي.					
M4	يعتمد في تحديد الربحية التجارية للمشروع على تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.					
M5	يقوم المستثمر باتخاذ القرارات المالية كباقي القرارات الأخرى.					
M6	لمؤسسات التمويل دور هام في توجيه وترشيد وتمويل					

نتائج الاستبيان

الملاحق 27

نتائج تحليل الاستبيان عبر برنامج (SPSS 23)

أولاً: المؤهل العلمي:

Mo1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide licence	19	31.7	31.7	31.7
Master	18	30.0	30.0	61.7
Doctera	6	10.0	10.0	71.7
Autre	17	28.3	28.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Statistiques

Mo1

N	Valide	60
	Manquant	0

ثانياً: المنصب الوظيفي:

Fonc

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid ensege	6	10.0	10.0	10.0
e Exper	5	8.3	8.3	18.3
cadre	25	41.7	41.7	60.0
Finence				
injen Agro	2	3.3	3.3	63.3
Cadre Agro	8	13.3	13.3	76.7
Autre	14	23.3	23.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Statistiques

Fonc

N	Valide	60
	Manquant	0

ثالثاً: الخبرة المهنية

Experien

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e				
moins de 5 ans	19	31.7	31.7	31.7
entre 6 et 10	26	43.3	43.3	75.0
entre 11 et 15	10	16.7	16.7	91.7
plus de 21 ans	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Statistiques

Experien

N	Valide	60
	Manquant	0

تابع الملحق: 27

رابعاً: الاطلاع العلى الموضوع موضوع الدراسة

Fikraa

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid	Oui	53	88.3	88.3
e	No	7	11.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0

Statistiques

Fikraa

N	Valide	60
	Manquant	0

خامساً: تقييم درجة الاطلاع على موضوع الدراسة

Oui

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Sathiya	15	25.0	25.0
	Makboula	19	31.7	56.7
	Mohayed	4	6.7	63.3
	Jayida	20	33.3	96.7
	Momtaza	2	3.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0

Statistiques

Oui

N	Valide	60
	Manquant	0

Between-Subjects Factors

		Value Label	N
k1	1,00	Abs	4
	2,00	No Accep	11
	3,00	Net	4
	4,00	Accep	30
	5,00	Accep Plus	11
k2	2,00	No Accep	2
	3,00	Net	2
	4,00	Accep	35
	5,00	Accep Plus	21
k3	1,00	Abs	2
	2,00	No Accep	3
	3,00	Net	3
	4,00	Accep	38
	5,00	Accep Plus	14
k4	1,00	Abs	4
	2,00	No Accep	2
	3,00	Net	7
	4,00	Accep	26
	5,00	Accep Plus	21
k5	1,00	Abs	26
	2,00	No Accep	12
	3,00	Net	6
	4,00	Accep	10
	5,00	Accep Plus	6

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى اعطاء نظرة شاملة حول واقع المشاريع الاستثمارية الفلاحية في ولاية ادرار ومدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في تحسينها، وذلك بالوقوف على اهم الاجراءات والاساليب المتبعة في عملية دراسة الجدوى وواقع تطبيقها من طرف المؤسسات المتدخلة والداعمة للقطاع الفلاحي، من خلال دراسة حالة لعينة من المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الولاية.

حيث توصلنا في الاخير من خلال تحليل نتائج الاستبيان ان هناك أثر ايجابي لدراسة الجدوى المالية في تحسين القطاع الفلاحي في ولاية ادرار.

كلمات المفتاحية: دراسة الجدوى المالية - القطاع الفلاحي - المشاريع الاستثمارية - المؤسسات الداعمة والمنظمة للقطاع الفلاحي - القرار الاستثماري.

Summary

The objective of this study is to give an overview of the reality of the agricultural investment projects in Adrar ,and the extent of its contribution in the financial feasibility study to improving it. This happens by examining the most important procedures and methods used in the feasibility study, and their implementation by the intervening institutions supporting the agricultural sector. of the agricultural investment projects in the state.

We get in the final analysis of the questionnaire : there is a positive impact of the feasibility study on improving the agricultural sector in Adrar.

Keywords: Feasibility study – Agricultural sector – Investment projects – Supporting institutions and the organization of the agricultural sector – Investment decision.